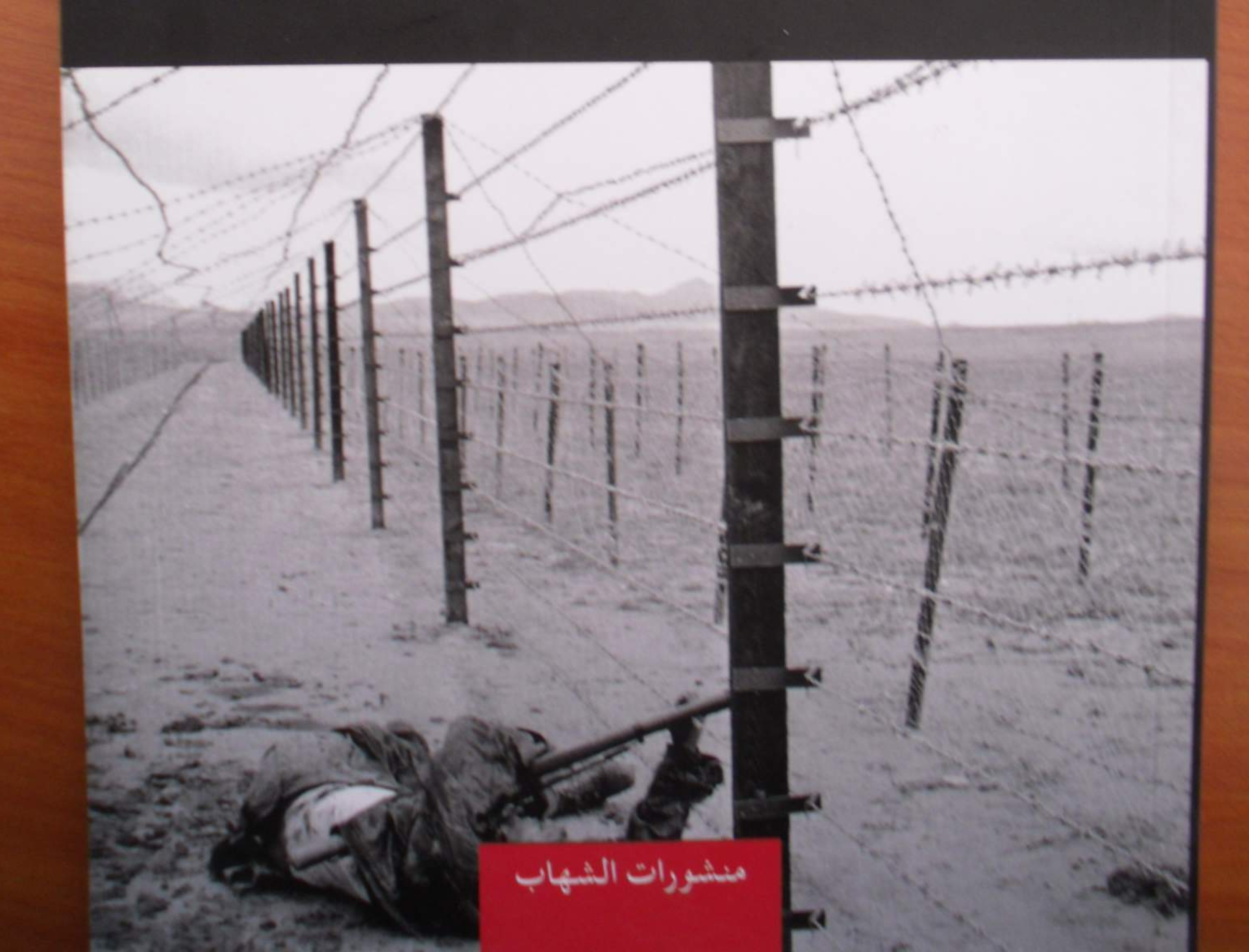
وزارة الثقافة

محمد عجرود

أسرار حرب الحدود

1958-1957



منشورات الشهاب

محمد عجرود

أسرار حرب الحدود

1957 - 1958

منشورات الشهاب

ردمك : 978-9947-39-054-2

الإيداع القانوني : 2013/5682

الإهداء

إلى أرواح الشهداء

السبتي بومعراف

يوسف لطرش

عثمان معنصر

و كل شهداء ثورة التحرير المباركة.

المقدمة

في التاريخ كما في السياسة الحدث لا يكتسي قيمة بذاته بل بحجم انعكاساته وتداعياته، كذلك مهما كان الحدث محدودا في الزمان والمكان فلا يمكن له أن ينبع من العدم بل يكون محصلة حتمية لتراكمات قد سبقته.

عندما بادرنا إلى وضع « معركة سوق أهراس » - كعينة لواحدة من كبريات معارك ثورة التحرير - تحت المجهر لم نكن نتصور أبدا هذا الزخم الهائل من التدخلات بين ما هو محلي وجهوي ووطني وإقليمي ودولي لتنكشف ترابطات وتشابكات وتأثيرات متبادلة بين عناصر ووقائع لم يكن الجمع بينها يخطر على بال أحد.

حاول البعض تصوير حرب التحرير وكأنها ثورة ملائكة، حجته في ذلك تثمين الإيجابيات والترفع على السلبيات خدمة لحاضر يحتاج إلى تمجيد التاريخ وفق منطق قداسة المرجعيات الوطنية. مع احترامنا الكامل لنزاهة هذا الطرح نقول ببساطة أنه من سمات العظمة الاعتراف بالسلبيات ووضعها في حجمها لكي لا تبقى مادة خامة تتغذى منها الكتابات التاريخية المشبوهة.

حاول البعض الآخر تصوير أحداث الثورة وكأنها سلسلة من المؤامرات والصراعات على السلطة وتصفية الحسابات بين الزعماء والقادة. هذه المهمة

يتناولها حاليا تيار شغله الشاغل تفريغ التاريخ الوطني من أبعاده الإنسانية والتحررية.

يجب أن لاننسى أبدا مهما بلغت درجة الأخطاء والهفوات بأن كل تصرفات ومواقف قادة الثورة من أبسط مسؤول إلى رئيس الحكومة المؤقتة كانت قد تمت تحت ضغط الحالة الحربية وفي ظروف المواجهة المباشرة والمتعددة الأشكال مع العدو الذي جند إمكانيات ضخمة للقضاء على ثورة شعب أنهكه قرن ونصف من الهيمنة الاستعمارية المطلقة.

عندما نعترف بأن الثورة انطلقت ببنادق الصيد والعصي من فضلكم لاتحاسبوا جيل نوفمبر على مسألة الاستراتيجيات العسكرية العصرية لمواجهة العدو لأن الحالة الجزائرية حينها لم تكن قابلة للتنظير. فالتجارب الناجحة التي كان بإمكانها أن تصلح كنموذج يقتدي به الجزائر لم تكن متوفرة أصلا قبل 01 نوفمبر 1954. من هذا المنطلق نفهم المعجزة الجزائرية.

يعتبر عام 1958 منعطفا حاسما في التاريخين الجزائري والفرنسي على حد سواء. خلال هذا العام تغيرت معطيات الصراع رأسا على عقب على جميع الأصعدة والمستويات.

وطنيا يشهد هذا العام تداعيات دراما مقتل الشهيد عبان رمضان وتراجيديا تورط الشهداء لعموري ونواورة وعواشرية ومصطفى لكحل وخسارة يوسف لطرش ومعنصر عثمان والشريف ملاح قادة كتائب الشهداء في الحدود الشرقية.

عباس فرحات الوطني المتميز يصبح رئيسا لحكومة خلقت من العدم وواجهة لصقور جيش التحرير، الجنرال ديغول القائد للسلطة في ثوب مزيف كمنقذ لفرنسا الغارقة في وحل حرب الجزائر يتحول الى هتلر ثان لما تعلق الأمر بإخماد الثورة الجزائرية وإبقاء الجزائر في فلك الهيمنة الاستعمارية.

لم يكن من الممكن الحديث عن معركة سوق أهراس (المواجن / وادي الشوك) دون تتبع يوميات « حرب الحدود » ودون تسليط الضوء على

حقيقة ماجرى في « معركة جبل الواسطة » والتحقق في خلفيات قصف ساقية سيدي يوسف.

تناول هذه الأحداث قادنا مباشرة إلى الحديث عن « القاعدة الشرقية » الحاضر الغائب في الكتابات التاريخية، والحديث عن خط موريس الإنجاز الجهنمي، وعن ماهو أخطر : الترسانة العسكرية الفرنسية على الحدود الشرقية. هذه الموضوعات أوصلتنا إلى اكتشاف حقائق حول مناورات ديغول وأنصاره قبل وبعد ماي 1958.

حاولنا أن نجمع بين رواية الأحداث ودراستها بكل موضوعية. إن اختيارنا لهذه الموضوع لايعني التحيز لجهة أو أشخاص، ولا ندعي الحياد في هذا العمل المتواضع لأننا بكل بساطة ونزاهة وشفافية ملزمون أخلاقيا ووطنيا بواجب الوفاء إلى شهدائنا الأبرار الذين بدماءهم الطاهرة عبّدوا الطريق نحو الحرية والاستقلال الوطني.

محمد عجرود

الفصل الأول

قراءة للظرف السياسي والعسكري

الثلاثي الأول من عام 1958

لم تكن معركة سوق أهراس حدثا عابرا مبتور الجذور، بل كانت مثلما سيبينه تتابع الوقائع حلقة مفصلية ضمن تسارع جنوني لحقائق ووضعيات غيرت رأسا على عقب معطيات الصراع المتجدر بين إرادتين أصبح التقاطع بينهما مستحيلا، إرادة إبقاء الحالة الاستعمارية في الجزائر بأي ثمن وإرادة الاستقلال والحرية مهما كلف الثمن.

يستحيل إدراك أبعاد « معركة سوق أهراس » واستيعاب خلفياتها وتداعيتها مهما كانت بمعزل عن الظرف العام للثلاثي الأول من سنة 1958 في مستوياته المحلية والوطنية والمغاربية، وعلى صعيد تطورات السياسة الداخلية الفرنسية في باريس وتجاذباتها في الجزائر.

تحل سنة 1958، السنة الرابعة في عمر الحرب، بتوسيع دائرة التضييق على الحريات بحل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA فرع باريس لحرمان الثورة من آخر منابرها العلانية الميدانية الفاضحة لسياسة الاستعمار من تعذيب واعتقالات تعسفية وتصفيات فردية وجماعية وخروقات حقوق الإنسان وكبح تطلعات الجزائريين.

هذه الممارسات تراكمت بشكل صارخ على مدار السنة السابقة 1957، سنة « معركة الجزائر » واستيلاء المظليين على زمام المبادرة في القمع، واغتيال محمد العربي بن مهيدي على يد المخابرات الفرنسية، ومغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ CEE أرض الوطن ولجوؤها إلى تونس ليتنقل معها مركز الصراع نحو الحدود الشرقية فتجد معه منطقة سوق أهراس نفسها في واجهة أحداث تتجاوز مجالها الجغرافي بكثير، وإليكم الحكاية من بدايتها.

الرهانات العسكرية الفعلية في منطقة سوق أهراس

في ميدان المواجهة وبالنظر لأهميتها الاستراتيجية، عاشت « منطقة سوق أهراس » بين جويلية 1957 وجويلية 1958 حرب تموقع حقيقية، كل طرف في النزاع كان يحاول السيطرة على مواقع ميدانية تمكنه من ترجيح كفة المبادرة العسكرية لصالحه. بينما كانت تسعى قيادة القاعدة الشرقية إلى تأمين مسالك عبور قوافل التسليح والعتاد من تونس نحو الولايات الداخلية، كانت قيادة أركان منطقة الشرق القسنطيني ZEC الفرنسية تعمل على إحكام القبضة على تلك المسالك والممرات وغلقها في وجه الثوار لتجفيف مصادر التسليح والتموين.

هذا التصعيد الخطير في الموقف تترجمه الصدامات المسجلة بين الجانبين، ففيما بين 01 جويلية 1957 و 31 ديسمبر 1957 وقع 28 اشتباكا مسلحا و30 حادثة حدودية و17 عملية تخريب لخط موريس و26 كمين و 42 هجوم على مراكز الجيش الفرنسي[1] دون حساب التحليقات اليومية للطيران الفرنسي فوق أجواء القاعدة الشرقية والاختراقات اللامتناهية للمجال الجوي التونسي.

تفطن القادة العسكريون الفرنسيون للأهمية الاستراتيجية لمنطقة سوق أهراس في تغليب موازين القوى والانتشار الميداني لصالحهم ؛ لذا تعمدوا

---

1) Ali Cherif Deroua, *Il y a 50 ans, Sakiat Sidi Youcef était bombardée*, *L'Expression* du 07-02-2008.

تحريف مسار خط موريس نحو الخلف في مواجهة قرية ساقية سيدي يوسف التونسية. هذا الانحراف الهندسي والطوبوغرافي يسمح بخلق جيب ميداني عرضه 40 كلم وعمقه 30 كلم غايته العملياتية استحداث شروط مواتية لرصد تحركات جيش التحرير الوطني[2].

تمركزت القوات الفرنسية حول مركز حراس الغابات « القوارد » المعروف بالتصاقه بالحدود مباشرة، حيث وظف كقاعدة أمامية مهمتها المتابعة الدائمة لنشاط وحدات جيش التحرير في الأراضي التونسية ومنطلقا لتسلل الجواسيس وبوابة للعمليات الخاصة. أما « مركز الحمري » المعروف محليا ببرج مراو فلقد تميز بوجود المدنيين الجزائريين من حوله والذين استعملتهم القوات المعادية كدروع بشرية. ضمن مجال الجيب الاستراتيجي الذي أعلن منطقة محرمة يوجد بالإضافة للمركزين الأولين مركز « بورنان » و « النقطة 34 » اللذان أسندت لهما مهمة التغطية والدفاع ويحتويان على وحدات المدفعية وبطاريات المدافع الثقيلة[3].

أمام هذا الانتشار الخانق والخطير، أصبح من الواجب على قيادة الفيلق الثالث التابع للمنطقة الثالثة للقاعدة الشرقية بقيادة العقيد الطاهر زبيري العمل على تحرير أو على الأقل تحييد « مركز الحمري » كشرط مسبق لاختراق خط موريس باتجاه سوق أهراس والتاورة. لم تكن المهمة سهلة بالنظر لإمكانيات الطرفين، وكان « مركز القوارد » يمثل عقبة حقيقية من الصعب تجاوزها، هذه القلعة الأمامية المحصنة أحيطت بسياج كثيف وبحقل من الألغام زرعت فيه مالا يقل عن 30 ألف وحدة من كل الأنواع، بالإضافة للمدفعية. من الطبيعي إذن أن تكون البداية من نقاط الضعف في النظام الدفاعي الفرنسي.

في يوم 20 أكتوبر 1957 تمكنت الكتيبة التاسعة للفيلق الثالث التابع للقاعدة الشرقية من تحرير مزرعة المشيري التي حولها الجيش الفرنسي

2) Bouhara Abderrazak, *Les viviers de libération*, Edition Casbah, Alger, 2001, p. 215-216

3) المرجع السابق ص 612.

إلى مركز عسكري، بالإضافة إلى قصف مدفعي مركز على مركزي الحمري وقاجولان. العملية الجريئة أدت إلى الانسحاب النهائي من مركز المشيري بعد مقتل عدد معتبر من جنود الاحتلال وإلحاق خسائر هامة في تجهيزات الكتيبة 12 التابعة للفيلق 23 للمشاة (12e C/23 RIM). ومنذ ذلك الحين تأخذ المواجهة وجها آخر وتدق أجراس ما سيعرف بحرب الحدود.

قصة معركة جبل الواسطة : الحقيقة المخفية منذ 50 عاما

في فجر يوم 11 جانفي 1958 تكبدت القوات الفرنسية هزيمة نكراء في جبل الواسطة قرب ساقية سيدي يوسف، تمثلت في مصرع 15 جندي وأسر 4 آخرين. هذه الحادثة استغلت حينها كورقة ضغط رئيسية في أيدي العسكريين لافتكاك الضوء الأخضر من الحكومة الفرنسية لتبرير العدوان اللاحق على قرية ساقية سيدي يوسف التونسية.

اكتنف عملية « جبل الواسطة » الكثير من الغموض واللبس ونساها الجميع في دوامة الأحداث التي تبعتها. هل كانت العملية كمينا أو كمينا مضادا، أم اعتراضا لقوات العدو أدى بالصدفة إلى إحباط عملية خاصة من تدبير المخابرات الفرنسية، أو فعلا استفزازيا غايته اختلاق حجة لتبرير عدوان مبرمج سلفا يحتاج إلى ذريعة قوية وتحضير درامي للأجواء ؟ لنُعِد فتح الملف ونتابع الحكاية من أولها للوصول إلى حقائق لم تكن تخطر على بال أحد.

الروايات الجزائرية

1 – « ... بلغت إلى قيادة الفيلق الثالث معلومات تفيد أن عساكر العدو يخرجون كل يوم سبت ليعترضوا سبيل المتسوقين إلى سوق ساقية سيدي يوسف، فيضايقونهم ويسلبون أرزاقهم ؛ ولهذا قررت إرسال جنود الكتيبة التاسعة لنصب كمين لهذه الفصيلة التي كانت تقيم بثكنة « القوارد ».

عند الفجر، عادت الفصيلتان المكلفتان بنصب الكمين دون نتيجة، لكن تبين أن العدو قد تسلل بين الفصائل وتوغل في جبل الواسطة فاصطدم بفوج

عائد من الكمين وتبادل معه إطلاق النار، ثم تدخل جيش الكتيبة التي كان يقود فصائلها غرايبية محمد بن علالة والساسي النتاش وصالح مسادي المدعو نهرو وجاء الدعم من أفواج قادها كل من حمة لولو ومحمد حفاية وعبد الكريم مسلتي ومكناس محمد بن رابح والعياشي حواسنية...[4] ».

هذه الرواية تكشف ضلوع العساكر الفرنسيين في عمليات سطو وسلب لأرزاق المواطنين. كثير من الشهادات تروي أحداث تورط الجنود والضباط والحركى في عمليات تهريب والمتاجرة غير الشرعية بالحيوانات في مناطق الحدود الشرقية حينذاك.

2 – « ... كان للفرنسيين مركز عسكري متقدم اعتاد جنوده القيام بدوريات واعتقالات لأبناء الشعب واللاجئين الجزائريين الهاربين من جحيم الحرب والذين بنوا أكواخا بين الحدود الجزائرية والتونسية ولم يكتفِ الجيش الفرنسي بتنغيص حياة اللاجئين الجزائريين على الحدود، بل كان يسلب منهم أرزاقهم وقوتهم اليومي. وعمل الفرنسيون على دس مخبرين في أوساط الشعب لجمع المعلومات حول تحركات جيش التحرير وعدد أفراده ونوعية تسليحهم... وعندما يريد الجيش الفرنسي الاتصال بهم يقوم بحملة اعتقالات تضم هؤلاء المخبرين إلى جانب أبناء الشعب حتى لا يكتشف أمرهم. »

هذه الرواية تضيف العامل الاستخباراتي في الموضوع وتحدد الفصائل التي شاركت في الكمين الذي خطط له العقيد الطاهر زبيري كالآتي :

الفصيل الأول : بقيادة العياشي حواسنية ونائبه عبد السلام بغدوش.

الفصيل الثاني : بقيادة حمة لولو ونائبه بن علالة.

الفصيل الثالث : بقيادة مسادي صالح ونائبه مصطفى الوهراني.

---

4) عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993، ص 109.

أخذت كل فصيلة موقعها المحدد حسب الخطة، ولم يكن يتوقع أن يقع الفرنسيون في الكمين بتلك السرعة، إذ أنهم وبمجرد أن شاهدوا قوات العدو حتى بدؤوا في إطلاق النار من ثلاث جهات وقصفهم بقذائف الهاون ... وما أن خرج الفرنسيون من الحصار القاتل وفروا من عنق الزجاجة (المنفذ الوحيد) حتى وقعوا أمام سدادتها، حيث وجدوا فصيلة من المجاهدين في انتظارهم ... ولولا تدخل الطيران الفرنسي وقدوم التعزيزات من المراكز الفرنسية القريبة لتمت إبادة الكتيبة بكاملها[5].

هذه الراوية تشير كما هو واضح إلى سهولة دخول المجموعة الفرنسية إلى المصيدة.

الروايات الفرنسية

1 – في ليلة العاشر من جانفي 1958 تلقى النقيب آلار قائد مركز « القوارد » اتصالا من قيادة القطاع بسوق أهراس مفاده وجود محاولة لعبور خط موريس من طرف مجموعة من جيش التحرير، ذات القيادة تؤكد الصدقية العالية للمعلومات وتأمر بنصب كمين اعتراضي. يسارع النقيب إلى تشكيل دورية قوامها 43 جنديا، جزء منهم تابع للكتيبة 12 للفيلق 23 للمشاة بقيادة الملازم ڤودات، وجزء من عناصر الفوج الثاني للكتيبة الرابعة للفيلق 153بقيادة الملازم هفري القوة الضاربة للكتيبة كومندو.

على الساعة الرابعة فجرا تغادر الدورية مواقعها في مركز « القوارد » الواقع على بعد 500 متر من الحدود التونسية مقابل قرية ساقية سيدي يوسف والبعيد بـ 32 كلم وراء خط موريس.

قرر النقيب آلار نصب كمين ثمانية كليومترات جنوب المركز في جبل الواسطة عند المسارات المحتملة لوحدات جيش التحرير[6].

5) « في الذكرى 52 لمعركة جبل الواسطة » ملف من إعداد عمر الحامدي، الشروق اليومي، 08 فيفري 2010.

6) Yves Sudry, *Guerre d'Algérie, les prisonniers des Djounouds*, Editions L'Harmattan, Paris, 2005, p. 43.

2 – رواية ثانية تزعم بأن النقيب تلقى اتصالا من قيادة الأركان يوم 10 جانفي يتحدث على وجود مجموعة من المهربين في الناحية يقومون بجمع الماشية التائهة ويقودونها للجهة الأخرى من الحدود لتموين المجاهدين[7].

تتقدم الدورية مجموعة الاستكشاف التي يقودها العريف مايبستراسي، بعد كيلومتر واحد من السير ينبه هذا الأخير هفري بأن الدورية قد وقعت تحت المراقبة. يتصل الملازم عبر اللاسلكي بالنقيب آلار ويخبره بوجود إضاءات كثيرة بواسطة مصابيح جيبية على بعد أقل من 500 متر مما يعني أن أمر الدورية قد انكشف. على الساعة السادسة والنصف يأمر النقيب آلار الملازم ڤودات بالتوقف بين « كدية الداموس » و « كدية البرواق ». بعد نصف ساعة من المكوث يشاهد الملازم اثنين من المجاهدين في أسفل الوادي ويخبر قائده، عندها يتلقى أمر المطاردة. ولما توغلت المجموعة في منطقة غابية تنفتح عليها النيران من كل الجهات. يسارع النقيب الذي كان في مؤخرة الدورية إلى التراجع نحو « دشرة بلقاسم » ببيوتها الخالية من السكان بوصفها تقع في منطقة محصورة تحت حماية مجموعة الملازم هفري.

بعد اشتباك عنيف تتمكن فصائل الكتيبة التاسعة للفيلق الثالث التابعة للقاعدة الشرقية من قتل 15 جنديا :

الملازم ڤودات بيرنار قائد الفصيلة، العريف الأول جون بيار سڤيلا والعريف ميشال بابان والعريف هنري سريز والجنود روبير دفرسا و ليونال آرنو و روني تيري و روبيرت روزز و لويس ألبيرتوس و غي دوريكس و موريس مانيول و إيمي كامبي و أوجان بروزز و غي إرب الحارس الشخصي للنقيب آلار والذي كان مطلعا على تفاصيل المهمة، والرقيب وايلزوراك الذي لفظ أنفاسه الأخيرة في اليوم الموالي للمعركة بمستشفى سوق أهراس. كما تم أسر أربعة جنود :

7) Henri Le Mire (colonel), *Histoire militaire de la guerre d'Algérie*, Edition Albin Michel, Paris, 1982, p. 196.

1. الملازم : جون أوجان فيالارون – أوت لوار.

2. الجندي : هنري روليبا – أوت بيريني.

3. الجندي : فانسون مورال – بوش دو رون.

4. الجندي : جون جاكوب – ساوون و لوار.

أثناء الاشتباك تحصن النقيب آلار مع 15 من جنوده داخل البيوت المهجورة وطلب النجدة عبر اللاسلكي. تصل التعزيزات بعد حوالي ساعة بقيادة كل من العقيد دو لا روال والنقيب بيرنان على متن الشاحنات والمنجزرات تحت حماية سرب من طائرات T6 التي استنفرها من بسكرة وباتنة النقيب ڤاندالبي دو تولي المكلف بالعمليات في قطاع سوق أهراس.

بعد الحادثة يدعي النقيب آلار من سريره بمستشفى سوق أهراس عبر الصحافة بأن الأسرى أُخذوا في شاحنة زرقاء تابعة للحرس الوطني التونسي تعوّد على رؤيتها من مركز القوارد تجوب أزقة قرية ساقية سيدي يوسف[8] لتوريط الحكومة التونسية في هزيمة جبل الواسطة.

بعد 50 سنة من الواقعة تنشر فيرونيك ڤزو و ڤودات فاليري – وهما حفيدتان للملازم القتيل ڤودات بيرنار – عبر صفحات مجلة النوفيل اوبسرفاتور[9] رسالة مفتوحة ونداء للشهود لمعرفة ملابسات المعركة مشككتان في الرواية الرسمية. كانت فيرونيك غازو قد أدلت باستجواب لنفس المجلة في شهر جانفي 2008[10] تساءلت فيه المعنية على ضرورة تلك العملية الليلية وحول الأسباب الحقيقية لتعثرها وحول صمت الجيش الفرنسي حولها. هل كان الأمر يتعلق بعملية عسكرية عادية (الأمر مشكوك فيه ضمنيا) أم بخطأ فردي أو جماعي (على أي مستوى) ؟ ألم يحن الوقت لمعرفة ظروف تحضير وتسيير هذه البعثة الليلية المشؤومة ؟ نموذج لما يسمى في حينها بعمليات

---

8) الصفحة الأولى لجريدة « ليكو دالجي » ليوم 10 فيفري 1958.

9) « Il y a 50 ans l'embuscade de Sakiet » Nouvel Observateur du 20 juin 2008.

10) « Interview de Véronique Gazeau propos recueillis par Laure Gnabé », Nouvel Observateur du 10 janvier 2008.

« حفظ الأمن » في منطقة خطرة ؟ ماهو الهدف الحقيقي الذي كان يسعى من وراءه النقيب آلار (وهنا بيت القصيد) ؟ وماذا كان يعرف عنه الجنود ؟ في الوقت الذي كان فيه مركز الساقية (القوارد) يعرف تحرشات يومية من طرف جيش التحرير وكانت حوادث قد وقعت في الحدود يومي 07 و 08 جانفي 1958 ؟

ماهي المعلومات التي كانت بحوزة النقيب آلار ؟ وهل كان قرار العملية يعود إليه أم جاء بأمر من القيادة العليا ؟ وماهو مستوى الثقة في صحافة تلك الأيام والتي غطت وقائع المعركة ؟

تنتهي تساؤلات فيرونيك البريئة والحذرة، لكنها كما هو واضح تشكك في رواية السلطات الاستعمارية خاصة عندما تعترف صراحة بصعوبة البحث عن الحقيقة (أبواب أرشيف موصودة، صمت غريب لدى جل اللذين كانت لهم علاقة بالموضوع).

نضيف من جهتنا أسئلة تكميلية :

لماذا لم يوقف النقيب آلار المهمة بعد الكليومتر الأول بعدما علم بالمخاطر المحدقة بدوريته ؟

– لماذا أمر الملازم ڤودات بالتموقع في مكان يستحيل النجاة منه في أي مناورة ثم إعطاءه الأمر بالمطاردة والتوغل في ميدان مجهول ؟

– لماذا طلب من الملازم هفري تغطية انسحابه ثم التحصن معه عوض نجدة مجموعة زميله ڤودات المحاصر ؟

– لماذا تم تحويل الفيلق 23^{e} RI بكامله يوم 07 فيفري 1958 إلى منطقة الميلية ؟ وإبعاده عن مسرح العملية ؟

بعد هذه التساؤلات فلنجازف من جانب في طرح السؤال الحقيقي :

هل تعمدت القيادة العسكرية الفرنسية إلى دفع جنودها المغرر بهم في حرب حقيقية إلى مجزرة مؤكدة بالزج بهم في عملية مبنية على معلومات مزيفة عمدا لتبرير عمل انتقامي ضد ساقية سيدي يوسف

لضرب القواعد الخلفية للقاعدة الشرقية وخلق أزمة بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني لتصفية التواجد العسكري الجزائري في التراب التونسي ؟

السؤال مسموح به في ظل المعطيات الميدانية في ذلك الوقت حيث يستحيل نجاح عملية ليلية دون تغطية جوية وقصف مدفعي مسبق في منطقة تسيطر عليها وحدات القاعدة الشرقية بالكامل، وفي مكان يبعد على مركز « القوارد » بـ 08 كيلومترات لا يمكن للإمدادات الوصول إليه إلا بعد ساعة. ادعت قيادة القطاع في اعتراف منافق بأن المعلومات التي بررت العملية كانت فخا، ليس من عادة الفرنسيين الاعتراف بدهاء قادة جيش التحرير. سر نجاح الثوار يكمن بكل بساطة في معرفة ميدان الحرب والرقابة اللصيقة على مدار الساعة لمراكز الاستعمار ليلا ونهارا وسرعة الاستنفار والجاهزية القتالية العالية لوحدات القاعدة الشرقية واليقظة الدائمة.

في اعتقادنا هذا الموضوع ما هو إلا مشهد من مشاهد السيناريوهات الخفية والجهنمية الفاشلة التي تفنن في إخراجها بارونات الجيش الفرنسي بإيعاز وتدبير شياطين المخابرات لتبرير تصرفات مستقبلية تعبّد الطريق نحو قصر الإليزي مثلما ستبنيه الأحداث اللاحقة. لا تهم التضحية ببعض الجنود إذا كان الهدف تحقيق مخططات تسمح للجيش الفرنسي بإلغاء السلطة المدنية الغارقة في وحل المناورات السياسية.

التصعيد سيد الموقف

في نفس يوم العملية تجتمع الحكومة الفرنسية وتوجه أصابع الاتهام للحكومة التونسية وتعلن عما اعتبرته حقا لها في متابعة الثوار داخل الأراضي التونسية.

في يوم 13 جانفي يتم توديع جنازات القتلى في سوق أهراس بحضور شبال الوالي فوق العادة IGAME لعمالة قسنطينة واللواء لوث قائد أركان الجيش بنفس العمالة و بال ميتجر قائد الفرقة 11 للمشاة 11e DI والجنرال

بول فانوكسام قائد منطقة الشرق القسنطيني ZEC المسؤول المباشر على الحدود الشرقية والعقيد جيرارد وغيرهم من الضباط السامين، هذه المراسيم الجنائزية كانت غايتها الظهور بمظهر الضحية. هزيمة جبل الواسطة صارت حجة الجنرال راوول سالان للمطالبة بالرد والثأر تحت غطاء بدعة جديدة سماها « حق المطاردة » ويفتح الباب على مصرعيه أمام حلقة جديدة في مسلسل الصراع.

في يوم 17 جانفي 1958 تقرر حكومة فيليكس ڤيار إرسال الجنرال بوشالي حاملا تحذيرا شديد اللهجة للسلطات التونسية. يرفض الرئيس الحبيب بورقيبة استقبال المبعوث الخاص حفاظا على كرامة بلاده ويصرح بشجاعة : « تذكرنا دبلوماسية البدلة العسكرية بأزمنة قد ولت أين كان يكفي إرسال مقنبلة لإرباك الملك المحلي ».

في ظل هذه التطورات يقرر الجنرال صالان تدعيم الحدود الشرقية بإرسال كامل وحدات الاحتياطي العام، خمسة فيالق للمظليين واثنان من اللفيف الأجنبي في حشد عسكري لم يسبق له مثيل.

مصير الأسرى بين الحقائق والأكاذيب

في يوم 19 جانفي 1958 يصرح الرئيس بورقيبة للصحافة بأن « الجزائريين يعتنون بأسراهم رغم الظروف الصعبة واختلال إمكانيات الكفاح الذي يخوضونه بينما لا تعترف فرنسا للأسرى الجزائريين بصفة المحاربين وتعاملهم في المحاكم كأنهم مجرد منحرفي حق عام » المسألة كانت أعمق من هذا.

بعد المعركة انسحب المجاهدون نحو جبل سيدي أحمد وأمر العقيد الطاهر زبيري بتخبئة الأسرى عند الحاج بلقاسم الزبيري مسؤول مركز عبور بالناحية (مزرعة موسى حواسنية) وأخفى أمرهم تفاديا لضغوطات الحكومة التونسية لإطلاق سراحهم[11] وتم الترويج بأن الأسرى لايزالون داخل التراب الوطني.

---

11) الشروق اليومي 2010/02/08 مرجع مذكور.

في 20 جانفي 1958 تنشر صحيفة العمل L'Action التونسية صور الأسرى الأربعة. بعد مدة توجه الأسرى من خلال منشور دعائي لجيش التحرير الوطني إلى الجنود الفرنسيين يدعوهم إلى إدراك حقيقة كفاح الشعب الجزائري ويبين بشهادتهم سلوك جيش التحرير الوطني الملتزم بالقيم الإنسانية وباحترام الاتفاقيات الدولية، ويفند الدعاية الاستعمارية التي كانت تنعت زورا وبهتانا المجاهدين بأبشع الأوصاف.

تلقى الجندي موراليس أثناء العملية رصاصة في رجله، وتمت معالجته في نفس الليلة من طرف وحدة طبية تابعة للقاعدة الشرقية. الفريق الطبي كان متكونا من الدكتور بشير منتوري والدكتور بوذراع والدكتور إبراهيم عياط، وبعد أسبوع التحق بزملائه في صحة جيدة.

في يوم 30 جانفي يسمح جيش التحرير للسيدين ديبرو وهوفمان من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة الأسرى والتأكد من حالتهم الصحية والاجتماع بهم على انفراد وتمكينهم من مراسلة عائلاتهم.

أثناء الأسر تعرض الجندي فيالارون لمرض في المعدة، وبعد تشخيص الحالة من طرف الطاقم الطبي أجريت له عملية جراحية لنزع الزائدة الدودية، استفاد الأسير من فترة نقاهة دامت 15 يوما امتثل فيها للشفاء ثم عاد معافى إلى زملائه.

لما تم تسليم الأسرى الأربعة للجنة الصليب الأحمر الدولية يوم 20 أكتوبر 1958 بعدما قررت الجبهة إطلاق سراحهم، صرح جميعهم للصحافة بأن شروط أسرهم كانت مقبولة بشهادة السيد قيار ممثل الصليب الأحمر: « هؤلاء الشباب صرحوا دون ضغط وبكل حرية بأنه لسيت لديهم أية شكوى يقدمونها وأن معاملتهم كانت جيدة[12] ».

12) Yves Sudry, *op. cit.*, p. 43 - 44 - 45

هذه الاعترافات العلنية والموثقة تعري الدعاية الفرنسية المغرضة. يشهد أحد الأسرى: « في ذلك الوقت لم نكن نتصور بأن جيش التحرير كان يقوم بأسر الجنود بل كان يقتل الجميع، عندما تم إطلاق سراحنا أحسسنا في الجزائر بأن عملية تحريرنا أصبحت تزعج القيادة العسكرية[13] ».

أليس من الواضح بأن القيادة العسكرية الفرنسية كانت تتمنى الموت لجنودها؟ أموات سيشكلون حجة لمآرب دنيئة، أحياء وأحرار سيصبحون شهودا مزعجين.

13) Jean-Pierre Vittori, *La vraie histoire des appelés*, Éditions Ramsy, Paris, 1977, p. 100

العدوان على قرية « ساقية سيدي يوسف »

النية المبيتة

من الشائع إعلاميا كما رسخته – مع الأسف – الدعاية الفرنسية بأن قصف ساقية سيدي يوسف جاء كردة فعل مباشرة وفورية على إصابة طائرة استطلاع فرنسية من طرف المضادات الأرضية لجيش التحرير انطلاقا من ذات القرية، ولكن الحقيقة غير ذلك تماما، المسألة تتجاوز بكثير مجرد الحادث الحدودي.

ملف آخر نعيد فتحه لتصحيح المغالطات التاريخية ذات الصلة بلب الصراع على السلطة في باريس نفسها.

يعترف الجنرال صالان في مذكراته[14] بأن خطة العدوان المبيت على تونس كانت جاهزة للتنفيذ منذ مدة. المخطط الأصلي كان قد وضعه نائبه الجنرال أندريه دولاك واعتمده الجنرال بول إلى قائد أركان الجيوش ووافق عليه أندريه موريس وزير الحربية و م. ب. مونوري رئيس المجلس الوزاري منذ شهر أكتوبر 1957، لكن سقوط حكومة هذا الأخير ومجيء حكومة فليكس غيارد و شبان دالماس كوزيرين جديدين للدفاع بتاريخ 05 نوفمبر 1957 حال دون تنفيذ ما سمي بمخطط « الاحتلال المؤقت للأراضي التونسية ». العملية كانت تهدف إلى احتلال القاعدة الشرقية التي لم يمضي عام على تكوينها وتدمير القواعد الخلفية لجيش التحرير على إثر هجوم خاطف تقوم

14) Raoul Salan (général), *Mémoires*, Presses de la cité t. 3, Paris, 1972, p. 246

به القوات الخاصة المتمركزة في عمالة قسنطينية بمساعدة الطيران والبحرية. الخطة أدمجت مبدأ إقامة الربط والتلاحم الميداني مع القوات الفرنسية التي مازالت ترابط في تونس، والتي برمج لها استلام مهام التحكم في الوضع وإدارة العمليات بعد 24 ساعة من بدء الهجوم عبر محاور : غار الدماء، مجاز الباب، تونس العاصمة. المواقع التي كان يستهدفها هذا العدوان هي : باجة، سوق الأربعاء، غاز الدماء، تالة – الكاف، تاجروين، القصرين، تلابت وساقية سيدي يوسف.

للتذكير، لا تنسَ بأن أمر تحويل الفرقة الـ 11 للمشاة 11e DI من تونس إلى سوق أهراس، والذي أمضاه وزير الدفاع أندري موريس كان ينص صراحة على إمكانية التدخل في تونس[15].

في 14 سبتمبر 1957 وجه الجنرال لوث قائد الجيش بالقطاع القسنطيني تعليمة تحضيرية لضباطه مفادها : « **لمواجهة احتمال أي هجوم من طرف جيش التحرير الوطني، لقد قررت الوقاية من أي عدوان بتكثيف جهود الاستعلام البري والجوي في منطقة الحدود والتصدي الفوري لكل هجوم على قواتنا بالاستعمال الأقصى لنيران المدفعية والطيران وتلبية طلبات وحداتنا المشتبكة مع العدو، ثم الشروع في هجوم مضاد لتدمير المجموعات والقواعد المتواجدة بين طبرقة وحرابة بعد سحق جوي تام وضمان السيطرة على هذا الجزء من التراب التونسي** ».

في 19 سبتمبر 1957 يؤكد ذات الجنرال عبر تعليمة ثانية بشكل لا يسمح بأي شك في الشروع في الاستعدادات لضرب تونس : « **لقد منحنا الجنرال صالان كامل الصلاحيات للرد بعنف في تونس... الإمكانيات التي سنستخدمها يجب أن تلحق بالعدو هزيمة مؤكدة ودموية**[16] ». حتى هتلر لم يكن بهذا المستوى من التعجرف !!!

15) انظر قرار وزير الدفاع أندي موريس المؤرخ بتاريخ 28 جوان 1957 – shat 1 h 2035 نسخة منشورة في الصفحة 148، 149، 150 من كتاب الأستاذ جمال قنديل، خطا موريس وشال، دار الضياء، الجزائر، 2006.

16) Samia EL-Machat, *Les relations franco-tunisiennes*, Editions L'Harmattan, Paris 2005, p. 173.

مع حلول سنة 1958 يبدأ قرع أجراس الحرب والزيادة من حدة التصعيد. يزداد التوتر بعد عملية جبل الواسطة وإسقاط طائرة استطلاع فرنسية يوم 30 جانفي ووصول وحدات المضليين إلى منطقة الحدود على خلفية المؤامرات السياسية في باريس وتفرعاتها في الجزائر.

المخطط الأصلي يتم تعديله بناءً على معطيات استخباراتية ودبلوماسية تجمع على أن العمليات البرية تعتبر مغامرة غير محمودة العواقب بالنظر إلى معلومات تفيد بأن قيادة القاعدة الشرقية قد بادرت إلى تغيير مواقع جل وحداتها. معركة جبل الواسطة بينت الجاهزية القتالية العالية للمجاهدين، الرصيد الشعبي المتضامن مع الثورة الجزائرية في تونس، الخوف من ردة الفعل لدى الرأي العام العالمي وموقف القوى العظمى خاصة بعد فشل تجربة العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 والكيفية التي تعاملت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي مع الموضوع، التشنج بين الحكومة الفرنسية وكبار الضباط في الجزائر. لهذه الاعتبارات تم اعتماد خطة بديلة : الرد الجوي تحت غطاء حق الملاحقة الذي صارت الدعاية الفرنسية تلوح به منذ مدة.

تنفيذ العدوان

يوم السبت 08 فيفري 1958 على الساعة الثامنة وخمس وخمسين دقيقة، طائرة استطلاع من نوع Dassault 315 يقودها الملازم الأول بيرشونيه من مجموعة طيران ما وراء البحر رقم 86 تخترق عمدا المجال الجوي التونسي وتحلق بشكل استفزازي على ارتفاع منخفض فوق قواعد جيش التحرير في الساقية، ترد عليها المضادات الأرضية تلقائيا فتصاب بعطب بليغ في أحد محركاتها مما يجبرها على الانسحاب والنزول الاضطراري في مطار تبسة.

السؤال المطروح هنا : لماذا غامر الطيار – وهو ضابط متمرس – بوضع نفسه في مجال الرد المدفعي وهو على علم بحادثة إسقاط طائرة استطلاع يوم

30 جانفي ؟ هل كانت مهمته إجبار المضادات الأرضية الكشف على مواقعها تحسبا وتأمينا للغارة المبرمجة بعد ساعات ؟ أم كانت المهمة اختلاق مبرر فوري للعدوان ؟

على الساعة 10 سا و 35 دقيقة، سرب متكون من 08 طائرات مطاردة من نوع ميسترال و6 من نوع كورزير تابعة لسلاح البحرية يُغير على قرية سيدي يوسف المزدحمة بالفلاحين في يوم سوقها الأسبوعي. بعد المعالجة الجوية للأهداف المحددة سلفا بإلقاء وابل من قذائف الروكات وطلقات الرشاشات ذات العيار الثقيل لتحييد الدفاعات، تنسحب الأسراب الأولى لتترك المجال لنوع آخر من الطائرات الحربية.

يعترف العقيد هنري لومير[17] بأن الأهداف الأولى تم تحديدها بالاعتماد على شريط مصور التقطه أحد الصحفيين الأجانب (انجليزي الجنسية) في عين المكان يوم 02 فيفري وباعه لمصالح المكتب الثاني التابع للمخابرات العسكرية، وإن سلمنا بصدق هذه المعلومة التي أراد العقيد لومير من ورائها الإدعاء بأن الغارات لم تكن تستهدف سوى المواقع العسكرية دون سواها، فإنّ سردها في سياق التبرير يكفي للبرهنة على النية المبيتة للعدوان كما هو واضح، جمع وتحيين المعلومات حول الساقية بدأ منذ مدة طويلة قبل فيفري 1958.

بعد 10 دقائق من نهاية الغارات الأولى تطل 11 مقنبلة استراتيجية من نوع b26 مجهزة كل واحدة منها بـ 16 مدفع رشاش متوأم استعمل في قصف جوي كثيف ومركز على القرية ومحيطها المباشر، تلته عملية تفريغ عشوائي لقذائف من وزن 250 كلغ.

الحصيلة النهائية تمثلت في دمار رهيب للمباني المدنية و69 قتيلا جلهم من التونسيين من بينهم 23 طفلا كانوا داخل أقسام المدرسة الوحيدة بالإضافة إلى 130 جريحا.

17) Henri Le Mire (colonel), *Histoire militaire le la guerre d'Algérie*, Editions Albin Michel, Paris, 1982, p. 228.

عقب العدوان الجبان، تجد الإدارة الاستعمارية نفسها في ورطة كبيرة. أمام موجة الاستنكار العالمية لهذا الفعل الشنيع، يتسابق قادة الجيش على اختلاق الأعذار وتبرير ما يستحيل تبريره والتستر على ملابسات ودوافع العدوان الحقيقية.

ألغاز تحتاج إلى حل

1- تزامنت الواقعة مع الزيارة التي قام بها الوزير المقيم في الجزائر روبير لاكوست إلى سوق أهراس يوم 07 فيفري 1958. الزيارة الخاطفة لمسرح العمليات عشية العدوان دلالة مادية تكشف مستوى الجهات الضالعة في التآمر والغدر.

2- لم يتم إعلام الحكومة الفرنسية نفسها بالعملية إلا بعد عدة ساعات من وقوعها مما يخالف كل قواعد العمل المعمول بها في العالم. فلا رئيس الدولة ولا رئيس الوزراء ولا حتى وزير الدفاع كانوا على علم مسبق. دلماس شابان اغتاظ من تصرف « جنرالات الجزائر » لكنه تجنب التنديد بهم علانية وتحاشى معاقبتهم على الفور، وكان ينوي استخلافهم بعد مرور الزوبعة الدولية التي أصبحت تتخبط فيها حكومة فرنسا. نشك كثيرا في قيمة هذه التسريبات لأنه من عادة المسؤولين الفرنسيين التنصل من مسؤولياتهم عندما تفشل مخططاتهم. دلماس شابان كغيره وضع أمام الأمر الواقع لأنه لا يزن شيئا أمام بارونات الجيش الفرنسي.

شهادات المقربين جدا من صناع القرار في فرنسا في ذلك الوقت على غرار كريستيان بينو، وزير الخارجية الفرنسي يومئذ، تؤكد جهل الحكومة الباريسية لموعد العدوان[18].

المؤرخون الجادون من أمثال الأمريكي إروان وال يعتبرون : « **قصف ساقية سيدي يوسف النموذج الأكثر وضوحا لتمرد جنرالات الجيش**

18) Vaisset Thomas, *Etude du bombardement de Sakiet Sidi Youcef*, Mémoire de maîtrise d'Histoire, Prix de l'armée de l'air, Paris, 2005.

الفرنسي في الجزائر على سلطة الحكومة في باريس[19] »، لكن ما لم يقله الأستاذ أروين : بإيعاز ممن كان هذا التمرد ولفائدة من ؟

3- كان الصحفي جان دانيال[20] من الإعلاميين الأوائل الذين حلوا بالساقية مباشرة بعد العدوان حيث شارك في تحرير برقية لوكالة الأنباء الفرنسية تناقض وتفند قطعيا ما جاء في التقرير الذي قدمه الجنرال راوول صالان في الجزائر أمام الصحافة.

من اتخذ قرار العدوان ولماذا ؟

يشهد الجنرال إدمون جوهود قائد سلاح الطيران المنفذ المباشر للعملية في مذكراته[21] بأن مسؤولية الغارات يتقاسمها كل من راوول صالان وبول إيلي. الجنرال بول إيلي قائد أركان الجيوش من جهته يورط صالان لوحده تبرئة لذمته[22]، صالان من جانبه يدعي أن قراره جاء في سياق التعليمات الصادرة عن وزير الدفاع دلماس شابان والتي تجيز حق الرد بعد اجتماع الحكومة الفرنسية في يوم 03 فيفري 1958.

بالنظر لدور الجنرالات جوهود وصالان و إيلي في مجيء ديغول للسلطة والتصادم معه بعد ذلك، نفهم تستر هؤلاء جميعا على إظهار كل الحقائق.

عندما نأخذ في الحسبان شهادة الجنرال دوفال قائد الطيران في عمالة قسنطينة GATAC 1 نسقط سيناريو يوم 08 فيفري 1958 صباحا المتمثل في الرد على إصابة طائرة استطلاع كحجة على العدوان، حسب هذا الضابط المسؤول المباشر على إدارة العمليات فإن المقنبلات B26 قد تم جمعها وتحضيرها للقيام بالمهمة قبل هذا التاريخ بكثير ولم تكن تنتظر سوى ذريعة لتنفيذ الهجوم.

19) Irwin Wall, *Les Etats Unis et la guerre d'Algérie*, Editions Soleb, Paris, 2007

20) جان دانيال : صحفي فرنسي معروف بمواقفه المعادية للاستعمار

21) Jouhoud Edmand (général), *Ce que je n'ai pas dit : Sakiet, O.A.S., Evian*, Editions Fayard, Paris, 1977, p. 85.

22) Paul Ely (général), *Mémoire : suez ... le 13 mai*, Edition Plon, Paris, 1969

بعد خمسين عاما من الحادثة مازالت كثير من نقاط الظل تحتاج إلى توضيح، ومن حقنا طرح هذه التساؤلات.

– ألم يكن العدوان تغليفا لمناورة شيطانية لزحزحة استقرار الحكومة الفرنسية الهشة لإضعاف موقفها وتجاوزها عمليا ووضعها تحت ضغط الأحداث لفتح الطريق واسعا لعودة الجنرال ديغول للسلطة بمباركة الجيش الفرنسي الذي استحوذ على غالبية السلطات في الجزائر وصار الرقم الحاسم في معادلة الصراع على السلطة. يقول الجنرال ريمون شابان[23] : « أحداث 13 ماي 1958 سبقتها مرحلة من الفوضى في الجزائر وفي باريس ومؤامرات هدفها الظاهر إبقاء الجزائر فرنسية، وأيضا خلفيات غايتها تغيير النظام السياسي الفرنسي. انطلاقا من الدسائس التي كانت تحاك في فرنسا تشكلت في الجزائر شبكات للنفوذ الميداني ».

بهذه الكيفية، وفي ظل هذه الظروف المعقدة ترتسم في المشهد ثلاثية أحداث زواياها : باريس – الجزائر – سوق أهراس / الساقية وتتدخل الدبلوماسية الدولية عبر محاور تونس – واشنطن – لندن ونيويورك (مقر الأمم المتحدة).

23) *Le monde* du 07/10/1988, p. 218, in Patrick Eveno et Jean Planchais, *La guerre d'Algérie*, Editions La Découverte, Paris, 1989, p. 218.

القاعدة الشرقية تفتك تأشيرة الدخول لهيئة الأمم المتحدة

في يوم 13 فيفري 1958 ترفع تونس شكوى رسمية لمجلس الأمن الدولي وتحتج فرنسا لدى نفس الهيئة على ما وصفته « بالدعم التونسي للتمردين الجزائريين ». تصاب سمعة فرنسا لدى الرأي العام الدولي بنكسة كبرى ويزداد الاهتمام بالقضية الجزائرية التي يتوسع أمامها المجال نحو التدويل وتجاوز خطر العزلة والتعتيم الإعلامي وتتجه عيون العالم بأسره نحو « القاعدة الشرقية » وتصبح سوق أهراس اسما مألوفا ومعتادا في قاعات تحرير كبريات الصحف والإذاعات ووكالات الأنباء العالمية وتتحول الأراضي المحررة إلى وجهة لعشرات الإعلاميين من مختلف دول العالم وهذا يعتبر بحد ذاته انتصارا للثورة الجزائرية وتجسيدا لأحد أهدافها المرحلية. فمنذ فيفري 1958 لم تعد « أحداث الجزائر » شأنا فرنسيا داخليا مثلما يحلو للسياسيين الفرنسيين التبجح به دون خجل بل أصبح الأمر يتعلق بصراع بين قوة استعمارية وشعب مستعمَر، صراع بات يهدد امتداد لهيبه إلى كل شمال إفريقيا وفرنسا ذاتها وما قد ينجرّ عن ذلك من تداعيات يصعب التحكم فيها.

هذا القلق يعكسه تصريح فوستر ديلاس[24] كاتب الدولة الأمريكي للخارجية بعد تشاوره مع الرئيس إيزنهاور على إثر العدوان على ساقية سيدي يوسف :

24) Urban André, *Etats Unis, tiers-monde et crises internationales 1953-1960*, Editions L'Harmattan, Paris, 2005, p. 119.

« أن تقنبل مدينة مفتوحة في يوم سوق وأن يقتل الأطفال والنساء، هذه مسألة قذرة ... الفرنسيون أثبتوا عجزهم في السيطرة على الأوضاع في شمال إفريقيا.

لقد بدءنا نشق طريقا مع أناس في المغرب وفي تونس يرغبون في البقاء في صف الغرب لكن يجدون أنفسهم مدفوعين للتحالف مع المعسكر الآخر (الشرقي)، إن الوضع أفلت من سيطرة الفرنسيين، العدوى الجزائرية تمتد إلى تونس، وإذا لم يتم حل النزاع سنضيع ربما تونس وليبيا والمغرب وكل البلدان الإسلامية الواقعة جنوب الاتحاد السوفياتي ».

تسارعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى تطويق الموقف بعدما استوعبت حقيقة الرهانات وخطورتها على مصالح الغرب الاستراتيجية وتتشكل لجنة للمساعي الحميدة – بين تونس وفرنسا – من السيدين هارولد بيلي نائب وزير الشؤون الخارجية المكلف بالشرق الأوسط و روبيرت مورفي المستشار الدبلوماسي لكتابة الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية والذي سبق وأن كان ممثلا شخصيا للرئيس روزفلت سنة 1943 لدى قيادة الحلفاء بالجزائر العاصمة أيام الحرب العالمية الثانية والذي استقبل حينها وفد الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة عباس فرحات الذي قدم له مطالب الجزائريين.

تبدي الحكومة التونسية صلابة في موقفها التفاوضي مرتكزة على صلابة الثورة الجزائرية وتطالب بجلاء القواعد العسكرية الفرنسية وخاصة « قاعدة بنزرت » تحت ضغط الشارع التونسي الذي عبّر في مظاهرات حاشدة عن دعمه الكامل والمبدئي للثورة الجزائرية وتبقى تونس رغم الضغوط وتواضع إمكانياتها وحداثة عهدها بالاستقلال قاعدة خلفية لجيش التحرير عكس ما كان يتمناه من أمروا بقصف الساقية.

في سياق متصل عندما قرر الرئيس بورقيبة سحب سفير تونس في باريس احتجاجا على العدوان بادر السيد محمد المصمودي قبل مغادرة فرنسا إلى زيارة الجنرال ديغول والتحدث معه في موضوع الحرب الدائرة، ديغول كان قد استقبل عشرة جنرالات جاؤوا للتشاور معه حول الأحداث[25].

كما هو واضح صار الجنرال ديغول طرفا في القضية حتى قبل عودته للحكم، لكن الأوضح من ذلك هو القلق الكبير الذي صارت تبديه المجموعة الدولية إزاء الأوضاع الخطيرة في شمال إفريقيا. نجحت « القاعدة الشرقية » في شد اهتمام القوى العظمى وحتمت على هيئة الأمم أن تعطي اهتماما خاصا للمسألة الجزائرية.

25) Michel Camau, Vincent Geisser, *Habib Bourguiba : La trace et l'héritage*, Editions Karthala , Tunis, 2004, p. 478.

وقائع حرب الحدود : المواجهة الشاملة

بالموازاة مع الحرب السياسية والدبلوماسية تزداد ضراوة الحرب الحقيقية في ساحة المعارك على طول الحدود الشرقية بين القوات الفرنسية وطلائع جيش التحرير في القاعدة الشرقية والولايتين الحدوديتين الأولى والثانية على مدار السداسي الأول من عام 1958.

جانفي 1958 : 6 عمليات كبرى

رغم البرودة وسوء أحوال الطقس لم يكن هذا الشهر للراحة، المصطلح الغائب في قاموس جيش التحرير. يدوي الرصاص في جبل السوابع (30 كلم غرب مدينة سدراتة) ويقع كمين جبل الواسطة السالف الذكر وآخر في جبل مسلولة واشتباكات في غابة جبل ماونة وجبل لوقرين أين تم مصرع الرائد بلوش أحد قادة الفيلق التاسع للمظليين 9e RCP مباشرة بعد وصوله للمنطقة واشتباك في جبل أم العظائم وآخر في فج الززوة.

فيفري 1958 : 13 عملية كبرى

رصيد هذا الشهر من المواجهة كان 13 عملية جريئة بدءا بجبل الدف بالمريج وبوحجار التي عانت مشايتها ومداشرها ويلات القصف المدفعي والجوي ومعارك جبل بوعلو والكاف لعكس وكاف الركمة بالعوينات وبني مزلين وفج الززوة مرة أخرى وبني مزلين بعد يومين وعملية دوار متلوق ومزوزية ولوقرين مرة ثالثة مع الكاف لعكس الذي صار طريقا سيارا لقوافل

التسليح، وينتهي الشهر بعملية مقرون الوالي على وقع أحداث ساقية سيدي يوسف.

هذه العمليات استشهد خلالها نائب قائد الفيلق الثالث الشهيد الشريف ملاح والشهيد قائد الكتيبة السابعة حمة غليس والشهيد قائد الكتيبة الثامنة السبتي بومعراف مع أزيد من 100 مجاهد. كانت مهمة هاتين الكتيبتين التموقع في المنطقة الرابعة للقاعدة الشرقية لتأمين عبور قوافل التسليح غرب خط موريس داخل التراب الوطني.

مارس 1958 : 12 عملية كبرى

تهاطلت كميات معتبرة من الثلوج خلال هذا الشهر مما عطل كثيرا تحركات عناصر جيش التحرير.

البداية كانت بعملية « الحوض الكبير » شرق مرسط وجبل لوقرين العنيد للمرة الرابعة منذ بداية السنة، وجبل الطرف وجبل بسباسة والكاف لعكس الشامخ الذي يرفض التطويع، وبرال وبوخضرة وجبل أوراس ورأس العالية قرب سدراتة. كما هو واضح تشتعل الجبهة الحدودية من الشمال إلى الجنوب.

أفريل 1958 : 7 عمليات كبرى

مع حلول الربيع تتكالب قوات الاستعمارعلى مجموعات جيش التحرير. شهدت الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر أفريل سبع عمليات بطولية في كل من وادي بودبرة وبئر المنتن وجبل زلاز والكاف لعكس المكابر وبني مليلين وجبل زلاز ثانية من 16 إلى 18 أفريل، وبني الصبيح.

من الفاتح جانفي 1958 إلى 25 أفريل 1958 عشية « معركة سوق أهراس الكبرى » شهدت منطقة الحدود الشرقية 38 عملية حربية قتالية داخل التراب الوطني دون حساب العمليات في مجال المنطقة العازلة المحررة والمناوشات الحدودية. لم نحصِ سوى العمليات التي جند فيها الاستعمار أكثر من كتيبة واستخدم فيها سلاح الطيران ومدفعية الميدان والإنزال الجوي بواسطة المروحيات التي أصبحت المشكل رقم 01 للمجاهدين.

أما عمليات الاعتراض لقوافل التسليح العابرة لخط موريس فلقد بلغ عددها ما بين 01 جانفي و 03 أفريل 1958 تسع عشرة عملية، أربعة من الجزائر باتجاه القاعدة الشرقية و15 من تونس نحو الولايات 1 و 2 و 3 ما يمثل حسب تقديرات الاستعمار 1/4 عمليات الاختراق والعبور على اختلاف اهميتها وكميات التسليح المحمولة.

استشهد خلال نفس الفترة (1 جانفي إلى 25 أفريل 1958) 1702 مجاهد ومواطن – 4000 حسب أوعمران في تقريره للجنة التنسيق والتنفيذ –. وأسر 154 جزائريا بسبب الجروح أو نفاذ الذخيرة وحجزت خلال العمليات 1078 قطعة سلاح و 57 رشاشا و54 بندقية رشاشة و67 بندقية و4 مسدسات و68 مدفع هاون و 72800 خرطوشة ذخيرة.

هذه الحصيلة الرقمية جاءت ضمن التقرير السنوي العام لسنة 1958 الخاص بعمليات جيش التحرير ضد خط موريس المرفوع لوزير الدفاع الفرنسي من طرف العميد الركن ألار قائد الناحية العسكرية العاشرة والقوات البرية في الجزائر. هذا التقرير « السري للغاية » أنجزته مصالح العقيد ڤارد مسؤول المكتب الخامس للجهاز الاستخباراتي المتخصص في الدعاية والحرب النفسية.

المتتبع لخريطة الوقائع يفهم دون عناء بأن العمليات وقعت على المحاور الرئيسية لمسالك العبور خاصة في بوحجار وجبل ماونة وشمال سدراتة ومحور تاورة – مسكانة – خنشلة – والشريعة وجنوب سوق أهراس (الدريعة – تيفاش – مداوروش) وجبل الجرف وبئر العاتر وخنقة سيدي ناجي وسيدي مزغيش وبرال، أي عبر كامل تراب إقليم القطاع القسنطيني بما يتماثل مع شرقي الولايتين الأولى والثانية انطلاقا من القاعدة الشرقية. لاستكمال مشهد الحرب لابد من تسجيل الملاحظات التالية :

– العدد الكبير للشهداء يعود للاستعمال الكثيف للقصف المدفعي والجوي باستخدام القنابل الثقيلة حتى المحرمة دوليا والإنزال بواسطة المروحيات وعدم التمييز بين المدنيين والجنود. وفي كثير من الأحيان يقوم

الفرنسيون بالانتقام من القرويين ويأسرون الفلاحين ويقدمونهم على أساس مسلحين لتبرير إخفاقاتهم الميدانية.

– العدد القليل للأسرى (154 من أصل 1702 شهيد) ما يعادل 9,08 % لا يعني الاستسلام، إنما الوقوع في الأسر بسبب نفاذ الذخيرة وخاصة الجروح الخطيرة التي تشل الحركة.

– إذا اعتمدنا إحصائيات المصالح العسكرية الفرنسية نفسها كمعيار لحساب نجاحات جيش التحرير في مجال التسليح عبر خط موريس في هذه الفترة نتحصل على ما يلي :

نجاح 12 عملية عبور من الجزائر إلى تونس.

نجاح 45 عملية عبور من تونس إلى الجزائر.

نقل وتمرير حوالي 4000 قطعة سلاح مختلفة الأنواع.

هذه الحقائق تبين بموضوعية الدور الهام الذي لعبته القاعدة الشرقية بفضل تضحيات جنودها البواسل الذين ينتمون إلى مختلف جهات الوطن، كما لا ننسى العمل الجبار الذي قام به سكان المناطق الحدودية في إطار تنظيم جبهة وجيش التحرير الوطني. يكفي في هذا المقام التذكير بمعاينة العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية القادم إلى تونس في بداية 1958 ورسالة العقيد عميروش لقادة القاعدة الشرقية بعدما غادرها راجعا إلى الولاية الثالثة[26]. في منطقة سوق أهراس توقفت عمليات الاختراق لخط موريس من السابع إلى الخامس والعشرين من شهر أفريل 1958. **إنه السكون الذي عادة ما يسبق العاصفة.**

26) رسالة مؤرخة بتاريخ 08 مارس 1958، عبد الحميد عوادي، مرجع مذكور، ص 87.

قيادة الثورة في بداية 1958 : الأشهر الحرجة

على صعيد قيادة الثورة – لجنة التنسيق والتنفيذ – تحل سنة 1958 في أجواء مريبة ومشحونة جراء مقتل عبان رمضان في27 ديسمبر 1957 بالمغرب.

المشكلة كانت كبيرة وتداعياتها صارت تهدد بنسف وحدة لجنة التنسيق والتنفيذ، وما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على مصير الثورة ذاتها.

في بداية جانفي يلتقي أعضاء القيادة الثمانية في تونس، الجلسة كانت ساخنة، البعض حاول تقديم المبررات والبعض الآخر ندد بالجريمة، وينسحب السياسيون من الاجتماع (عباس فرحات، لمين دباغين، عبد الحميد مهري) محملين العسكريين مسؤولية مقتل عبان رمضان (بوصوف، كريم، محمود الشريف، بن طوبال و أوعمران).

في يوم 14 فيفري 1958 وعلى وقع أحداث قصف ساقية سيدي يوسف تفرض الظروف منطقها على الجميع وتجبر القيادة على الاجتماع مجددا بالقاهرة. الخيار الوحيد المتاح أصبح يتمثل في تجاوز أزمة مقتل عبان رمضان، تصعيد المواجهة مع العدو. خلال اللقاء يتم توزيع المهام بين أعضاءها على خلفية تحديد المسؤوليات بوضوح. تسند شؤون الحرب لكريم بلقاسم، والتسليح والتموين لعمار أوعمران، والاستعلامات والاتصالات لعبد الحفيظ بوصوف، والداخلية لبن طوبال لخضر، والمالية لمحمود الشريف والعلاقات

الخارجية للمين دباغين، والشؤون الاجتماعية والثقافية لعبد الحميد مهري، والصحافة والإعلام لعباس فرحات.

تبين موازين القوى الجديدة هيمنة العسكريين (الثلاثي كريم – بوصوف – بن طوبال) المدعوم بالثنائي (محمود الشريف وأوعمران) وترجيح الكفة لصالح الحلول الراديكالية. ويظهر أمام الجميع أن خيار المواجهة الشاملة هو السبيل الوحيد لتجاوز أزمة مقتل عبان رمضان وتذويب الخلافات الداخلية وافتكاك الحقوق عبر التصعيد مع الاستعمار. من العوامل التي ساعدت على تجاوز المحنة الضجة السياسية والإعلامية التي رافقت أحداث ساقية سيدي يوسف وتخوف القيادة أن يؤدي التدخل الأجنبي إلى عزل الثورة، خاصة إذا علمنا أن الحكومة الفرنسية صارت تطالب بنشر قوة دولية لمراقبة الحدود الجزائرية – التونسية تحت قبعة الأمم المتحدة، مما يعني عمليا استحداث خط موريس ثان. كان التخوف كذلك من أن يؤدي الضغط الدولي على تونس والمغرب إلى دفع جبهة التحرير الوطني إلى التفاوض من موقف الضعف وإجبارها على قبول حلول تصفوية للقضية الجزائرية.

من منطلق هذا التقييم الموضوعي تتوجه كل الأعين إلى جيش التحرير. في تصريح للصحفي الفرنسي جان لاكوتير[27] قال عباس فرحات : « **جيش التحرير الوطني هو فرصتنا الوحيدة... لقد أمضيت 35 سنة من عمري في مكاتبكم في سطيف وفي الجزائر وفي باريس أتوسل لإداراتكم ولحكوماتكم، على ماذا تحصلت لفائدة بلادي ؟ كنت ضد العمل المباشر، لقد قلتها ورددتها، لكن دون مجاهدينا، دون بنادقنا، دون شهدائنا أين كانت ستصل القضية الجزائرية ؟** ».

في نفس السياق يعبّر عباس فرحات عن التوجه العام السائد لدى القيادة : « **نفضل أن نكون 10 ملايين جثة على أن نبقى 10 ملايين عبد** » بمعنى لا صوت يعلو فوق صوت المعركة مهما كانت الظروف والأزمات والمطبات.

Jean Lacouture, in B. Stora, *op. cit.*, p. 286 (27

أمر مقتل الشهيد عبان رمضان بقي في طي الكتمان إلى غاية نهاية شهر ماي عندما تناولته صحيفة « المجاهد » لسان حال جبهة التحرير الوطني في عدد يوم 29 ماي 1958 في صيغة استشهاد على إثر اشتباك مسلح مع قوات الاستعمار. هكذا كان حال الثورة قوافل من الشهداء، قتلى وضحايا بشكل مباشر أو غير مباشر. المهم في الموضوع، لم يتم تخوين عبان زورا ولم يكن موته سببا في نسف وحدة جيش التحرير الوطني ووحدة الثورة.

في الجانب المشرق يزداد تخبط الحكومة الفرنسية وعزلتها بعد نجاح اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الجزائري في 30 مارس 1958، ومطالبة الدول الإفريقية المستقلة على إثر مؤتمر « أكرا العاصمة الغانية » فرنسا سحب قواتها من الجزائر ووقف اعتداءاتها. وتسجل الثورة نصرا إضافيا على صعيد الحرب الدبلوماسية.

ديغول يتحرك من وراء الستار : المناورات والدسائس

في الجانب الآخر من ضفة البحر الأبيض المتوسط، وبالموازاة مع ما يحدث في الجزائر تصل الحملة المضادة للحكومة الفرنسية ذروتها، تغذيها شبكات جاك فوكار السرية والعلنية وتتميز جريدة « رسالة الغضب » التابعة لميشال دبري، أحد المقربين جدا للجنرال ديغول، بقيادة الحرب الإعلامية للحط من قدرة حكومة باريس على رفع التحديات المرفوعة أمامها.

كانت استراتيجية ديغول للعودة إلى السلطة مبنية على تصورات محددة :

– عظمة فرنسا يمكن تحقيقها عبر بناء اقتصاد رأسمالي قوي يستند على الثروات البترولية في الصحراء الجزائرية.

– قوة نووية رادعة مراكز تجاربها في الجزائر.

– مجال حيوي قريب يتشكل من بلدان شمال إفريقيا الخاضعة للهيمنة الفرنسية مع إمكانية الحصول على استقلال شكلي.

– نظام سياسي رئاسي لا يمكن بناءه دون إحداث أزمة حادة في مؤسسات حكم الجمهورية الرابعة.

للحصول على مبتغاه حرك الجنرال ديغول بيادقه وفق السيناريو الآتي :

– زعزعة استقرار حكومات الجمهورية الرابعة على خلفية الحرب في الجزائر.

– تقوية سلطة الجيش في الجزائر وجعله الأداة الرئيسية المطالبة بالتغيير.

– السحق الكامل لجيش التحرير الوطني من أجل القضاء على الثورة وإعادة الاعتبار للجيش الفرنسي بعد هزائمه المتكررة.

– تشكيل قوة محلية موالية للنفوذ الفرنسي.

من مفارقات التاريخ الفرنسي المعاصر تصوير عودة الجنرال ديغول بالرجوع البريء في خضم انهيار الجمهورية الرابعة وإنقاذ فرنسا من وحل الحرب في الجزائر. الحقيقة التاريخية غير ذلك تماما.

في شهر مارس 1957 يقوم ديغول بزيارة (خاصة جدا) لمدة 10 أيام قادته إلى آبار البترول المتدفق نحو فرنسا، حينها صرح: « **هذا هو مستقبل فرنسا** » كما زار بعض المناجم ومراكز التجارب النووية. الزيارة كانت تهدف إلى تسويق صورة الجنرال لدى الرأسماليين الكبار وكبار قادة الجيش الفرنسي ورجال الأعمال الطموحين وكبار غلاة المعمرين وكل المتمسكين بالجزائر الفرنسية. في تلك الظروف كانت فرنسا تتخبط في أزمة برلمانية خانقة وفي عجز تام عن التحكم في الحالة الجزائرية، وانهيار قيمة الفرنك الفرنسي في البورصات العالمية وكساد التجارة الخارجية واللجوء للديون الأمريكية التي استخدم الجزء الأهم منها لدعم المجهود الحربي في الجزائر (17 طائرة من الـ25 التي قصفت ساقية سيدي يوسف كانت أمريكية الصنع).

كان ديغول يعي جديا بأن مفتاح قصر الإليزي يوجد بيد الجيش الفرنسي بالجزائر. هذا الجيش الذي احتكر كافة الصلاحيات العسكرية والمدنية بما فيها العدالة والأمن العام والشؤون العامة منذ « معركة الجزائر » في بداية 1957، واستغل « حرب الحدود » وتداعياتها ليلغي السلطة المدنية المهترئة في باريس كما تؤكده أحداث 13 ماي 1958. **هذا هو الرهان الفعلي لمعركة سوق أهراس.**

ليت العالم يفهم ولو لمرة بأن أبطال « القاعدة الشرقية » لم يكونوا يقاتلون فقط من أجل حق الجزائريين في الاستقلال والحرية، بل كانوا كذلك يقاتلون ويموتون من أجل نصرة القيم الديمقراطية في فرنسا

نفسها بوقوفهم مبكرا ضد التيار الفاشي الانقلابي الذي بدأت ملامحه ترتسم فوق سماء باريس.

– في يوم 12 مارس 1958 يتظاهر عناصر الشرطة أمام قصر بوربون ضد الحكومة.

– في يوم 02 أفريل يقوم وزير الدفاع شابان دلماس بزيارة لمنطقة سوق أهراس مرفوقا بوفد عسكري رفيع المستوى، الجنرالات فانوكسيم – بلميتجير – ديفاري – تان – صالان... على الساعة الحادية عشرة تحط الطائرات العمودية فوق جبل الأوراس. يتلقى الزوار شروحات حول كيفية إدارة المعارك من طرف أبرز قادة المظليين (العقداء بيشو وجان بيار).

تحضيرا للزيارة، تعمد المظليون نثر جثث شهداء معارك شهر مارس فوق قمم الكاف لعكس وقابو وأرقو ليتمكن الوزير ومرافقوه من مشاهدتها من على طائراتهم المروحية، وكأن الأمر يتعلق بتصوير مشاهد شريط سينمائي. لا احترام للأموات ولا أدنى أخلاقيات الجندية الحقة. هذا المنظر المقرف الذي لم يمنع الوزير من التوجه نحو الآثار الرومانية بخميسة (14 كلم شمال سدراتة) لتناول وجبة الغذاء في الهواء الطلق ضمن ديكور سريالي في ساحة المسرح الروماني الشهير الذي هيئ خصيصا لهذه الزيارة. لعل شابان دلماس دشن دون أن يعلم نشاطا جديدا لوزراء الحرب يسمى « السياحة الحربية ». برنامج الزيارة يعطي فكرة حول المستوى الأخلاقي المنحط لهؤلاء القادة العسكريين.

في حقيقة الأمر، جاءت زيارة شابان دلماس المشجعة لبربرية الجيش الفرنسي في إطار نسج شبكات النفوذ في الجزائر على خلفية الصراع على السلطة في فرنسا. كان السياسيون الفرنسيون على اختلاف توجهاتهم يتسابقون للتودد لقادة المظليين، الرقم الرابح في أي معركة سياسية. شكر شابان دلماس العقيد بيشو على بطولاته المزيفة ضد القاعدة الشرقية ووعد جان بيار بتعيينه قائدا لمجموعة عملياته يكون فيها فيلقه 1er REP رأس الحربة وبإمكانيات مستقلة للتدخل عبر كامل التراب الجزائري.

قبل شهر عيّن دلماس ملحقة لوزارة الدفاع الفرنسي بالجزائر تحت مسؤولية ليون دبيرك، هذا الهيكل الموازي للحاكم العام روبير لاكوست وقائد الجيش الفرنسي صالان غايته التحكم في الجيش الفرنسي في الجزائر واستخدامه كورقة مساومة في الصراع على السلطة في باريس. هذه الصراعات البينية كانت حافزا لتصعيد القمع ضد الجزائريين بمباركة و تواطؤ الطبقة السياسية الفرنسية سواء كانت في الحكم أو في المعارضة أو في الكواليس.

– في يوم 15 أفريل 1958 بعد نقاش حاد في البرلمان حول موضوع « لجنة المساعي » الحميدة الأنجلو أمريكية المشكلة بعد قصف الساقية، تتهم الحكومة بالتقصير والضعف وتحجب عنها الثقة بتحالف الديغوليين والشيوعيين والبوجاديين. تسقط حكومة فيليكس قيار ويقبر معها نهائيا « القانون – الإطار » الذي سبق لقيادة الثورة رفضه جملة وتفصيلا.

– في يوم 26 أفريل 1958 عشية « معركة سوق أهراس » آلاف المتظاهرين من الأوروبيين في الجزائر العاصمة يتحركون بإيعاز من تنظيمات مشبوهة للمطالبة بـ« حكومة خلاص وطني ».

– في يوم 09 ماي 1958 الرئيس روني كوتي يعيّن السيد بيير بفلملين (من تيار الوسط) رئيسا جديدا للحكومة. هذا الأخير كان قد أعلن فيما سبق تأييده لفكرة المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني. عندها تسقط كل الأقنعة، وتقوم القائمة، يتجرد روبير لاكوست من واجب التحفظ ويبعث من الجزائر رسالة تهديد لرئيس بلاده : « **إن الجيش الفرنسي وبإجماع سيعتبر التخلي عن الجزائر إساءة له، وعليه لا يمكن تكهن ردة فعل يائسة، إننا ننبهكم سيادة رئيس الجمهورية إزاء قلقنا الذي لا يمكن أن يزول إلا بتعيين حكومة لديها الإرادة القوية لإبقاء علمنا مرفرفا فوق سماء الجزائر** ».

– في 10 ماي 1958 بعد التهديد يجيء الدور لإعلان التمرد الصريح. يعلن الجنرال ماسو بانه تلقى لائحة من توقيع مجموعة كبيرة من ضباط الناحية العسكرية العاشرة (الجزائر بأكملها) يتلخص معناها في جملتها

الأخيرة : « **نحن على يقين بأن الشعب والجيش لن يقبلا أبدا التخلي عن جزء من وطننا، نتوجه إليكم وإليكم وحدكم لإنقاذ الجزائر – الفرنسية** ».

– في يوم 11 ماي 1958 ولحبك أطوار المؤامرة وتنفيذ فصول سيناريو العودة، يرمي ألان دو سيريني اسم الجنرال ديغول في الساحة عبر مقالة صحفية تحت عنوان : « تكلموا، تكلموا سريعا سيدي الجنرال Parlez, parlez vite, mon général ».

– في 13 ماي 1958 ينخرط الضباط في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الجيوش العصرية ضمن « لجان الخلاص المدني » وتعم الجزائر مظاهرات حاشدة باطنها التمرد على الحكومة الفرنسية في باريس وظاهرها التنديد بإعدام 3 جنود فرنسيين من طرف جبهة التحرير الوطني.

– في 15 ماي 1958 يهتف راوول صالان أمام جمهور « الأقدام السود » في الجزائر « يحيا ديغول » ويبدأ التحضير لتدخل عسكري في فرنسا تشارك فيه وحدات عسكرية فرنسية متواجدة في الجزائر وفرنسا وألمانيا (ضمن القوات الغربية المتمركزة هناك بعد الحرب العالمية الثانية) لفرض عودة ديغول في إطار مخطط سري[28] مخطط الانبعاث. في نفس اليوم وفي أجواء مشحونة بالإشاعات التي تنذر بالحرب الأهلية في فرنسا يعلن ديغول ليظهر في ثوب المنقذ : « **بأنه أمام المخاطر يقبل بتحمل مسؤوليات الجمهورية** » وبقية القصة معروفة.

لم تكن جبهة التحرير عمياء لادراك حقيقة الأمور، إذ جاء تقييمها لهذه التطورات المذهلة في مقالة عبر صفحات المجاهد العدد 24 ليوم 28 ماي 1958 : « **لمدة 03 سنوات من 1955 إلى 1958، التزم الجنرال ديغول الصمت بينما كانت الحرب تدور رحاها بعنف، ولم يستعد النطق سوى ليكتشف صداقة مشبوهة مع روبير لاكوست... لقد أحيا الجنرال**

28) Guy Pervillé, *L'armée française au combat de 1956 à 1962*, Carnet de la bibliothèque de documentation internationale contemporaine, Paris, 1992, p. 46-53.

ديغول القوة الرجعية والأميريالية في بلاده : هذه هي فرنسا المتأرجحة بين نظام برلماني منحط وفاشية مؤسفة، بين القانون، الإطار وسياسة الاندماج ».

عباس فرحات لم يخطئ حينها في وضع النقاط على الحروف حيث قال : « **ديغول يدير ظهره للحقائق الجزائرية، يجب مقاربة المشكلة الجزائرية من زاوية المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني على أساس الاستقلال الوطني**[29] ».

عاد الجنرال ديغول إلى الواجهة بضغط من الجيش المنحاز كلية للمعمرين لا تنتظر منه الثورة سوى المزيد من المواجهة وهذا ما كان فعلا.

قضية إعدام الأسرى

أعاب البعض على جبهة التحرير الوطني توقيت إعدام الجنود الثلاثة، على اعتبار أن القرار في تلك الظروف كان يصب لصالح المتشددين يدليل أن خبر الإعدام كان حجة للدعوى إلى مظاهرات الأقدام السود يوم 13 ماي 1958. من هذه الخلفية يسأل البعض عن صاحب فكرة الإعدام ومن كان صاحب القرار.

طرح الموضوع بهذه الكيفية ينم عن نية خبيثة توحي بأن قادة الثورة كانوا متورطين في صراع الأجنحة على السلطة الفرنسية.

تطور الأحداث في سنة 1958 يبين بأن لجنة التنسيق والتنفيذ قد بنت كل مواقفها وقراراتها استنادا إلى واقع الحرب الميدانية دون سواه.

جاء في بيان جبهة التحرير الوطني المؤرخ في الثامن ماي 1958 بتونس :
أن المحكمة الخاصة التابعة لجيش التحرير الوطني المنعقدة في التراب الوطني يوم 25 أفريل 1958 قد حكمت بالإعدام بتهمة التعذيب والاغتصاب والاغتيالات الممارسة ضد السكان المدنيين في مشتة روم السوق (منطقة القالة) على العسكريين الفرنسيين الآتية أسماؤهم :

29) المجلة المصرية الاقتصادية والسياسية عدد جويلية 1958.

روني دوكورتيكس : من الفيلق الثالث للمشاة 3e RI

روبير رشيوم : من الفيلق الثالث والعشرين للمشاة 23e RI

جاك فيليوا : من الفيلق الثاني للصبايحية الجزائريين 2e RSA

تم تنفيذ الحكم يوم 30 أفريل صباحا.

انتهى نص البيان.

للإشارة تم إلقاء القبض على الجنود الثلاثة إثر كمين أقيم يوم 10 نوفمبر 1956 قرب الحدود.

كما هو واضح، جاء إعدام الجنود الثلاثة كردة فعل على المجازر التي ارتكبها، جيش الاستعمار في حق المدنيين في مناطق الحدود الشرقية. كان من واجب جيش التحرير أن يثأر لهم وفق منطق المعاملة بالمثل. الجنود الثلاثة حكمت عليهم محكمة عسكرية وأدانتهم بعد ثبوت ضلوعهم في أعمال قمعية ضد المواطنين الجزائريين. الدعوى إلى مظاهرات في يوم 13 ماي كان سببها الاحتجاج على تعيين بيار فلميلين والمطالبة بحكومة تتمسك بالجزائر الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول.

المهم في الموضوع أنّ الخط العسكري القمعي ينتصر على الخط السياسي المراوغ في التعامل مع القضية الجزائرية، ويرمي الجيش الفرنسي بكامل ثقله في الحرب مع جيش التحرير الوطني من أجل خلق موازين قوى جديدة تسمح بالتعجيل لعودة ديغول وفرض الحلول الاستسلامية مثلما سيتبين في أطروحات هذا الأخير خلال السداسي الثاني من عام 1958 تحت مسميات « سلم الشجعان » و « مشروع قسنطينة » بالتوازي مع الشروع في مخططات الجنرال شال و « القوة الثالثة ». كل القراءات الموضوعية للأحداث تبين الترابط العضوي بين مجريات الحرب في الحدود ضد القاعدة الشرقية والاضطرابات السياسية في الجزائر العاصمة وفي باريس سنة 1958.

حرب الحدود : القاعدة الشرقية في مواجهة حواجز جهنم

لفهم قيمة ملحمة معركة سوق أهراس، أكبر معركة في تاريخ الثورة التحريرية، لا مناص من استعراض التشكيلة القتالية للقوى المتناحرة في مسرح العمليات والوقوف على إمكانيات الطرفين، والبداية ستكون بالجانب الفرنسي.

التنظيم العسكري الفرنسي في سنة 1958

من المعروف أن الجزائر – الناحية العسكرية العاشرة – كانت مقسمة إلى 3 مناطق عسكرية، القطاع الوهراني، القطاع الأوسط والقطاع القسنطيني بالإضافة إلى إقليم الجنوب (الصحراء). فيما يخصنا سنسلط الضوء على الانتشار العسكري في منطقة الحدود الشرقية.

منطقة الحدود الشرقية

تتبع عسكريا لقيادة القطاع القسنطيني (الشرق) وهي واحدة من أربع مناطق تسمى بمنطقة الشرق القسنطيني Zone Est Constantinois تمتد على طول الحدود التونسية، وضعت تحت قيادة اللواء بول فانوكسيم قائد اللواء الثاني للمشاة الميكانيكية 2^{e} DIM.

كان قبل تعيينه مكلفا بقمع الثورة في الأوراس اللمامشة صحبة الجنرال بارلانج. الجنرال فانوكسيم معروف بعدائه الشديد لكل ما هو جزائري، كان من أنصار عودة ديغول وأحد الضباط الأشد رفضا لاستقلال الجزائر حيث

نجده في سنة 1962 متمردا على السلطة الفرنسية نفسها ومسؤولا لمنظمة الجيش السري في باريس O.A.S-Metro مقر قيادة المنطقة : مدينة عنابة، يساعد الجنرال فانوكسيم نائبه العقيد كرابلي، وقد وضعت تحت تصرفه الوحدات التالية :

الفيلق الـ 26 للمشاة الميكانيكية : 26^{e} RIM

قادم من سارس بورغ، مقر قيادته مرسط (ولاية تبسة).

الفيلق الـ 151 للمشاة الميكانيكية : 151^{e} RIM

قادم من ميتز، مقر قيادته هيلوبوليس (ولاية قالمة).

الفيلق الـ 152 للمشاة الميكانيكية : 152^{e} RIM

قادم من كولمار، يسمى الفيلق بالشياطين الحمر مقر قيادته سدراتة (ولاية سوق أهراس).

الفيلق الـ 153 للمشاة الميكانيكية : 153^{e} RIM

قادم من ستراسبوغ، مقر قيادته مدينة سوق أهراس.

الفيلق الرابع التابع للواء الثامن للمدفعية : IV/8^{e} RA

قادم من شار لفيل مزيار، مقر قيادته بوحجار Lamy (ولاية قالمة).

الفيلق الـ 16 للمدرعات : 16^{e} Dragons

قادم من هاجينو، مقر قيادته عين البيضاء (ولاية أم البواقي).

الكتيبة الأولى للمدفعية التابعة للفيلق الثامن : 1°C/8^{e} RI

قادم من ميتز، مقر قيادته مدينة قالمة.

المجموعة 452 المضادة للطيران : 452^{e} GAA

قادمة من فردان، مقر قيادتها المشرحة La Verdure (ولاية سوق أهراس).

الكتيبة 52 للهندسة العسكرية : 52^{e} Génie

قادمة من شار لفيل مزيار، مقر قيادتها بلخير Millesimo (ولاية قالمة).

لإبراز ضخامة الحشد العسكري يكفي أن نعرف أن الفيلق الـ 26 للمشاة الميكانيكية كان يضم لوحده 1758 مقاتل من مختلف الرتب ويعسكر في سبعة مواقع هي مرسط، بوخضرة، وادي الكبريت، المريج، ونزة، مسلولة وبرج القايد.

يضاف إلى هذه القوات تعزيزات الاحتياطي العام من المظليين (5 فيالق) وعناصر اللفيف الأجنبي (فيلقان) القادمة إلى المنطقة في بداية 1958 بقرار من الجنرال راوول صالان بعد معاينته الميدانية لآثار معركة « جبل الواسطة » السالفة الذكر.

1 - الفيلق الأول للمظليين الأجانب : 1er REP

اشتهرت هذه الوحدة بأسلوبها الوحشي في التعامل مع الأسرى والموقوفين الجزائريين في الجزائر العاصمة خلال الإضراب العام في بداية سنة 1957، حيث كانت تشرف على مركز للتعذيب والتصفية الجسدية في القصبة يدعى Le café bain maure. في مناطق الحدود، كلف الفيلق بالتدخل بين قطاعي سوق أهراس وعنابة وحماية الجهة الشمالية لوادي مجردة على محور بوشقوف - برحال. من المفيد التذكير بأن هذه الوحدة كان يقودها العقيد جان بيار الذي حولته الدعاية الاستعمارية إلى أسطورة والذي تمكنت وحدات جيش التحرير من القضاء عليه يوم 30 ماي 1958 محققة نصرا بسيكولوجيا كبيرا. قدم الفيلق الأول للمظليين للمنطقة يوم 18 جانفي 1958.

2 - الفيلق التاسع للمظليين القناصين : 9e RCP

هذه الوحدة فقدت قائدها، الرائد بلوش نائب العقيد بوشو، على إثر معركة جبل لوقرين يوم 26 جانفي 1958 مما زاد عناصرها حقدا وغلا في التعامل مع ما هو جزائري. تكفل الفيلق بحماية الجهة الجنوبية لوادي مجردة على محور سوق أهراس- التاورة - مداوروش - سدراتة . قدم يوم 08 فيفري 1958.

3 - الفيلق الرابع عشر للمظليين القناصين : 14e RCP

كان تحت قيادة العقيد أوليون . حدد مجال تدخله في محور عين البيضاء - مسكيانة - قدم يوم 15 فيفري 1958.

4 - الفيلق الثالث للمظليين الاستعماريين : 3e RCP

كان تحت قيادة العقيد بيجار الشهير بتكالبه ضد الثوار في الجزائر العاصمة سنة 1957، وعوضه في شهر فيفري 1958 العقيد ترانكييه نائب الجنرال ماسو إبان معركة الجزائر في 1957 وكان من الناشطين لعودة الجنرال ديغول إلى الحكم حيث تواطأ فيلقه في تأطير مظاهرات الأقدام السود، مما يعني ضلوعه في انقلاب 13 ماي 1958.

5 - الفيلق الثامن للمظليين القناصين : 8e RCP

تحت قيادة المقدم فوركاد، وُضِعَت هاتان الوحدتان الأخيرتان في حالة تأهب للإسناد والتدخل في جبال اللمامشة والجهة الجنوبية من الحدود في محور بئر العاتر - نقرين.

أما فيما يتعلق بعناصر اللفيف الأجنبي المدعمة فلقد تم استدعاء الفيلق الثالث الأجنبي للمشاة 3e REI وتعيينه بالتاورة جنوب سوق أهراس.

من الملاحظ أن هذا الدعم أصبح غير كافٍ أثناء معركة سوق أهراس بحيث تم الاستنجاد بالفيلق الثاني للمظليين 2e REP المرابط أصلا في سكيكدة والذي شارك في عمليات شهر ماي 1958.

على ضوء المعطيات الميدانية وطبيعة السطح والبيئة العامة ومقتضيات تنفيذ المهام قسمت منطقة الشرق القسنطيني ZEC إلى ثلاثة قطاعات عملياتية :

1. قطاع تبسة

أسندت قيادته للجنرال صوفانياك قائد اللواء الثاني للمظليين. وضعت تحت تصرفه الوحدات التالية :

الفيلق الرابع للفيلق الأجنبي : 4e RE – بقيادة العقيد لومونييه.

الفيلق السادس للفيف الأجنبي : 6e CUIRS – بقيادة العقيد بونشارات.

2. قطاع سوق أهراس

أسندت قيادته للجنرال بلميتجير قائد اللواء الـ 11 للمشاة 11e DI هذا اللواء كان يعسكر قبل جويلية 1957 في التراب التونسي، ثم انتقل بكامل عتاده وجنوده إلى الأراضي الجزائرية بموجب قرار وزير الدفاع الفرنسي أندريه موريس القاضي بإنشاء خط موريس. في فقرته الثانية ينص القرار بصريح العبارة : « **هذه الوحدة ستستعمل في الحدود التونسية بالكيفية التي تسمح لها بالمحافظة على قدرة التدخل في هذا الإقليم (تونس) عند الضرورة** » هذا التأكيد الرسمي يؤكد مرة أخرى خلفية الجيش الفرنسي في ضرب قواعد جيش التحرير في تونس مما حتم إنشاء قطاع عملياتي مستقل في سوق أهراس، ووضعت تحت إمرة الجنرال بلميتجير الوحدات التالية :

الفيلق الـ153 للمشاة الميكانيكية : بقيادة العقيد الجنرال جيرار الذي خلفه بعد حادث غامض وقع له يوم 25 فيفري العقيد دلكروس والذي تولى مهمة قيادة ناحية سوق أهراس. الحادثة المزعومة تزامنت مع عمليتي جبل مزوزية وجبل متلوق.

الفيلق الـ 60 للمشاة الميكانيكية : بقيادة العقيد تريمايل.

الفيلق الـ 26 للمشاة الميكانيكية المتمركز بمرسط : بقيادة العقيد بلانشار.

الفيلق الـ16 للمدرعات : المتمركز بعين البيضاء برصوفو.

3. قطاع عنابة

تولى قيادته الجنرال فانوكسيم شخصيا وتنتشر فيه الوحدات التالية :

نصف اللواء للقناصين الألبيين الأول : بقيادة العقيد سوسبيل.

الفيلق الثالث للمجندين السنغاليين : بقيادة العقيد جودان.

الفيلق الرابع للفيف الأجنبي : بقيادة العقيد جيرار.

الفيلق الـ 151 للمشاة الميكانيكية : بقيادة العقيد برافلي.

مهام القيادة العسكرية الفرنسية في منطقة الشرق القسنطيني

المهام الإستراتيجية

– غلق الحدود الشرقية.

– تغطية وحماية خط موريس.

– حماية خط سكك الحديد.

– حماية أنابيب نقل البترول.

المهام التاكتيكية

– منع الاستقرار الدائم لجيش التحرير في المنطقة العازلة التي أقرتها الحكومة الفرنسية في جانفي 1958 بين خط موريس والحدود التونسية، أي مجال « القاعدة الشرقية ».

– اعتراض وحدات جيش التحرير المتوجهة نحو تونس للتدريب والتسليح والتموين.

– التصدي الفوري لقوافل التسليح المتسللة من تونس عبر خط موريس.

– القضاء على مراكز جيش التحرير في عمق المنطقة الحدودية ومحيطها المباشر.

– السيطرة الإدارية والأمنية على حركة السكان.

المهام العملياتية

– دوريات مراقبة دائمة للخط والمسالك المحتملة لجنود جيش التحرير.

والحساسة.

- نصب الكمائن في النقاط المفصلية والحساسة.

- تطويق المنطقة للتحكم في حركة السكان والكشف على مجموعات الإسناد والإمداد والدعم الشعبي.

- اختراق التراب التونسي ومجال القاعدة الشرقية للقيام بالعمليات السرية.

- جمع وتوظيف الاستعمالات الميدانية بواسطة ضباط المكتبين الثاني والخامس ومراكز التعذيب التي يديرها عناصر الوحدات العملياتية للوقاية DOP والفرق الإدارية المختصة SAS وفرق الحركى، واستغلال صور الاستطلاع الجوي والرصد من أبراج المراقبة ومعلومات مصالح الجوسسة الخارجية SDECE ومديرية حماية الإقليم DST واستنطاق بيانات الشرطة القضائية PJ والاستعلامات العامة RG والجندرما وحراس الغابات ومصلحة البريد والهاتف وإدارة السجون والمستشفيات والصيادلة...

الأسلوب الجديد في إدارة العمليات القتالية

شكلت حرب الحدود فرصة سانحة لاعتماد أسلوب قتالي جديد، فمنذ شهر فيفري 1958 صارت قوات المظليين رأس الحربة في كل العمليات باعتماد مبدأ التدخل الفوري وإسناد مسؤولية اتخاذ القرارات والتدابير والمبادرة الميدانية إلى قائد الوحدة الأقرب لمكان تواجد عناصر جيش التحرير، بدل مركزة القرارات على مستوى قيادات الأركان البعيدة نسبيا على ميدان المعركة. هذا الأسلوب مقتبس من طريقة بيجار أو الحرب المضادة لحرب العصابات، أما وسائلها فتمثلت أساسا في استخدام المروحيات لإنزال القوات المحمولة جوا والاتصالات اللاسلكية كأداة فعالة للتسيير المباشر للمعارك بعد شل حركة المجاهدين بقصف جوي ومدفعي مكثف ضمن حصار تتولاه القوات البرية. وهذا تصور الجنرال فانوكسيم للأسلوب الجديد :

« في الحرب التي نخوضها، لا حد بل سهم، لا هدف ميداني بل عدو يجب القضاء عليه. طبيعة العملية العسكرية هي التي تفرض

نوعية التصرفات وليس قيادات الأركان. المعلومة المتوفرة هي أساس الانضباط حتى وإن لزم الأمر تغييب السلطة الهرمية. لتحقيق الأهداف المحددة يجب على القيادات تقديم المساعدة قدر الإمكان وتنظيم العملية العسكرية وليس عرقلتها.

الحرب تصنعها فرص يجب التكهن بها والوقاية من أخطارها وخاصة عدم تضييعها. الذي يكون في مواجهة العدو وهو الأسبق في القيادة، عليه إدارة العملية برمتها وعلى بقية القادة مساعدته وفقا لما يطلبه من دعم.

ليس من مهام قيادة الأركان فرض القرارات المخطط لها سلفا وتهجين المسؤوليات، وإنما تحفيز المبادرات السريعة والفعالة ضمن مرونة مناورة. هذه الكيفية لم نتصورها قبل اليوم، هذا تكتيك جديد ربما تكتيك المستقبل ».

ما لم يعترف به الجنرال فانوكسيم هو أن هذا الأسلوب البديل يعد تعبيرا عن تمرد الضباط الشباب على بارونات الجيش الفرنسي المهزومين خلال الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الهند الصينية. جيل الضباط الشباب فهم أن نكسة الفيتنام سببها ضعف الخطط العسكرية ورداءة قيادة العمليات الحربية. مع الأسف كانوا عميان عن إدراك أن الحتمية التاريخية تفرض انتصار الشعوب المكافحة من أجل حريتها مهما طال الزمن، بغض النظر عن كفاءة ومستوى المخططات الحربية ونوعية الإمكانيات المستعملة.

عن أي تكتيك يتحدث الجنرال فانوكسيم ؟ في حالة حرب الحدود سارت الأمور على النحو التالي : خط موريس يكشف التسلل، قوات برية تحكم الحصار، مدفعية وطيران يتدخلان بقصف كثيف، وأخيرا يتقدم المظليون لمواجهة خصم قليل العدد ولا يملك من الأسلحة سوى إيمانه بعدالة قضيته. فانوكسيم لا يصلح سوى أن يكون منظرا لحروب الإبادة مثل التي قادها قبل 1958 في الأوراس اللمامشة قبل مجيئه للحدود.

القيادة التكتيكية والتقنية لخط موريس

أسندت هذه المهمة الدائمة للعقيد بوساري النائب الأول لقيادة أركان الجنرال راوول صالان أيام حرب الهند الصينية، ووضعت تحت تصرفه القوات التالية :

ثلاث فرق للمدفعية مهمتها التغطية العامة للخط عن طريق القصف الفوري المكثف لنقاط العبور المكتشفة لعرقلة حركة وحدات جيش التحرير. هذا الحشد تكون من :

– الفيلق الثامن للمدفعية : 8e RA

– الفيلق الثامن والعشرون للمدفعية : 28e RA

– الفيلق الأول للإمداد : 1er RACT

نظام التمشيط

هو نظام تدفق مستمر لدوريات راجلة أو راكبة مزودة بالكلاب المدربة على طول الطريق المحاذي للخط من أقصى نقطة في الشمال إلى أقصى نقطة في الجنوب 24 ساعة على 24 ساعة في كل المواسم وفي كل الظروف الطبيعية اعتمادا على القوات التالية :

– الفيلق الأول للصبايحية المغاربة 1er RSM – استقدم للدعم يوم 23 جانفي 1958 بقيادة العقيد بونات.

– الفيلق الـ 31 للفيف الأجنبي 31e Dragons – بقيادة العقيد ريتير.

– الفيلق الـ 18 للفيف الأجنبي 18e Dragons – بقيادة العقيد هورن، مقره سوق أهراس.

– الفيلق الأول للفرسان 1er REC – بقيادة العقيد سبيزير ثم العقيد دربلينيير،استقدم أيضا للدعم في فيفري 1958.

– الفيلق الثاني للفرسان للفيف الأجنبي 2e REC – بقيادة العقيد أورجي دوبولني.

– الفيلق الثالث للفيف الأجنبي للمشاة 3e REI – استقدم للدعم وعين بالتاورة لمراقبة الخط جنوب سوق أهراس.

يضاف إلى هذا الحشد الهائل الذي بلغ خلال سنة 1958 خمسة وعشرين فيلقا، المجندون من الحركى والمجموعات المتنقلة للحماية الريفية GMPR وفصائل الجندرمة وفرق الشرطة في المدن الرئيسية، هذا الانتشار ارتكز على إمكانيات جوية قوية وسريعة ومتنوعة، أسراب من الطائرات الخفيفة راسية في قواعد باتنة وبسكرة وعنابة وخنشلة ووادي الحميمين وسطيف وتلاغمة. هذه القاعدة الأخيرة تعد هيكلا تابعا لسلاح الطيران بها أسراب من الطائرات الاستراتيجية مثل المطاردات النفاثة (مسيترال) وطائرات الشحن nord 2501 و dakota ومقنبلات b26[30] زد على ذلك ميادين الهبوط في كل المناطق والمدن الصغيرة، وأسراب من المروحيات (3 مجموعات) والطائرات التابعة لسلاح البحرية.

Henri Féraud, *Les commandos de l'air*, Editions Nouvelles éditions latines, Paris, 1986, (30 p. 151.

خط موريس : جدار الموت

أعتقد أنه من باب الحقيقة التاريخية الاعتراف من البداية بأن لفظة خط تعتبر انتقاصا من خطورة جدران الموت التي أنجزها الاستعمار على طول الحدود الشرقية والغربية ليجعل منها موانع وحواجز فعلية لعزل الجزائر كلية وفصلها على محيطها الطبيعي مغاربيا وعربيا، وحرمان الثورة من الارتكاز والاستفادة من عمق استراتيجي يوفر لها الدعم وقواعد الإسناد الخلفية. في تصور الجنرال بول إيلي، تعتبر حرب الجزائر، حرب المجال المغلق.

سُمي مشروع العزل باسم أندري موريس وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونوري، رابع حكومة فاشلة منذ بداية الثورة والتي حكمت من جوان إلى سبتمبر 1957. فقط أندري موريس دخل مزبلة التاريخ باسم هذا الإنجاز الجهنمي الذي أودى بحياة عشرات الآلاف من الجزائريين، هذا السياسي يحسب على التيار الاشتراكي وهو أصلا من أتباع الماسونية العالمية ومن المدافعين المتحمسين على بقاء الاستعمار في الجزائر. كان ككل السياسيين آنذاك يتودد ويتملق للقادة العسكريين مبالغا في دعم أطروحاتهم التصعيدية والقمعية في التعامل مع جيش التحرير.

سارع أندري موريس إلى التوقيع على قرار إنشاء الخط على الحدود الشرقية في 20 جوان 1957. بضعة أيام من توليه منصب وزير الدفاع الذي سيغادره بعد أربعة أشهر.

تضمن قرار الشروع في الإنجاز، بالإضافة إلى تحويل الوحدات العسكرية اللازمة، تعيين فريق لدراسة تحسين حماية الحدود تحت قيادة الجنرال كاميناد يضم خبراء في مجال الإلكترونيك والكيمياء والهندسة العسكرية، مهمته مساعدة الجنرال صالان على استخدام الطرق العصرية في مراقبة الحدود.

المبدأ التقني الذي اعتمد في إنجاز آلية الكشف على الاختراق يعرف علميا باسم : جسر واستون. الميكانيزم يسمح بالتحديد الفوري لنقطة الانقطاع في السلك المكهرب (أي مكان العبور في الواقع) على لوح للتحكم (خريطة بصرية) بواسطة منبه ضوئي متواجد في مراكز المراقبة المبنية مبدئيا كل 10 كلم على طول خط موريس.

نفس تقنية المراقبة ولكن بأشكال أكثر حداثة تطبق حاليا لتسيير سكك الحديد وأنابيب نقل البترول والغاز والشبكات الكهربائية والطرق السيارة...

وقع تصميم المشروع على عاتق العقيد دور ضابط هندسة في الجيش الفرنسي ليكون عمليا قبل شهر سبتمبر 1957.

مواصفات خط موريس خلال السداسي الأول من عام 1958

امتد خط موريس من سواحل البحر الأبيض المتوسط انطلاقا من شرق مدينة عنابة من قرية بن مهيدي Morris بالموازاة مع الحدود التونسية التي يبعد عنها بـ 20 كلم ليعبر الذرعان Mondovi وينحدر نحو الجنوب الغربي مارا غرب بوشقوف Duvivier وشيحاني قاطعا جبال مجردة أين يتفرع إلى جزئين لحماية السكة الحديدية وتأمين استنزاف الخيرات المعدنية الوطنية وضمان وصولها إلى موانئ الشمال لتصدر نحو أوروبا لفائدة الاقتصاد الفرنسي.

يصل الخط إلى المشروحة La verdure ثم سوق أهراس والتاورة Gambetta ومداوروش Montesquieu ولعوينات Claire fontaine ومرسط وتبسة.

يتمم الحاجز مساره بالاقتراب أكثر من الحدود التونسية في جهات الكويف وبكارية والماء الأبيض وأم علي وبئر العاتر ونقرين، لينتهي عند

مشارف شط الغرسة . وفي هذا الشطر الأخير اعتمد الخط على نظام دفاعي متكون من الرادارات والمدفعية.

بلغ طول خط موريس في مستهل عام 1958 حوالي 480 كلم بعرض تتحكم فيه عوامل السطح والاعتبارات العسكرية ما بين 10 و 60 متر، وطاقة كهربائية رادعة شدتها القصوى 5000 فولط.

لفهم حجم معاناة المخترقين للحاجز ينبغي إعطاء فكرة وجيزة حول التحصينات والتعقيدات التي تفنن خبراء الجيش الفرنسي في وضعها.

كان على القادمين من تونس تفادي شبكة الإنذار التي وضعت لرصد اقتراب الأشخاص، بعدها تبدأ المتاعب مع حقل الألغام مختلفة الأصناف مضادة للأشخاص، مضادة للجماعات، قافزة، مضيئة. عرض الحقل كان يتراوح بين 3 و 5 أمتار ينتهي بشبكة للأسلاك الشائكة مضلعة الشكل علوها متر وعشرون سنتيمترا تعقبها أخرى منحرفة أكثر علوا، ثم يظهر السياج المكهرب بارتفاع يقدر بمتر وثمانين سنتيمترا يأتي بعده شباك دائري على ثلاث طبقات متبوع بشباك وقاية. الموضوع لا ينتهي هنا، فسرعان ما يبرز سياج مكهرب ثان ثم ممر للحراسة herse ثم خط من الأسلاك الشائكة المستطيلة الشكل وممر تقني للصيانة وسياج مكهرب ثالث وأخيرا شباك من الأسلاك الشائكة.

هكذا كان على عناصر جيش التحرير التسلل عبر حقول الألغام دون تعثر لأن أي خطأ في السير سيؤدي إلى التعرض للقصف المدفعي الفوري والمطاردة بواسطة الطيران، ثم اختراق ثلاثة خطوط مكهربة قاتلة وكاشفة وقطع ستة أسيجة للأسلاك الشائكة دون ارتكاب أي هبوط مع الحرص على التخفي وعدم لفت انتباه دوريات الحراسة التي يمكن أن تطل في أية لحظة والحذر بالقرب من أبراج المراقبة وتجنب الأضواء الكاشفة. مهمة شبه مستحيلة خاصة إذا علمنا أن نظام الحاجز كان مزودا بمنبهات وأجراس للإنذار ورادارات وبنظام متكامل للأضواء الكاشفة.

مراقبة الحاجز

مثلما أشرنا إليه سلفا يتكون جهاز الرقابة من وحدات ثابتة تعسكر في مراكز وأبراج الحراسة، وفرق تمشيط herse تعمل على طول الخط في نظام دوريات راجلة مصحوبة بالكلاب المدربة أو راكبة ومدرعة ضمن نظام مناوبة غير منتظم زمنيا 24 ساعة على 24 وفي كل الظروف المناخية.

تقنيات الرد على الاختراق

1 – تنطلق دورية الحراسة من مركز المراقبة الأقرب لمكان الاختراق لتحدي طبيعة التسلل وحجمه واتجاهه. في نفس اللحظة يتم إبلاغ قيادة القطاع والمراكز المجاورة بواسطة اللاسلكي.

2 – قصف مدفعي مكثف في أوسع دائرة ممكنة حول مكان الاختراق قصد عرقلة حركة المجاهدين.

3 – الشروع في مستوى القطاع الفرعي في تحريك آلية التطويق قصد اعتراض المتسللين إذا كان الاتجاه من تونس نحو التراب الوطني، أو تحريك آلية المطاردة إذا كان الاتجاه من الجزائر نحو الأراضي التونسية. في هذه الحالة الأخيرة يعتمد خاصة على القصف المدفعي وسلاح الطيران واستنفار الوحدات العاملة في المنطقة العازلة.

4 – على ضوء المعطيات الميدانية يقرر مركز قيادة العمليات طريقة الاعتراض وخطته المبدئية (كيفية التصدي أو المطاردة، زمانها، مسالكها، حجم وهوية القوات اللازم تدخلها، حجم الاستنفار...).

5 – استنفار القوات والأسلحة المجندة في العملية المقررة مع إشعار القوة الاحتياطية.

6 – إعطاء إشارة التحرك نحو الأهداف المرصودة.

تقييم الترسانة الحربية الفرنسية على الحدود 1958

بناء على ما تقدم وفقا لوقائع بداية 1958 نرى بأن الحاجز الحدودي في شرق البلاد لا يتشكل من خط موريس الرهيب لوحده، بل كذلك من

المنطقة العازلة بينه وبين الحدود التونسية التي اعتبرتها فرنسا رسميا مجالا حربيا ممنوعا ومحرما، ونضيف كامل منطقة الشرق القسنطيني التي تغطيها ترسانة حربية في غاية التعقيد . هذا المجال العملياتي يصل طوله من الشمال إلى الجنوب حوالي 700 كلم وبعمق استراتيجي داخلي يزيد عن 120 كلم، أي ما يعادل « فضاء رقابة وحصار » مساحته تزيد عن 80 ألف كلم^2 يؤطره 6 جنرالات وأكثر من 25 عقيدا ميدانيا وفي قيادات الأركان و 200 ضابط سام وأزيد من 100 ألف مقاتل من مختلف الأسلحة والقوات ناهيك عن قاعدة إسناد هامة (طيران، مروحيات، مدفعية، دبابات، عربات، شبكات رصد، اتصالات، إصلاح، صيانة، صحة عسكرية، هندسة، إشارة . . .) كما لا ننسى دور سلاح البحرية في حصار القاعدة الشرقية من جهة البحر ومساهمته النشطة في العمليات بواسطة القصف المدفعي انطلاقا من السفن والبوراج الحربية وتوفير ما يملكه من طائرات . . .

لا نهمل كذلك العتاد المتطور في الذخيرة الدائمة الخضرة مع وجود إدارة استعمارية متأصلة ومصالح أمنية فعالة وقوية و أجهزة استخبارات دائمة النشاط في الساحة مع الخطر الذي تمثله القواعد العسكرية التي مازالت ترابط في الأراضي التونسية وشبكات الجواسيس والعملاء .

بدون مبالغة نجزم بأن الحدود الجزائرية التونسية كانت سنة 1958 وما بعدها أخطر حدود في العالم وأصعبها للاختراق، وهذا هو التحدي الذي كان على القاعدة الشرقية رفعه .

الفصل الثاني

القاعدة الشرقية

التنظيم الذي فرضه الواقع وغيبته الحسابات

جذور القاعدة الشرقية

بين 1954 و 1956 كان الشغل الشاغل للرعيل الأول من قادة الثورة في الداخل والخارج منصبا حول موضوع جلب السلاح من مصر وليبيا وتونس ضمن الحصص التي تمكن من جمعها الوفد الخارجي - متأخرا - أو ما تم شراؤه لدى المواطنين أو المقاومين التونسيين. هذا النشاط تكفلت به مجموعات المبادرة المحلية وفي كامل مناطق الحدود بإيعاز من قيادات الولايتين الأولى والثانية. من اللذين عملوا في هذا المجال طالب العربي، عبد الكريم هالي، السعيد عبد الحي، أحمد بوزيد، محمد الهادي عرعار، عمارة العسكري (بوقلاز)، جبار الطيب، جبار عمر، الزين عباد، جيلالي بن عمر، ساعي فرحي، عمارة إبراهيم بن رابح وغيرهم...

مع اتساع نشاط الثورة في مناطق الحدود، صارت الحاجة ماسة إلى تكوين مراكز تجميع ونقل الأسلحة واستقبال الوافدين إلى تونس سواءً من الجزائر أو غيرها بالموازاة مع تطور تنظيم وهيكلة مناطق الحدود في إطار جيش وجبهة التحرير الوطني.

تطورات الأحداث في النصف الثاني من سنة 1956 وبداية 1957 قلبت الموازين رأسا على عقب وجعلت من مناطق الحدود و تونس مسرحا لتغيرات جوهرية.

كانت البداية بمقتل جبار عمر وانسحاب القادة اللمامشة (تبسة) من منطقة سوق أهراس وعودتهم للجبل الأبيض وفك الارتباط التنظيمي

مع الأوراس بقيادة عاجل عجول وعباس لغرور المتصارعين مع عمر بن بولعيد وعايسي مسعود على قيادة الولاية الأولى بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد.

يضاف لهذا النزاع تصادم جماعة عبد الكريم هالي وعبد الحي السعيد وطالب العربي (من وادي سوف) مع مبعوثي جماعة العاصمة (عبان – بن خدة) إلى تونس المحامي آيت حسن مزيان والشيخ حامد روابحية.

في ظل هذه القلاقل يحل بتونس ممثل بن بلة، أحمد محساس مكلفا بالتسليح والتموين على إيقاع الخلافات المتعددة بين قادة الداخل والخارج.

بعد مؤتمر الصومام تتعقد الأمور أكثر ويشتد الصراع من أجل السيطرة على قاعدة تونس ويتبين للجميع أهمية مناطق الحدود عبر بوابة سوق أهراس.

بعد استشهاد زيغود يوسف في 23 سبتمبر 1956 يحل بتونس عمار بن عودة وإبراهيم مزهودي مكلفين بترجمة مقررات مؤتمر الصومام على أرض الواقع، لكنهما يفشلان في إقناع قادة سوق أهراس والقالة بتبعية الناحية للولاية الثانية مثلما نص على ذلك مقرر المؤتمر.

عمارة العسكري (بوقلاز) وجماعته كانوا قد حاولوا المشاركة في أشغال المؤتمر بصفة مستقلة وأرسلوا لهذا الغرض وفدا يتكون من رماضنية الحفناوي وعمار بن زاودة حاملا تقارير ومطالب تحافظ على خصوصية منطقتهم، لكن مُنع الوفد من المشاركة واعترضت الوثائق من طرف بعض قادة الولاية الثانية[31].

قادة اللمامشة بدورهم كانوا قد طالبوا عبر إبراهيم مزهودي مرشد الولاية الثانية (أصله من تبسة) المشاركة في مؤتمر الصومام بصفة منفصلة عن قيادة الأوراس في عهد عاجل عجول وعباس لغرور، ثم دخلوا في صراع دام مع تحالف جماعة عبد الحي السعيد عباس لغرور في تونس (حادثة الكاف).

31) شهادة الرئيس الشاذلي بن جديد، جريدة ليبارتي، 2008/12/04.

للتوضيح، هذه الكتلة الأخيرة كانت شديدة الارتباط بالثوار التونسيين من أتباع صالح بن يوسف ضد توجه الحبيب بورقيبة.

هذه التطورات الدرامية وضعف الارتباط التنظيمي والعضوي مع الولايتين الأولى والثانية أدى إلى بروز مشروع إنشاء ولاية مستقلة تضم نواحي سوق أهراس، القالة، سدراتة، عين البيضاء، وشمال تبسة، من الدعاة إليها عمارة بوقلاز، رباحي نوار، الحاج علي حمدي الحركاتي، عبد الله بلهوشات، محمود قنز، بوجمعة عوادي[32]...

للإشارة فإن الصراع بين عبان وبن بلة دفع بهذا الأخير عبر أحمد محساس إلى تشجيع تنظيم خاص بمناطق الحدود الشرقية واستمالة قادة الولاية الأولى لترجيح الكفة لصالح المناوئين لنتائج مؤتمر الصومام.

في بداية 1957 يحل على جناح السرعة بتونس عضو لجنة التنسيق والتنفيذ قائد الولاية الرابعة العقيد عمار أوعمران كمسؤول مكلف بالإمداد والتموين وممثلا رسميا لقيادة الثورة لدى الحكومة التونسية بصفة نائب لمسؤول الوفد الخارجي الجديد لمين دباغين. لا ننسى بأن أعضاء الوفد الخارجي الأصلي قد تم اعتقالهم على إثر حادثة اختطاف الطائرة التي كانت تقلهم (بن بلة، بوضياف، آيت احمد، محمد خيضر) في 22 أكتوبر 1956.

وجد العقيد أوعمران عمار في مناطق الحدود حالة تنظيمية متطورة ومهيكلة تقوم بواجبها الثوري تحت قيادة عمارة العسكري (بوقلاز) اجتمع أوعمران مع قادة النواحي والفصائل في ضاحية باجة وقدم عرضا حول مقررات الصومام وأبعادها كما استمع لمطالب القادة المحليين. لم يكن من السهل الوصول إلى توافق في الرؤى.

معاينة العقيد أوعمران الميدانية المباشرة سمحت له بتقديم تقرير للجنة التنسيق والتنفيذ يعترف فيه بالحقيقة النظامية الموجودة في أرض الواقع ويوصي بتفادي فكرة الاستقلالية بإنشاء ولاية جديدة غير منصوص عليها

32) محمد زروال، اللمامشة في الثورة، دار هومه، الجزائر، 2003، ص 302 وكذا العقيد الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين، ص 167-172.

في التقسيم الإقليمي الذي اعتمده مؤتمر الصومام، وإيجاد صيغة توفيقية لكسب هذه الجهة إلى صف المؤيدين للجنة التنسيق والتنفيذ وتحييد المعارضين لها.

في إطار حل توافقي يرضي لجنة التنسيق والتنفيذ من جهة وقادة المنطقة من جهة أخرى، يوافق أوعمران على إنشاء تنظيم خاص في المنطقة بات يعرف بالقاعدة الشرقية التي أوكلت لها مهمة تموين الثورة بالسلاح وتدريب الجنود الوافدين إليها، وهذا الاتفاق يزكيه بقية أعضاء القيادة : عبان رمضان، لمين دباغين، سعد دحلب، وبن يوسف.

الاتفاق الحاصل بين الطرفين مكن من سحب البساط من تحت أقدام المناوئين لقيادة الثورة الشرعية الذين كانوا يتحركون بتأثير من محساس وبن بلة أول المشجعين لإنشاء القاعدة الشرقية. هذا الحل التوفيقي مكن كذلك من إخراج العنصر الجزائري من معادلة الصراع الداخلي التونسي بين صالح بن يوسف والحبيب بورقيبة.

أما مطالب اللمامشة فلقد تم استيعابها من خلال تشكيل مجلس الولاية الأولى بقيادة محمود الشريف ومحمد لعموري وأحمد نواورة... والحكم بالإعدام على أبرز قادة الانشقاق والمعادين لقيادة الثورة. وهذه قصة أخرى.

القاعدة الشرقية : من الخصوصية المحلية إلى المهام الوطنية

تشكلت القيادة الأولى للقاعدة الشرقية التي كان لها الشرف في إدارة حرب الحدود على النحو التالي :

القائد العام : عمارة العسكري المدعو بوقلاز

النواب : محمد عواشرية – الطاهر عروطة – سليمان بلعشاري

قادة المناطق :

1 – القالة : شويشي العيساني

2 – سوق أهراس : عبد الرحمن بن سالم

3 – الونزة : الطاهر زبيري

في جانفي 1958 أصبح التنظيم الحربي الذي واجه الترسانة العسكرية الفرنسية مكتملا ومتمرسا. سنة 1957 كانت لتجهيز قوافل التسليح والتموين نحو الولايتين الأولى والثانية والثالثة وحتى الرابعة والسادسة.

من غير اللائق منهجيا استعراض التشكيلة القتالية لجيش التحرير في القاعدة الشرقية بنفس معايير تقديم الجيش الفرنسي كقوة معادية، التماثلية في هذه الحالة لا تصلح، المهام ليست واحدة والأهداف تختلف وكذا التكوين والأسلوب القتالي.

قدرت مصالح الاستخبارات الفرنسية تطور عدد جنود القاعدة الشرقية على النحو التالي : بين 150 و 200 مقاتل قبل نهاية 1955 و 1200 في جويلية 1956 و 1450 في نهاية ديسمبر 1957[33] هذه الأرقام على ما يبدو لا تأخذ في الحسبان سوى المقاتلين المسلحين العاملين بالقاعدة الشرقية ولا تحصي المجموعات التي تستقر مؤقتا ثم تعود لولاياتها الأصلية.

الانتشار الحربي مطلع 1958

لفهم الأحداث والتدقيق في المسؤوليات لابد من استعراض التشكيل القتالي المتواجد في بداية سنة 1958 :

المسؤول المكلف بالحرب : كريم بلقاسم (بهذه الصفة يتحمل كريم بلقاسم المسؤولية الكاملة بإيجابياتها وسلبياتها على كل الأحداث العسكرية التي وقعت في المنطقة خلال سنة 1958).

النائب العسكري المكلف بالعمليات : العقيد محمدي السعيد المدعو سي الناصر، عين بهذه المهمة في شهر أفريل 58 بعد تلقيه تدريبا عسكريا مكثفا في كلية المغاوير في مصر لمدة شهرين. (بهذه الصفة يتحمل العقيد سي الناصر مسؤولية القرارات ذات الطابع العسكري في المنطقة).

33) Les estimations du Général du corps Maurice Faivre, in *L'ALN extérieure face aux barrages frontaliers.*

قيادة أركان القاعدة الشرقية :

القائد العام : عمارة العسكري (بوقلاز)

النواب : – عواشرية محمد – شويشي العيساني – درايعية أحمد

المنطقة الأولى : رصاع مزوز (استشهد في بني صالح)

بمساعدة : يوسف بوبير – احمد البسباي – الشادلي بن جديد

من القادة الميدانيين في هذه المنطقة : علاوة بشايرية – الطاهر سعد السعود – محمد مازوز – عبد القادر عبد اللاوي – السبتي زمولي – بوطرفة الفاضل.

المنطقة الثانية : عبد الرحمن بن سالم

من القادة الميدانيين في هذه المنطقة : لخضر ورتي – الحفناوي رماضنية – جبار الطيب – محمد الصالح بشيش – خطيب جلول – بلعيد محمد المدعو شعبان – ذيب مخلوف.

المنطقة الثالثة : الطاهر زبيري

من القادة الميدانيين لهذه المنطقة : الشريف ملاح – موسى لحواسنية – محمد لخضر سرين – السبتي بومعراف – جيلاني دهوة – الشريف براكتية – الزين نوبلي – حمة لولو – معنصر عثمان.

قادة الكتائب :

الكتيبة الأولى : الشادلي بن جديد.

الكتيبة الثانية : يوسف بوبير.

الكتيبة الثالثة : عمورة بقاسم.

الكتيبة الرابعة : محمد الصالح بشيش ثم علي بوخذير.

الكتيبة الخامسة : مبروك حيران – السعيد فطايمية – الطاهر دوايسية.

الكتيبة السادسة : محمد الشريف عصفور – عمار شمام – نوار بلمحفوظ.

الكتيبة السابعة : حمة غليس ثم محمد لخضر سرين.

الكتيبة الثامنة : السبتي بومعراف.

الكتيبة التاسعة : ذياب عمر (الحاج عبد الله).

هؤلاء هم القادة الأشاوس الذين وقع على عاتقهم سنة 1958 مواجهة أكثر من 25 فيلق فرنسي ضمن ترسانة حربية رهيبة.

قصة الفيلق الرابع

قررت قيادة القاعدة الشرقية في شهر مارس 1958 تكوين فيلق رابع ونشره في المنطقة الرابعة غرب خط موريس انطلاقا من التاورة ليغطي مجالا عملياتيا يمتد من سدراتة غربا إلى غاية الناضور وبوشقوف لحماية ممرات العبور عبر الزعرورية وعين سنور والمشروحة ومسالك التسليح عبر محاور جبل ماونة ودباغ باتجاه الولاية الثانية ومحاور عين العربي – سدراتة باتجاه الولاية الأولى.

هذا القرار أصبح حتميا بعد استشهاد غالبية عناصر الكتيبتين السابعة والتاسعة وجل عناصر الكتيبة السابعة، الكتائب الثلاث كانت تابعة للفيلق الثالث وتحملت الضربات الأولى للمظليين حيث استشهد على إثرها قادة لا يعوضون بثمن من أمثال السبتي بومعراف والشريف ملاح وجبار الطيب. هؤلاء الأشاوس سقطوا في ميدان الشرف أثناء المعارك الواقعة بين الفاتح والثامن من فيفري 1958 بين البطيحة وصفاحلي ووادي الشحم والعوايد والكاف لعكس. أصبحت المنطقة الأمامية لخط موريس خالية من أفواج الاستقبال وتمرير قوافل التسليح. غياب قوة عسكرية فعالة لجيش التحرير في المحيط القريب غرب خط موريس أصبح خطرا حقيقيا يهدد بعزلة قوات القاعدة الشرقية المرابطة شرق الحاجز الجهنمي الذي أصبح يشكل عقبة حقيقية لقوافل العبور.

تكون الفيلق الرابع من جنود الفيالق الثلاثة في القاعدة الشرقية بعد اختيار العناصر الأكثر خبرة. تشكلت قيادته من :

محمد لخضر سرين : قائد الفيلق.

– يوسف لطرش : نائب عسكري.

– أحمد درايعية : مسؤول سياسي.

– علي باباي : مسؤول استعلامات واتصال.

الكتيبة الأولى : سالم جليانو.

الكتيبة الثانية : معنصر عثمان.

الكتيبة الثالثة : الشيخ علي vieux.

كان مبرمجا أن ترافق الفيلق الرابع عند العبور قوافل تسليح :

كتيبتان تابعتان للولاية الثانية من قادتها : عبدالله باشا – محمد سعدة – يوسف بوعجيمي – عمار دهان (من جهات الطاهير، سكيكدة، جيجل).

كتيبة تابعة للولاية الثالثة من قادتها : حسين موسطاش – بن مصابيح مصطفى – مقران آيت مهدي.

فوج اتصالات تابع للولاية الأولى.

بدأت عملية تشكيل الوحدات منذ شهر فيفري 1958 في مختلف قواعد القاعدة الشرقية وتم جمع العناصر خلال شهر مارس بعين مازن.

تسليح الوحدات العابرة[34]

الفيلق الرابع

350 قطعة سلاح فردي (بنادق، بنادق رشاشة).

20 - 25 قطعة رشاشة (M34 - M42).

بعض قطع بازوكا.

بين 500 و 600 ألف خرطوشة ذخيرة.

الكتائب الثلاث

700 قطعة سلاح فردي.

34) Lahrèche Brahim, *L'Algérie terre des héros*, Imprimerie EL-Maaraf, Annaba, p. 48

بعض قطع بازوكا.

350 بندقية رشاشة.

مليون خرطوشة ذخيرة.

أجهزة اتصالات.

أما تعداد عناصر مجموع الكتائب[35] بالإضافة إلى فصيلة قيادة الفيلق وفوج الاتصالات فلم يتجاوز 900 مجاهد.

تدّعي المصادر الفرنسية[36] بأنه في يوم 24 أفريل عندما غادر الفيلق الرابع قواعده في القاعدة الشرقية كانت كل المعلومات عنه معروفة لدى الجيش الفرنسي (هوية القادة، التعداد، المسار، المهام). هذه المعلومات الاستخباراتية تكون قد وصلت قيادة اللواء الحادي عشر للمشاة 11e DI عن طريق المكتب الثاني يوم 23 مارس 1958. معلومات تكميلية تكون قد وصلت خلال شهر أفريل من خلال فارين أو مخبرين.

هذه المزاعم تعني أن القيادة كانت مخترقة في أعلى مستوى وهذا ممكن لأن المخابرات الفرنسية كانت لها عيون في كل مكان وهذا عملها. تفيد معلومة أخرى جاء بها إبراهيم لحرش[37] بأن سجناء فرنسيين يكونون قد اعترفوا بأن إشارات ضوئية وصلت من تونس تعلن لمراكز المراقبة قدوم الفيلق الرابع.

تطور المعارك يبين بأن المعلومات التي كانت بحوزة الفرنسيين لم تكن إلا جزئية بدليل أنهم أخفقوا في تقدير حجم الاختراق بحيث ادعوا أن عناصر جيش التحرير وصلت إلى 4000 جندي، وأن العبور قام به الفيلقان الرابع والخامس. الادعاءات والافتراءات هدفها خلق أساطير مزيفة وبطولات من نسج الخيال. الحقيقة الوحيدة في الموضوع أن الذين استشهدوا في معركة سوق أهراس الكبرى كانوا من مختلف مناطق الوطن.

35) *Op. cit.*

36) Patrick-Charles Renaud, *Se battre en Algérie*, Editions Grancher, Paris, 2008

37) مرجع مذكور، ص 49.

معركة سوق أهراس : يوميات ملحمة

ليلة الأحد 27 إلى الإثنين 28 أفريل 1958 ، عين تاحميمين مع الفيلق الثالث بقيادة سرين لخضر.

تتأهب عناصر الكتائب المجندة لاجتياز خط موريس. وصلت القوات إلى مواقع العبور بعد مسيرة ثلاث ليالي لقطع مسافة 22 كلم تفصل الخط عن الحدود التونسية عبر منحدرات جبل المعابد وحوض الوادي الكبير، وعسكرت خلال النهار في أعالي المشروحة لإخفاء تحركها.

وتبدأ الصعوبات غير المنتظرة، أولا تظهر طائرة استطلاع فرنسية في الأجواء مما يجبر الجنود على الانتشار والركون في وضعية تخفٍّ مما يتسبب في ضياع أربع ساعات، ثم تلاحظ حركة غير عادية للقوات الفرنسية في مركز حمام زايد أين كانت تجري عملية استبدال للجنود وتضييع ساعتين إضافيتين. في تلك الأثناء يتمكن الفريق المكلف بحفر الأنفاق تحت الأسلاك من إنجاز مهمته بنجاح.

عند إعطاء إشارة الانطلاق يحدث في إحدى النقاط الثلاث للعبور ما لم يكن في الحسبان، بندقية أحد الجنود تلمس السلك ويحدث التكهرب ويتعذر على فصيل القيادة مواصلة الطريق، فما كان على هذا الأخير سوى إعطاء أمر التراجع والانتشار، ففي أقل من 20 دقيقة تطل السرية الثانية التابعة للفيلق 18 للمشاة المدرعة على متن مجنزرتين ومجموعة من المدرعات

لتعاين مكان المحاولة : النقطة الكيلومترية 73,500. بعد اشتباك قصير يتراجع سرين لخضر نحو مرتفعات بوحجار على أمل جلب القوات المعادية نحوه لتمكين بقية الكتائب من المرور بسلام.

الإثنين 28 أفريل 1958 ، السادسة صباحا ، مقر قيادة أركان العدو قطاع سوق أهراس.

يشرح النقيب ميشو ضابط الاستخبارات في قطاع سوق أهراس للعقيد دلكروس طبيعة الاختراق الناجح لـ 6 كيلومترات جنوب المكان الذي فشلت فيه محاولة فصيل قيادة الفيلق الرابع. في الحالتين تم حفر أربعة أنفاق متوازية تحت الأسلاك. لحد الساعة يجهل الفرنسيون مسار العبور ومن ثَمّ المكان الذي قد يختبئ فيه عناصر جيش التحرير رغم الوصول المبكر لفرقة من حركى المشروحة إلى عين المكان وعجزها عن تتبع الأثر. القيادة الفرنسية تستنتج بوضوح على ضوء المعطيات المتوفرة بأن الأمر يتعلق بعملية عبور جماعية.

الإثنين 28 أفريل 1958 ، مقر قيادة العقيد بوشو خميسة.

يتابع العقيد بوشو قائد الفيلق التاسع للمظليين 9e RCP منذ فجر عمليات التمشيط التي تقوم بها الوحدات الفرعية في جبل الدكمة جنوب الطريق رقم 07 الرابط بين سوق أهراس وسدراتة وفي حوض وادي العار وفي جبل علون بحثا عن بقايا المجموعات الناجية بعد عمليات شهر أفريل. على الساعة التاسعة صباحا يستدعى العقيد لاجتماع طارئ في مقر قيادة القطاع لبحث تداعيات اختراق الليلة الفائتة. يستقل العقيد مروحيته، وعلى ضوء المعلومات المتوفرة لديه عبر اللاسلكي ومن خلال قراءة أولية للخرائط الميدانية يستنتج بأن الاحتمال الأكبر للصحة هو وجود وحدات جيش التحرير في جبل عروس. يقرر العقيد التحليق فوق المكان قبل الوصول إلى سوق أهراس. فبينما تحوم المروحية فوق جبل عروس تتلقى عيارات نارية أرضية ويتحتم على الطيار

الهبوط الاضطراري بالملعب الرياضي بعين سنور غير البعيد من هنا . على إثر الحادثة يتأكد العقيد دولكروس من وجود الثوار في الجهة الشمالية الشرقية لجبل عروس ويسارع إلى إعطاء الأوامر إلى كافة الوحدات الجاهزة للتوجه إلى عين المكان بواسطة المروحيات وتطويق منطقة مساحتها 10 كلم^2. لم يصل منتصف النهار عندما نشب القتال بين الطرفين بكل ضراوة، واستمرت المعركة حتى حلول الليل ليتكبد فيها العدو خسائر كبيرة رغم تعرض مواقع جيش التحرير لقنبلة كثيفة وتدخل الطيران واستشهد حوالي مائة جندي. عند إحصاء الأسلحة التي كانت بحوزتهم تزداد مخاوف الفرنسيين، مدفع، سبع بنادق رشاشة، 94 بندقية، 10 مسدسات فردية.

الثلاثاء 29 أفريل 1958 ، مركز العمليات بسوق أهراس ، الثامنة صباحا .

خطورة الوضع حتمت تنقل العقيد كرابلي نائب الجنرال فانوكسيم الذي وصل ليلا إلى سوق أهراس ليشرف بنفسه على سير المعارك . أهمية الاختراق استوجبت تجنيد الوحدات التالية : الفيلق التاسع للمظليين 9^e RCP، الكتائب الثانية والثالثة للفيلق 26^e RIM للمشاة، والكتائب الأولى والثانية والثالثة للفيلق 152^e RIM، والفيالق 16 و 31 للفيف الأجنبي و3 بطاريات عيار 155 وعناصر مجموعات النقل والإمداد وسربين من المروحيات . كل وحدات المنطقة كانت مجندة منذ 24 ساعة لإحكام تطويق جبل الكاف لعكس بينما تواصل كتيبتين من الفيلق الستين للمشاة تفتيش جبل لعروس .

في تلك الأثناء وصلت إشارتان لمركز العمليات بسوق أهراس . الأولى تبلغ عن آثار لاختراق خط موريس شمال محطة وادي الشوك : 6 خنادق محفورة وجثتان مكهربتان على الأسلاك، والثانية تخبر عن اشتباك مع مجموعة من مجاهدين قدر عددها بـ 30 جندي في وادي الدكمة .

أمام هذه المعطيات الجديدة تجد قيادة العدو نفسها مذهولة وفي وضع جد حرج، الاختراق تم على بعد أربعة كيلومترات فقط من مدينة سوق أهراس . فلم يجد العقيد كرابلي من حل سوى إعادة نشر قواته المتجهة

غربا وإرجاعها إلى الوراء بحوالي 20 كم في الاتجاه الجنوبي الشرقي بنية الاعتراض وسد المنافذ . ويتقرر حصار المنطقة المحصورة بين هضبة أعالي مجردة شمالا وواد تيفاش غربا وخط موريس من الجنوب والشرق في نطاق مساحته الإجمالية 200 كم^2 . ويتم الاستنجاد بإمدادات من قطاعات ڤالمة والمشروحة وعين البيضاء .

الثلاثاء 29 أفريل 1958 ، منتصف النهار، جبل مواجن، الفيلق الرابع بقيادة لطرش يوسف .

لقد تم التسلل عبر خط موريس بنجاح تام، وبذلك يصبح الفيلق الرابع بكامله مصحوبا بكتائب الولايات الداخلية الثانية والثالثة داخل التراب الوطني . فصيل القيادة يتعذر عليه العبور . يوسف لطرش يأخذ على عاتقه مسؤولية قيادة الفيلق . عملية العبور في حد ذاتها تعتبر صفعة للجيش الفرنسي لأنها أبطلت مفعول الحاجز ولأنها تمت عمليا عبر أكثر الأماكن تحصينا وتحت أنف أبراج المراقبة . في مواقع اختبائهم يشاهد المجاهدون توجه المروحيات نحو الشمال أين تتواجد بعض المجموعات التي تقدمت نحو الكاف لعكس .

تزداد ثقة يوسف لطرش بعناصره بالنظر إلى معنوياتهم العالية ولما يملكونه من تسليح نوعي يمكّنهم من إلحاق الضرر بالقوة المعادية .

تعسكر كتيبتان على القمة 749 إحدى قمتي جبل مواجن والتي تعلو وادي الدكمة من الشمال ووادي الشوك من الجنوب، المكان يكسوه غطاء نباتي كثيف يسمح بالاختباء ونصب الكمائن على ارتفاع يساعد على رؤية تحرك قوات العدو عن بعد . لتأمين مواقعه يأمر يوسف لطرش الكتيبة الثالثة بأخذ مواقعها فوق عرقوب الجمل في الجهة المقابلة لجبل مواجن لاعتراض القوة القادمة ولحماية ظهر الكتيبتين الأولى والثانية . تعطى التعليمات الضرورية في مثل هذه الحالات : الامتناع عن المواجهة إلا عند الضرورة القصوى، سرعة تغيير المواقع لضمان التفوق العددي، الالتحام بقوات العدو

لإبطال مفعول القنبلة الجوية والقصف المدفعي، الانتشار السريع والإفلات من الحصار والفرار بأكبر كمية من السلاح، الانشطار إلى مجموعات صغيرة، تفادي الأسر مهما كلف الثمن. في هذه النقطة الأخيرة لم يجد يوسف لطرش وسالم جليانو وعثمان معنصر صعوبة في إقناع جنودهم لأن غالبيتهم كانوا يتسابقون نحو الشهادة في أرض المعركة داخل التراب الجزائري.

الثلاثاء 29 أفريل 1958، جبل مواجن، الثالثة زوالا، الكتيبة الأولى التابعة للفيلق الرابع للقاعدة الشرقية.

يختار العقيد بيشو قائد الفيلق التاسع للمضليين 9e RCP مكان إنزال الكتيبة الثالثة التي يقودها النقيب بومون في محجرة مكشوفة. من باب الاحتياط يقوم سرب من طائرات T6 بقنبلة المحيط المباشر لنقطة الإنزال. مع بدأ العملية تفتح أبواب جهنم على المضليين الذين وجدوا أنفسهم في وسط إطلاق نار كثيف. عند الخامسة مساء تهدأ المعركة ليكتشف العدو أن الكتيبة الثالثة للمظليين قد أبيدت عن آخرها على بعد 6 كليومترات من سوق أهراس. وينزل الخبر كالصاعقة على الجنرال فانوكوسيم نفسه. يهرع هذا الأخير من عنابة إلى سوق أهراس ليقود العمليات بنفسه. لقد برهن المجاهدون رغم الحصار أنهم يقاتلون الند للند وبدون عقدة ويتمكنون من دحر قوات النخبة للجيش الفرنسي. هذه الحقيقة يؤكدها أحد العسكريين الأطباء[38] في وصف الجسر الجوي الذي أقامه الفرنسيون لنقل جرحاهم:

« لقد تجاوزتنا الأحداث على مستوى مصالح الصحة مما حتم على العقيد الطبيب بيتشا باكي المسؤول المركزي للصحة العسكرية على التنقل جوا إلى سوق أهراس للإشراف شخصيا على عمليات فرز ونقل الجرحى باتجاه مستشفيات قالمة وعنابة بواسطة جسر جوي رغم وجود ثلاثة فرق جراحية

38) Le soutien sanitaire aux opérations militaires, Médecin général Régis Forissier I.S.C/ C.F.H.M/I.H.C.C, Paris, 1997.

أصبحت غير كافية لمعالجة 86 مصاب تابعين للفيلق التاسع للمظليين، مما حتم تجنيد طائرة داكوتا لنقل المصابين نحو الجزائر العاصمة[39].

هذه الوضعية الخطيرة أربكت الجنرال فانكوسيم الذي يبادر إلى الزج بكامل إمكاناته في المعركة ويتم تعديل الحصار على النحو التالي:

– تكليف الكتيبة الضاربة للفيلق 19e RCP باحتلال مخرج وادي الدكمة على مشارف مدينة سوق أهراس بمحاذاة ميدان الطيران لحماية المدينة نفسها التي أصبحت من ضمن ميدان العمليات، وأي توغل لعناصر جيش التحرير فيها سيشكل كارثة حقيقية على الجيش الفرنسي.

– في الاحتياط، جاهز للتدخل الفيلق 14 للمظليين 14e RCP بقيادة العقيد أوليون انطلاقا من الزعرورية تحسبا لأي طارئ.

– في الأسفل باتجاه الشرق وعلى طول خط موريس يوضع في حالة تأهب قصوى الفيلق الثالث للفيف الأجنبي 3e REI بمساعدة دبابات وآليات حراسة الخط، بالإضافة إلى بطاريتين تابعتين لفيلق المدفعية 38e RA.

– في الشمال الغربي ينتشر الفيلق 26 للمشاة الميكانيكية 26e RIM على طول الطريق رقم 07 الرابط بين سوق أهراس وسدراتة وعلى يمينه باتجاه الغرب كتيبة من فيلق المشاة الستين 60e RI.

– أما المفاصل فتسند حراستها لفرق الحركى من سدراتة والمشروحة والمجموعة المتحركة للحماية الريفية من سوق أهراس.

هذا الحشد لم يكفِ الجنرال فانوكسيم فقام باستدعاء الفيلق الأول للمظليين 1er REP بقيادة العقيد جان بيار. لم يعد الأمر يتعلق بمعركة عادية إنها حرب حقيقية تتابعها على مدار الساعة قيادة الأركان العامة بالجزائر العاصمة مباشرة.

في الميدان، يستعد لطرش يوسف ورفاقه لاستقبال المظليين من كل جهة. تحط على جبل مواجن 18 مروحية بأكثر من إنزال بعد قصف مدفعي

39) SHAT, carton 1H 4597

وجوي كثيف ومركز. هذه التعزيزات لا ترهب المجاهدين البواسل رغم قدوم الكتائب الأولى للفيلق الأول للمظليين 1er REP والتي بدأت تتسلق السفوح الجنوبية لجبل المواجن. اتضح سيناريو المعركة : 26 كتيبة من مختلف القوات ضد كتيبتين لجيش التحرير الوطني في مساحة لا تزيد عن 16 كلم² وتحت قصف جوي شاركت فيه كل أنواع الطائرات المتوفرة، أسراب T6، Corsair والطائرات النفاثة Mistral والمقنبلات الثقيلة B26. هذه الطائرات التي بلغ عددها 120 وحدة لم تسلم من الإصابات.

خسائر الجانب الفرنسي فاقت كل التوقعات : 32 قتيلا من بينهم 03 ضباط و38 جريحا و18 مفقودا، بينما استشهد 30 مجاهدا فقط ونجحت كتائب التسليح للولايتين الثانية والثالثة في الابتعاد عن المنطقة الخطرة.

الأربعاء 30 أفريل 1958، الواحدة صباحا، جبل مواجن.

تتضح معالم المعركة للطرفين ويصبح الصدام أمرا لا مفر منه. على القمة 749 يتموقع جنود القاعدة الشرقية ينتظرون لحظات الحسم. في الجهة الشمالية الشرقية من جبل مواجن على القمة 760 تتموقع الوحدات الفرنسية التي أكملت دائرة الحصار المعزز بالكتائب الأخرى للفيلق 19 وكل عناصر الفيلق 14 للمظليين وكتيبة من الفيلق 152 للمشاة المدرعة مدعومة بالدبابات ويصبح عدد الكتائب المجندة 26 كتيبة. عندئذ يقتنع لطرش يوسف بأن المواجهة باتت أمرا محتوما فيعطي أوامره بعدم التراجع مهما كلف الثمن من تضحيات لشد القوة المعادية لأطول مدة ممكنة بغية إنهاك قواها وإحداث ثغرة في الحصار. يتفطن العقيد بيشو لوجود جبهة غير آمنة طولها 03 كيلومترات في الجهة الشمالية الغربية على طول حوض وادي مجردة بالموازاة مع الطريق الروماني القديم الرابط بين سوق أهراس وخميسة، والتي كان من المقرر أن تحتلها الكتيبتان الثانية والثالثة للفيلق الأول للمظليين 1er REP والتي تعذر وصولها من زيمو (بلخير) بقالمة لأن إمكانيات النقل الجوي بواسطة المروحيات صارت منعدمة بسبب تجنيد كامل الأسطول GH2 في معارك اليوم السابق.

يأمر العقيد بتجميع كل الشاحنات والعربات التي قدر عددها بـ 150 آلية لتشغيل الأضواء باتجاه جبل المواجن. الفكرة استهوت الجنرال فانوكسيم الذي يبادر إلى طلب كاشفات أضواء ضخمة استقدمت على جناح السرعة من عنابة لإنارة حوض وادي الدكمة. وتبدأ عملية قنبلة مواقع جيش التحرير باستخدام مدافع دخلت الخدمة حديثا في الجيش الفرنسي ذات عيار 60 مم خاصيتها عدم السماح بمعرفة مكان تواجدها وصعوبة الوقاية منها لشدة قوتها التدميرية. دوي المدافع لم يهدأ طول الليل إلى غاية فجر اليوم الموالي.

الأربعاء 30 أفريل 1958، الثامنة صباحا، قيادة العمليات في جبل المواجن.

الرعب والخوف من المواجهة يدعوان قيادة العدو إلى تحيين الخرائط الميدانية على ضوء المعطيات الملاحظة في عين المكان وطلب تدخل الطيران، كما يتم التأكد من سلامة الطوق المضروب على المنطقة المحصورة بين خط موريس شرقا وواد مجردة في الشمال الغربي وحوض واد الدكمة ووادي الشوك في الجنوب. أصبحت كامل القوة الفرنسية ضمن نظام الحصار. الخوف من الفشل يدفع بالجنرال فانوكسيم إلى وضع فيلقين آخرين من مظليي قطاع تبسة في قائمة الاحتياط، كما يطلب نجدة الفيلق الثاني للمظليين 2e REP من سكيكدة وآخر من باتنة ليصبح عدد الكتائب المعنية بمعركة سوق أهراس 38 كتيبة.

يزداد لهيب المعركة ويتوسع نطاق العمليات ليشمل جبلين متوازيين هما جبل مواجن وعرقوب الجمل بدءا من رأس فراونة على طول 05 كم باتجاه جبل القرزي وجبل تيفاش على بعد 15 كم. منذ الساعات الأولى للنهار تلتحم القوات المتناحرة في سلسلة من الاشتباكات المباشرة باستعمال كل أنواع الأسلحة المتوفرة لدى الطرفين ليتكبد فيها العدو خسائر كبيرة في العدة والعتاد وفي الأرواح لم يتمكن من إحصائها سوى أيام بعد المعركة، أما من جانب الثوار فقد سقط في ميدان الشرف حوالي 180 شهيدا غالبيتهم أصابهم القصف الجوي والمدفعي.

30 أفريل 1958 ، التاسعة صباحا ، قمة جبل الناضور الكتيبة الأولى للولاية الثانية.

تنجح مجموعة من المجاهدين في كسر الحصار المضروب في جبل عروس قبل يومين والالتحاق بمواقعها بجبل الناضور والمكوث بمنجم الرصاص القديم لانتظار بقية عناصرها. فوج قيادة الفيلق الرابع مازال في الجانب الآخر من خط موريس على أمل القيام بمحاولة اختراق جديدة. المجموعة الناجية كان عليها مواصلة الطريق نحو الفجوج قرب ڤالمة.

الخميس 01 ماي 1958 ، التاسعة صباحا ، مقر القيادة الميدانية للعقيد بيشو سوق أهراس.

تصل إلى مقر القيادة الميدانية معلومة مفادها أن أحد الرعاة الذي تم استنطاقه بوحشية من طرف الحركي يكون قد اعترف بمشاهدته لمجموعة من حوالي 30 مجاهد في اليوم السابق تتجه نحو جبل الناضور مكان المشاهدة يبعد حوالي 20 كيلومتر شمال سوق أهراس. هذا الخبر على أهميته شكل ضربة جديدة لمعنويات القيادة الفرنسية. فالمسألة لم تنتهِ بعد والتحكم في الوضع أصبح ضربا من ضروب الخيال.

الخميس 01 ماي ، الثامنة صباحا ، مقر قيادة الجنرال فانوكسيم سوق أهراس.

يعترف العقيد كرابلي Craplet النائب المكلف بتنسيق العمليات بأن الجيش الفرنسي بلغ عتبة التحمل القصوى. القيام بعمليتين منفصلتين على جبهة تتجاوز 30 كيلومترا يعد أمرا مرهقا وخطيرا. بعد توزيع المهام على الوحدات تصل إشارة إلى مقر القيادة من إحدى دوريات حراسة خط موريس : « عملية اختراق مهمة وقعت على الساعة 5 و45 دقيقة، العدد المحتمل للمتسللين 300 جندي، أي كتيبتان » المعلومة كانت خاطئة لأن الحراس لم يرصدوا اختراقا جديدا وإنما اكتشفوا المكان الثالث الذي تم من خلاله عبور الفيلق الرابع في ليلة 27 أفريل. فانوكسيم الحائر يستنجد بما

تبقى له من احتياط الفيلق الثاني والثامن عشر للمظليين وإدماج الفيلق 153 للمشاة وتحويل الفيلق التاسع للمظليين 9e RCP الذي فقد ثلث عناصره. كل المؤشرات توحي بأن المجاهدين قد انقسموا إلى مجموعتين : الأولى تتجه نحو الشمال الغربي قاصدة جبل عروس والثانية نحو الكاف لعكس.

الخميس 01 ماي ، العاشرة صباحا ، جبل مواجن.

اشتباكات متفرقة لكنها متواصلة بين القوتين. يتدخل الطيران مرة أخرى ويستأنف القصف المدفعي وتدوم المعركة إلى غاية الليل. وحدات جيش التحرير كانت قد انشطرت إلى عدة أفواج صغيرة سريعة الحركة توغلت بين صفوف القوة المعادية. خوفا من الإصابات يركن الجيش الفرنسي إلى وضعية الانتظار ولا يجازف في الهجوم. رغم عدم تكافؤ الوسائل يقاتل المجاهدون بكل بسالة الند للند ضد قوات النخبة في الجيش الفرنسي المستفيد من تغطية جوية ومدفعية هامة وسرعة تنقل بواسطة المروحيات وكثافة الاتصالات البينية. الحصيلة استشهاد 86 مجاهدا و 40 قتيلا وجريحا من بينهم أربعة ضباط من الجانب الفرنسي. هذا اليوم شهد استخدام قنابل النابالم المحرمة دوليا من طرف الطيران الفرنسي.

الخميس 01 ماي، منتصف النهار، حوض وادي الملاح مع كتائب الولاية الثانية.

رغم الإصابات ومشاق الأيام الأربعة، تتوجه كتائب الولاية الثانية عبر جبل الفجوج نحو قرية واد الشحم. أما كتيبة الولاية الثالثة التي فقدت أحد قادتها وهو بن مصابيح مصطفى فإنها تواصل ابتعادها عن دائرة الخطر بمساعدة المواطنين المجندين في مراكز جيش التحرير.

الخميس 01 ماي 1958 ، الحادية عشرة مساء، مركز قيادة عمليات سوق أهراس.

حول الجنرال فانوكسيم والجنرال بالميتجير، يجتمع جل العقداء قادة الفيالق والمصالح كرابلي، بوشو، جان بيار، دار موزي، آليون، سارازي،

كمبانيو، دلكروس، فوفو، بونيفات، بلنشار. جنرالان، و11 عقيدا بالإضافة إلى قادة الأسلحة الأخرى، الهندسة، الإمداد، الدبابات، الصحة، المدفعية، الإشارة، الطيران والاستخبارات وغيرها.

يعترف الجنرال فانوكسيم بالجرأة التكتيكية لوحدات جيش التحرير وبقدراتها القتالية العالية وبصمودها البطولي، وينبه الحاضرين لانعكاسات المواجهة على الجيش الفرنسي وعلى استراتيجية جيش التحرير في منطقة الحدود. يفهم الجنرال بأن الخصم أصبح جيشا حقيقيا يجب التعامل معه من هذا المنطلق. بعد الاستماع إلى آراء ضباطه تم اعتماد الخطة التالية :

1 – مواصلة التمشيط في المنطقة الممتدة بين عرقوب الجمل في اتجاه الجنوب الغربي نحو جبل تيفاش للقضاء على المجموعات الباقية بعد معارك الأيام السابقة.

2 – تطويق جبل الأوراس وجبل الناضور بحثا على الفصائل الناجية من الحصار.

3 – القيام بعملية وقائية (يائسة) شرق خط موريس لمنع الوحدات الأخرى من احتمال اختراق الخط. معلومات الاستخبارات كانت تعتقد أن الفيلق الخامس للقاعدة الشرقية سيقوم بعملية عبور في الأيام القادمة.

هذا التصور لوحده يكفي للبرهنة على أن القيادة الفرنسية تجهل تماما خطط جيش التحرير، فرغم مرور أربعة أيام من عمر المعركة لم تتمكن من تحديد طبيعة العملية ولا حجمها ولا كيفية التعامل معها. كل قرارات قيادة عمليات العدو كانت عبارة على ردود أفعال اعتمدت على التفوق العددي والتغطية الجوية وسرعة الحركة والتنقل باستخدام المروحيات وكثافة الاتصالات البينية وقوة التدمير عن بعد باستخدام القصف الجوي والمدفعي.

الجمعة 02 ماي 1958، منتصف النهار، جبل تيفاش.

تتمكن وحدة من وحدات جيش التحرير من نصب كمين مباغت لقوة معادية وتحاصرها كلية. يتوجه العقيد كرابلي شخصيا على جناح السرعة

إلى عين المكان. تحل الساعة الخامسة مساء ويتيقن العقيد باستحالة فك الحصار فيأمر بقنبلة كثيفة لتهيئة عملية إنزال لمظليي الفيلق 14. لكن أمام النيران الكثيفة للمجاهدين يفشل الإنزال ويستأنف القصف الجوي من جديد مع حلول المغرب دون جدوى : لأن المجاهدين قد غادروا المكان سالمين وكان الليل يخيم بضلاله على جبل تيفاش، وفي الحصيلة نكسة جديدة للمظليين.

في نفس اليوم وفي مكان آخر يكون ليوسف لطرش موعد مع الشهادة نتيجة القصف العنيف الذي تعرضت له مواقع المجاهدين والتصادم مع مظليي الفيلق التاسع 9e RCP والثامن عشر 18e RCP. نفس اليوم شهد استخدام النابالم على نطاق واسع فوق جبل الأوراس من طرف الطائرات المقنبلة B26 (مجموعة 1/91Cascogne). الشهيد ورفاقه سقطوا ضحايا الهمجية الفرنسية.

السبت 3 ماي 1958.

تشتبك الفصائل الناجية في أكثر من موقع. ضراوة المعارك فرضت على قيادة العدو الاتكال على سلاح الطيران، في هذا اليوم استخدمت 11 مقنبلة B26 و 8 من نوع P47 و 29 طائرة نفاثة Mistral و 16 طائرة T6 وطائرة من نوع بروسار أي بمجموع 73 طائرة حربية أطلقت ما يزيد عن 5000 قذيفة من الوزن الثقيل بما فيها القنابل الحارقة وقنابل النابالم الجهنمية، ناهيك عن قذائف المدفعية الميدانية التي لم تهدأ طول النهار.

الأحد 04 ماي 1958.

الضربة تأتي من الجهة الشرقية لخط موريس، وتنجح فصائل القاعدة الشرقية في تدمير فوجين من أفواج الجيش الفرنسي شمال الطريق الرابط بين سوق أهراس والساقية في المكان المسمى « مشتة الدرية » فوق القمة 951 بحصيلة 11 قتيلا و9 جرحى. العقيد دلكروس كان قد أمر بعملية استطلاع في المنطقة (عملية وقائية) قادها النقيب بوتي. الثوار الذين رصدوا حركة

هذه الدورية انقضوا عليها ودمروا غالبية عناصرها قبل الانسحاب إلى قواعدهم سالمين.

ماي 1958، القاعدة الشرقية بقية الأحداث.

يعد هذا الشهر شهر المواجهة الشاملة على أكثر من صعيد.

– 5 ماي 1958، اشتباك عنيف بين جيش التحرير والمظليين في جبل دباغ. هذه المعركة تعني فيما تعنيه أن جزءا من العابرين لخط موريس تمكنوا من الإفلات من الحصار.

سالم جليانو مع أربعين من جنوده يلتحق بمواقعه محافظا على الوجود الرمزي للفيلق الرابع « فيلق الشهداء ».

– 9 ماي 1958 جبهة التحرير الوطني في بيان لها تعلن عن تنفيذ حكم الإعدام في 3 جنود أسرى بعد محاكمتهم على الجرائم التي ارتكبوها في حق المدنيين في مناطق الحدود.

– 11 ماي 1958، اشتباك مع كتيبة الولاية الثالثة التي تواصل طريقها نحو جرجرة بصعوبة.

– 13 ماي، مظاهرات الفرنسيين بالجزائر العاصمة للمطالبة بعودة ديغول للسلطة بمباركة الجيش الفرنسي.

– 20 ماي، وحدات المدفعية للقاعدة الشرقية تقصف مراكز عين زانة ومراو والساقية وتلحق أضرارا بليغة في تحصيناتها.

– 28 ماي 1958، تتمكن مجموعة من 40 مجاهدا تابعة لكتائب الولاية الثانية من بلوغ جبل الركنية قرب قالمة بقيادة أحمد رقيق، يلاحقها الفيلق الأول للمظليين بقيادة العقيد جان بيار الباحث على انتصارات من شأنها تقوية صف العسكريين في مواجهة السلطة المدنية في باريس. تتمكن وحدة الملازم دحمون الطاهر من نصب كمين لمجموعة من اللفيف الأجنبي قرب إحدى المنابع المائية وتكبدها خسارة شنعاء : 25 قتيلا و30 جريحا ويزداد جنون المظليين.

بعد المعركة تتمكن مجموعة بلدروع مصطفى من مخادعة مروحية المستهتر جان بيار وتدمرها مما يسفر على مصرع هذا المظلي الذي حولته بغير وجه حق الدعاية الفرنسية إلى أسطورة لتغطية الجرائم التي ارتكبها فيلقه ضد المدنيين العزل منذ قدومه إلى الجزائر (شهادات الناجين القلائل على هذه المعركة ترجح ظروف مصرع جان بيار على يد واحد من هؤلاء الأبطال : مصطفى بلدروع، القرومي القبائلي، محمود الحروشي، خليفة ختلة، الطاهر دحمون).

مصرع جان بيار يعد صفعة كبيرة لقوات النخبة الفرنسية على يد المجاهدين البواسل الذين يؤكدون لخصومهم بأنهم رغم عدم تكافؤ الإمكانيات قادرون على الرد على كل ضربة بأخرى أقوى منها. الجنرال ديغول ينتقل شخصيا إلى الجزائر العاصمة للإشراف على مراسيم تشييع جثمان جان بيار أمام أعين الجنرال ماسو وكافة القيادة العسكرية العليا التي أصبحت المحرك الفعلي لدواليب الحكم في فرنسا وفي الجزائر معا.

حصيلة معركة سوق أهراس

تنتهي معركة سوق أهراس ولم تنتهِ معها معركة الحدود بعد. فقدان الفيلق الرابع كان خسارة كبيرة للقاعدة الشرقية، لكن الثمن الذي دفعه الجيش الفرنسي كان غاليا. خلال المعارك استشهد حوالي 650 مجاهدا. المصادر الفرنسية تحدثت عن أعداد أكثر من هذه بكثير. من عادة الجيش الفرنسي تضخيم الحصيلات. أما الخسائر من الجانب الفرنسي وبناء على المصادر الفرنسية نفسها فإنه في الفترة الممتدة بين 01 جانفي و 31 ماي 1958 تم القضاء على 273 مقاتلا وإصابة 736 آخرين من مختلف الرتب بما يعني تحييد 1009 جنود وهذا ليس بالرقم الهين خاصة إذا علمنا بأن جلهم كانوا من المظليين، 196 قتيلا و 441 جريحا، على عكس جنود القطاعات 77 قتيلا و 295 جريحا. الفيلق الأول للمظليين 1er REP الذي صورته الدعاية الفرنسية بأنه القوة التي لا تقهر فقد لوحده 110 قتلى و289 جريحا، ما يعادل حوالي نصف تعداده وعلى رأس القائمة جان

بيار العقيد الأسطورة المزيفة. غالبية جنود الفيلق الرابع وكتائب الولايات استشهدوا جراء القصف الجوي والمدفعي. إذا نظرنا إلى المعارك الحقيقية الميدانية أين يتقاتل فيها الرجال وجها لوجه فالغلبة كانت لرفاق الشهيد لطرش يوسف، فالمظليون لم يكونوا سوى نمورا من ورق وانتصاراتهم المزعومة كانت بلا مجد. لا نختم هذه الحصيلة دون الإشارة إلى عشرات الآليات التي أصيبت والطائرات التي أسقطت إما محطمة أو معطوبة وكذلك الكلفة العامة التي أنفقت على العمليات والتي فاقت كل التقديرات. حساب نقاط المعركة لا يتم بإحصاء عدد القتلى فقط وإنما بقياس قوة الضرر المباشر وخاصة غير المباشر.

الفصل الثالث

تداعيات معركة سوق أهراس

فرنسا تحت حكم العسكر

إذا كان من حق الجميع اعتبار « معركة سوق أهراس » واحدة من أكبر المعارك في تاريخ ثورتنا المجيدة، فمن الواجب الأخلاقي التأمل في انعكاساتها المباشر وغير المباشرة على سيرورة الأحداث على مدار سنة 1958 وحتى ما بعدها.

من المؤكد أن الحلقة الأولى في مسلسل الصراع على السلطة في فرنسا بدأ فعلا يوم 11 جانفي 1958 على إثر معركة جبل الواسطة وما تبعها من ردة فعل. الهزيمة اعتبرت صفعة لا تغتفر. صالان يطالب بحق المتابعة، الحكومة الفرنسية توافق لأنها بكل بساطة لم تعد قادرة على رفض أي مطلب للجيش منذ أن تنازلت له عن كل صلاحياتها يوم 7 جانفي 1957 حين فوض الوزير المقيم روبير لاكوست للعسكر كافة سلطات حفظ الأمن والأحكام الاستثنائية بموجب مرسوم 17 مارس 1956 لترتسم تدريجيا معالم سلطة عسكرية فعلية تزداد طموحاتها الانقلابية يوما بعد يوم.

في يوم 18 جانفي 1958 تتمكن البحرية الفرنسية من حجز السفينة التشيكوسلوفاكية سلوفينيتشا وعلى متنها 48 طنا من الأسلحة والذخيرة الموجهة لمعسكرات التدريب التابعة لجيش التحرير بالمغرب. في نفس السياق تجتمع لدى الفرنسيين معلومات استخباراتية تفيد بوصول كمية كبيرة من الأسلحة للقاعدة الشرقية.

يوم 8 فيفري يغامر الطيران الفرنسي على ضرب ساقية سيدي يوسف مدشنا سياسة التصعيد والهروب إلى الأمام وتجد على إثرها الحكومة الفرنسية الهشة

نفسها في ورطة دولية كبيرة أدت في نهاية المطاف إلى إسقاطها. وتنقلب موازين القوى لصالح العسكر على إيقاع حرب الحدود.

يوم 26 أفريل 1958 يخرج الآلاف من المتظاهرين في العاصمة للمطالبة بحكومة خلاص وطني تدعيما لموقف صالان الذي صرح « **بأن الجيش الفرنسي لا يقبل سوى الاستسلام الكامل للمتمردين** ». موقف جاء لغلق الباب أمام أي حل تفاوضي ورسم الحدود الحمراء التي ستفرض على الجميع.

منذ شهر وجد البرلمان نفسه عاجزا عن الاتفاق على تشكيل حكومة. يوم 08 ماي 1958 وعلى إيقاع أخبار معركة سوق أهراس التي غطتها الصحافة الباريسية، يطلب الرئيس روني كوتي الذي تجاوزته الأحداث من بيار بفلملين تشكيل حكومة جديدة. هذه الشخصية السياسية الفرنسية الميالة إلى فتح الحوار مع جبهة التحرير لا تخدم تصورات العسكر ولا مخططات أتباع ديغول الخفية لأن الحوار يعني التهدئة والتهدئة تعني الانفراج الذي يضع حدا للأزمة السياسية الخانقة وهذا ما يبطل مسببات عودة ديغول. صالان يخرج للملأ ويعارض علانية السلطة الرسمية في فرنسا. روبير لاكوست الحاكم العام يفقد السيطرة على وضع لا يتحكم فيه أصلا.

يوم 09 ماي 1958 تعلن جبهة التحرير إعدام الجنود الثلاثة وتتكون بإيعاز من المخابرات وبتأطير من ضباط المظليين لجان الدفاع عن الجزائر الفرنسية لتدعو الأقدام السود إلى التظاهر يوم 13 ماي 1958، اليوم المقرر لتنصيب الحكومة الجديدة في باريس للمطالبة بتغيير النظام السياسي الفرنسي ذاته.

يتمكن المتظاهرون من احتلال مقر الولاية العامة بالجزائر العاصمة بتواطؤ مظليي الفيلق الثالث 3e RCP بقيادة العقيد ترانكييه تعلن باريس عن إرادتها في الدفاع على الشرعية وتبادر إلى ضرب حصار ضد الجزائر، يرد الجنرال صالان برعاية وحماية « لجان الخلاص المدني » التي تسند رئاستها للجنرال ماسو الذي يسارع إلى مطالبة الجنرال ديغول بالعودة للحكم، وتنكشف أمام الجميع خيوط المؤامرة على السلطة المدنية بتورط كامل لقيادة الجيش فيها.

لا يمضي يومان حتى يعلن ديغول يوم 15 ماي « **بأنه أمام ما وصفها بالمحن المتصاعدة من جديد مستعد لتحمل سلطات الجمهورية** » ليظهر في صورة المنقذ. في تلك الأثناء ازداد الحديث عن نية المظليين في النزول في باريس لفرض حكم جديد. يوم 19 ماي يعلن ديغول بأنه جاهز لخدمة فرنسا. في 27 ماي ينتصر الخط الانقلابي ويستقيل رئيس الحكومة ولم يجد البرلمان من حل سوى تتويج مرشح الجيش الجنرال ديغول رئيسا يوم 1 جوان وتدفن الجمهورية الرابعة.

بين الرابع والسابع جوان يقوم الجنرال العائد للسلطة بزيارة قادته إلى الجزائر ومستغانم ووهران وقسنطينة ثم عنابة في محاولة لإجهاض ثورة التحرير من خلال التسويق لفكرة التغيير والأخوة المستحيلة. يوم 28 سبتمبر 1958 يجري استفتاء على دستور الجمهورية الخامسة ليعطي لنفسه الصلاحيات الأوسع لإدارة الصراع مع جبهة التحرير الوطني، وفي 21 ديسمبر 1958 ينتخب الجنرال ديغول رئيسا للجمهورية وتبدأ واحدة من أشد المراحل شراسة ضد الثورة الجزائرية.

وهكذا فإن أبسط معاينة لشريط الأحداث على المستويين العسكري والسياسي يقود إلى نتيجة واحدة: — السداسي الأول لعام 1958 كان لحرب الحدود ورهانها الأكبر السيطرة على منطقة سوق أهراس مفتاح القاعدة الشرقية الرئة التي يتنفس منها جيش التحرير الوطني، أما السداسي الثاني فكان لتغيير الحكم في باريس في محاولة يائسة لمنع انهيار إمبراطورية استعمارية جاء أجلها على يد الثوار الذين بأشلاء شهدائهم صنعوا كفن الجمهورية الرابعة وحفروا قبر فرنسا الاستيطانية.

وفقا لكل المعايير لم تعد الأوضاع بعد معركة سوق أهراس كتلك التي سبقتها بأيام. الذين عبّدوا الطريق لقدوم الجمهورية الخامسة هم أنفسهم الذين واجهوا مباشرة من مواقعهم كقادة عسكريين ميدانيين وحدات جيش التحرير الوطني.

ثورة التحرير بعد معركة سوق أهراس

أمام التسارع الجنوني للأحداث على كافة المستويات لم تستفد قيادة الثورة من فترة هدوء ولو لأيام قصد تقييم الأوضاع بقدر كاف من الموضوعية لإعادة ترتيب الشأن الجزائري سياسيا وعسكريا على ضوء المتغيرات. ما حدث كان كبيرا. تنهار الجمهورية الرابعة وسيتولي ديغول السلطة بمساعدة الجيش. الوضعية الجديدة تؤدي إلى تغيير معطيات الصراع رأسا على عقب. دون انتظار يناور ديغول لعزل جبهة التحرير الوطني عن محيطها الإقليمي، يوافق يوم 14 جوان على إجلاء المراكز الفرنسية في غرب المملكة المغربية وجنوبها وفي 17 جوان يوقع على اتفاقية مماثلة مع تونس. هذه التحركات تتزامن مع تزايد الضغط على الثورة الجزائرية لإجبارها على التعامل مع الحلول الفرنسية وفقا للصيغ الديغولية تحت مسميات عدة أولها سلم الشجعان وآخرها مشروع قسنطينة والتي لم تكن تعني سوى الاستلام وقبول ما كان دوما مرفوضا : الإدماج والتنكر لفكرة الاستقلال.

بعد حوالي شهر من نهاية معركة سوق أهراس تجتمع القمة المغاربية الثانية في تونس يوم 16 جوان 1958، عن جبهة التحرير الوطني يحضر بوصوف وعباس وكريم وبومنجل وفرانسيس، وعن الحزب الدستوري التونسي يحضر الباهي الأدغم، وعن حزب الاستقلال المغربي يحضر عبد الرحيم بوعبيد. هذا اللقاء كانت الغاية منه توحيد المواقف إزاء التطورات الحاصلة في الساحة، لكن خصوصيات كل بلد أصبحت تتحكم في المواقف المختلفة،

فكان خوف كل نظام من توسع نطاق الحرب إلى أراضيه يدفع باتجاه فرملة حيوية وحدات جيش التحرير المرابطة لدى الأشقاء. أثناء النقاشات يندد بوصوف بسياسة الإدماج التي أعلن عنها ديغول ويطالب من القادة المغاربة التأكيد الواضح والصريح لمطلب الاستقلال. عبد الرحيم بوعبيد يرد : « **في السياسة يجب دائما ترك هامش لتقدير الأشياء، ليس من الضروري أن نكون واضحين ولا دقيقين (...) ثم بعد الإعلان عن المبادئ، يجب اختيار الوقت المناسب (...) مجيء ديغول يعد حدثا عالميا. قبل ديغول كان موقف فرنسا ضعيفا على الصعيد الدولي، الأوضاع تغيرت الآن** ». هذا التحليل على الرغم من واقعيته يثير حفيظة وفد جبهة التحرير الوطني ويرد عباس فرحات بصورة قطعية لسد الطريق أمام أية مساومات : « **يجب أن ينطلق كل تحليل من موقف الشعب المعني بالموضوع. في الجزائر توجد حرب وإذا تهربنا من هذه الحقيقة سنصل إلى نتائج مريبة. بالنسبة لنا كجزائريين موقف ديغول يعني الحرب (...) كلمة إدماج تعني الحرب** » في ظل هذه الظروف العسيرة على جميع الأصعدة كان على قيادة الثورة أن تجد الإجابات السريعة على التحديات المطروحة وتتبلور أمامها خيارات لن تمر جميعها بسلام.

1. إشكالية قيادة الحرب

ماذا جرى بين ماي 1958 و12 نوفمبر 1958 تاريخ إلقاء القبض على العقيد محمد لعموري ورفاقه ؟ هذه واحدة من أكثر المراحل غموضا في تاريخ ثورة التحرير. المتورطون في ما سمي بـ« مؤامرة محمد لعموري » أو « مؤامرة الكاف » أو « مؤامرة العقداء » هم بالضبط أبرز قادة القاعدة الشرقية ووحدات الولاية الأولى في الحدود. كيف وصلت الأمور إلى هذا الحد ؟ هل للحادثة علاقة بمعركة سوق أهراس ؟

بعد نصف قرن لم يتجرأ أحد كشف الجهة الواقفة وراء قرار عبور قوة كبيرة بحجم الفيلق الرابع و إرساله إلى الإبادة المؤكدة بحكم التناقض الصارخ في الإمكانيات بالمقارنة مع العدو. هل كانت المبادرة رغم مخاطرها تعود

لقيادة القاعدة الشرقية (بوقلاز، عواشرية، لعموري، بلعشاري) أم لقيادة الثورة (كريم بلقاسم ومحمدي السعيد باعتبارهماالمسؤولين الأولين عن الحرب في منطقة الحدود) ؟ هل كان قرار زج قوة بهذا الحجم بعد معارك فيفري 1958 قرارا محسوب العواقب فرضته ظروف الحرب أم كان مغامرة ناتجة عن سوء تقدير موازين القوى ؟ رغم مشروعية هذه التساؤلات يعتبر طرح الموضوع بهذه الصيغة تجنبا للحقائق التاريخية. بكل بساطة العودة إلى بداية عام 1958 تكشف لنا وقائع غير قابلة للتجاوز.

لنتذكر بأنه في خضم معركة الحدود يتم تشكيل قيادة العمليات الحربية COM بأمر من كريم بلقاسم في بداية شهر أفريل 1958 . هذه القيادة ضمت في الشرق العقيد محمدي السعيد رئيسا، وممثلين للولاية الثالثة، والعقيد عمار بن عودة ممثلا للولاية الثانية، والعقيد محمد العموري ممثلا للولاية الأولى، والعقيد عمار بوقلاز ممثلا للقاعد الشرقية. بهذه الصفة الرسمية يمكن اعتبار هؤلاء القادة المسؤولين المباشرين على معركة سوق أهراس، أما أمر تنفيذ قرار العبور فتولاه محمد عواشرية القائد الجديد للقاعدة الشرقية وعبد الرحمان بن سالم المسؤول العسكري في ذات القاعدة ومحمد لخضر سرين بصفة قائد الفيلق الرابع.

بعد معركة سوق أهراس الكبرى تتبين الحقائق التالية :

* عجز قيادة العمليات الحربية في الشرق على التقييم الموضوعي للأحداث واستيعاب المتغيرات العسكرية، ناهيك عن ترويض العوائق الذاتية مثل ارتباط الوحدات بولايتها الأصلية وحل إشكالية الولاءات الشخصية. عند تشكيلها كانت هذه القيادة نفسها تعبيرا لموازين القوى داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، إذ لم تخلُ من تنافر أعضائها لأسباب سابقة.

– عمار بن عودة كان في خلاف مع محمدي السعيد قائد « الكوم » لأن كلا منهما يمثل كتلة في قيادة الثورة.

– وكان لعموري بدوره في خلاف مع محمود الشريف سلفه في قيادة الولاية الأولى، والذي عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية (أوت 1957).

– وكانت علاقة بوقلاز شخصيا فاترة مع بن عودة ومن ورائه عبد الله بن طوبال العضو الجديد كذلك في لجنة التنسيق[40].

* إن المشرفين على الحرب لم يستوعبوا حجم وخطورة الانتشار العسكري الفرنسي على طول الحدود، كان كل ما يهمهم هو اختراق خط موريس ثم التموقع غربه لملإ الفراغ لتأمين قوافل العبور. في سنة 1958 لم يكن خط موريس إلا الجزء الأبسط من ترسانة العدو. الصعوبة كانت تكمن في التعامل مع تشكيلة الاعتراض (مدفعية، طيران، مظليون، نظام الحصار) في ظروف غير مواتية (تفوق عددي صارخ، إمكانيات غير متوازنة، غياب نقاط الارتكاز...) هذا النقص كان طبيعيا في ذلك الوقت لأن لا قيادة الثورة ولا قيادة القاعدة الشرقية كانتا تملكان أجهزة وهياكل رصد مجمل مخططات العدو ولا الأسلحة التي كان بإمكانها سحق القوات المجندة مثل الصواريخ والمدافع المضادة للدبابات والمروحيات خاصة، حتى القنابل اليدوية الهجومية منها أو الدفاعية كانت معدومة. لكن رغم ذلك تمكن الثوار من إلحاق الضرر الكبير بالقوات الفرنسية رغم امتلاكها لسلاحين حاسمين : المروحيات والاتصالات.

هذا الوضع العصيب لم يُثنِ من عزيمة ثوار القاعدة الشرقية في تجاوز معضلة خط موريس، حيث سجلت من تاريخ 19 ماي إلى 18 ديسمبر 1958 تسع عشرة عملية في الاتجاهين في كل من الماء الأبيض والدريعة والكويف وسويكس ولعوينات ونقرين وبوشقوف وسويكس 09/07/58 وتبسة والعصفور والكويف 20/08/58 وبوشقوف 24/08/58 وتبسة 9/09/58 والسبت وتبسة 20/09/58 ووادي السدان ومداوروش وسوق أهراس ونقرين. والحصيلة كانت استشهاد 243 مقاتلا من جيش التحرير[41].

---

40) محمد عباس. في كواليس التاريخ، نكبة بوقلاز والعموري. الشروق اليومي، العدد 2511، الثلاثاء 20 جانفي 2009.

• الزج بقوات كبيرة عند اختراق خط موريس أصبح من المبادرات التي يستوجب تجنبها في ظل الحقائق الميدانية والفرص المتاحة والمبادرات الممكنة آنذاك.

SHAT -1H2959D2 (41

التوتر لم ينته بحيث سجلت الفترة الممتدة بين 14 جوان 1958 و 31 ديسمبر من نفس السنة وقوع 73 حادثة حدودية ميزتها الاعتداءات الفرنسية على التراب التونسي لضرب القواعد الخلفية للقاعدة الشرقية، الضغط الفرنسي جاء على خلفية توقيع اتفاقية فرنسية تونسية لنقل البترول الجزائري عبر ميناء إيجلي مما أدى التي تسميم العلاقات التونسية - الجزائرية.

في شهر أوت 1958 يتم استدعاء قادة الـ COM إلى القاهرة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ لتوجيه تهمة سوء تسيير العمليات العسكرية لأعضائها، ويتخذ القرار بحل الكوم ومعاقبة عمارة بوقلاز ومحمد العموري بتنزيل الرتبة من عقيد إلى نقيب ونفي الأول إلى بغداد والثاني إلى جدة، بينما عوقب محمدي السعيد بالإقامة الجبرية مدة شهر بالقاهرة وعمار بن عودة بالإقامة الجبرية لمدة ثلاثة أشهر ببيروت. طبيعة العقوبات فُهمت على أنها مناورة لإبعاد قائد القاعدة الشرقية وقائد الولاية الأولى، خاصة عندما تم تعيين العقيد محمدي السعيد قائدا لأركان الشرق لجيش التحرير فيما بعد. وتأخذ القضية أبعادا وتطورات خطيرة ليحدث التصادم بين الحكومة المؤقتة الناشئة وأبرز قادة القاعدة الشرقية والولاية الأولى.

قضية محمد لعموري وحل القاعدة الشرقية

اتخذ كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة ونائب الرئيس مباشرة بعد تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1959 قرارا بتعيين العقيد محمدي السعيد (سي الناصر) قائدا لأركان الشرق مقابل تعيين العقيد بومدين قائدا لأركان الغرب.

في 08 أكتوبر 1958 اجتمع كريم مرفوقا بمحمدي السعيد بالعقيد أحمد نواورة قائد الولاية الأولى « الأوراس اللمامشة » والرائد محمد عواشرية، قائد القاعدة الشرقية لإبلاغهم قراره المتمثل في دخول الوحدات المرابطة على الحدود في أجل أقصاه 25 أكتوبر 1958. هذا القرار يطرح إشكاليتين :

هل تم استخلاص الدروس من حرب الحدود والوقوف على الحقائق العسكرية الميدانية بعد معركة سوق أهراس ؟

هل حل قيادة العمليات العسكرية جاء بناء على تقييم موضوعي لواقع موازين القوى العسكرية على الحدود أم جاء في إطار ترتيبات تقاسم النفوذ داخل الحكومة المؤقتة خاصة بين العسكريين فيها ؟

في 13 أكتوبر 1958 يجتمع العقيد أحمد نواورة باركان ولايته بتجاروين (تونس) ويطلعهم على قرارات وزير القوات المسلحة دون أن يتحمس لها معترفا بصعوبة تنفيذها، ويتحول الاجتماع إلى مناسبة للتنديد بكريم بلقاسم ومحمدي السعيد والتعاطف النشط مع محمد لعموري وعمارة بوقلاز. العقيد أحمد نواورة أخبر رفاقه بالاستعدادات التي باشرها لاستقدام محمد لعموري من القاهرة.

في 21 أكتوبر 1958 يجتمع قائد القاعدة الشرقية ببعض مساعديه ليطلب منهم تفويضا لإبرام اتفاق مع الولاية الأولى على الأسس التالية :

1 - الاحتفاظ بالمراكز الحدودية التابعة للقاعدة والولاية الأولى.

2 - تحديد المسؤولية بشأن خط موريس الذي أصبح حاجزا جديا أمام إمداد جيش التحرير بالداخل.

3 - توحيد فصائل الإمداد والتموين ووضعها تحت إشراف القاعدة الشرقية والولاية الأولى.

4 - معرفة أسباب إنشاء قيادة العمليات الحربية ثم حلها وإبعاد ثلاثة من أعضائها وعودة العقيد محمدي السعيد دونهم وترقيته.

5 - المطالبة بعودة الأعضاء الثلاثة ومحاكمتهم من طرف جيش التحرير إذا اقتضى الأمر.

6 - المطالبة بتوضيح الأسباب التي أدت إلى تصفية رمضان عبان.

للتوضيح نقول أن القاعدة الشرقية والولاية الأولى اعتبرتا نفسيهما معنيتين بحيثيات مقتل عبان ؛ لأن التهمة الأصلية له جاءت بناء على تقرير

يكون قد أرسله أحد قادة الحدود إلى لجنة التنفيذ يشير فيه إلى اتصالات سرية بين عبان وعلي الحركاتي هدفها الإطاحة بهذه اللجنة وفرض قيادة جديدة بقيادة عبان رمضان[42] الأمر الذي أدى إلى محاكمته من طرف زملائه في قيادة الثورة قبل تصفيته في الظروف التي يعرفها الجميع.

7 - معرفة أسباب التمييز بين المجاهدين خاصة والجزائريين عامة (النزعة الجهوية).

8 - المطالبة بعقد اجتماع مع الحكومة المؤقتة بحضور وزير القوات المسلحة.

هذه التطورات تبين سوء العلاقة بين قادة الولاية الأولى والقاعد الشرقية من جهة والعسكريين في قيادة الثورة من جهة أخرى (كريم، بوصوف، بن طوبال، محمود الشريف).

من عوامل التأزم

– سوء تقرير الموقف العسكري الميداني في مناطق الحدود في ظل وجود خط موريس وطبيعة الانتشار العسكري الفرنسي ومن وراءه الاعتراض على وحدات جيش التحرير المتسللة عبر الحاجز، الحلول المتاحة في ذلك الوقت في منطقة الحدود كانت لا تخرج على الاحتمالات التالية :

الخيار الأول : الهجوم العام واقتحام خط موريس بالقوة بهدف الدخول إلى الجزائر بقوة. على ضوء تجربة حرب الحدود ومعركة سوق أهراس وموازين القوى هذا الخيار كان سيؤدي إلى تدمير كامل وحدات جيش التحرير دون شك.

الخيار الثاني : القيام بهجومات مركزة ضد مراكز العدو وعلى طول خط موريس بهدف شد القوة المعادية لتخفيف الضغط على الداخل. هذا الخيار طبق فعلا بعد أفريل 1958 لكن فاعليته كانت محدودة بالنظر للإمدادات الكبيرة التي استقدمت للجزائر بعد مجيء الجنرال ديغول.

42) هذه المعلومات وردت في رسالة توضيحية كتبها كريم بلقاسم في سنة 1970 ردا على كتاب محمد لبجاوي، حقائق الثورة الجزائرية، محمد حربي، أرشيف الثورة الجزائرية، ص 171.

الخيار الثالث : اختراق خط موريس بواسطة مجموعات صغيرة. هذا الخيار تم اعتماده، لكن المجموعات المتسللة وجدت صعوبة كبيرة لتفادي وحدات الاعتراض التابعة للجيش الفرنسي رغم الشجاعة والاستماتة في القتال.

– ثقل الصراعات بين الأجنحة داخل الحكومة المؤقتة غيب إيجاد حلول توافقيه تحترم الخصوصيات المحلية وترتقي بها إلى مصف الصيغ النموذجية المحلية التي تحافظ على وحدة صف الثورة دون تصفيات أو إقصاءات.

– زيادة حجم الضغوطات والتدخلات الإقليمية. في المغرب واجه جيش التحرير مضايقات كبيرة من طرف سلطات هذا البلد، وفي تونس صار التطاحن بين جيش التحرير والجيش الفرنسي حجة الحكومة التونسية للضغط على قيادة الثورة، بينما وجدت الحكومة المصرية في عزل لعموري فرصة سانحة لتوظيفها لصالحها لفرض حكومة مؤقتة جزائرية تدور في فلك القاهرة وهذه قصة أخرى.

يجتمع العقيد لعموري يوم 12 نوفمبر 1958 مع 28 إطار من الولاية الأولى والقاعدة الشرقية بمدينة الكاف التونسية[43] من بين الحاضرين العقيد أحمد نواورة والرائد عبد الله بلهوشات والنقيب بن ديدي (صالح السوفي) عن الولاية الأولى والرواد محمد أعواشرية والشويشي العيساني وأحمد دارية والنقيب محمد الشريف مساعدية أقطاب القاعدة الشرقية.

اتفق الحاضرون على جملة مطالب :

– الإبقاء على القواعد الحدودية تحت إشراف الولاية الأولى والقاعدة الشرقية ولو اقتضى ذلك الاحتكام إلى القوة.

– الاستيلاء على قاعدة تونس العاصمة وتعيين شخصية عسكرية على رأسها.

43) محمد عباس، في كواليس التاريخ، مقتطفات من مذكرات العقيد الطاهر الزبيري، الشروق اليومي، العدد 2517، الثلاثاء 27 جانفي 2009.

– إبلاغ الوزراء الموجودين في تونس بالشروط السابقة وإلزامهم بتوقيعها قبل عودتهم إلى القاهرة في انتظار اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

– تعيين لجنة مراقبة للسهر على التسيير الحسن للأموال[44].

يتمكن الحرس الوطني التونسي محاصرة المكان واعتقال غالبية المجتمعين مع فرار الرائد أحمد دراية والنقيبين بن ديدي (صالح السوفي) وعبد السلام الذوادي.

في 20 جانفي 1959 شكلت الحكومة المؤقتة محكمة عليا للنظر في هذه القضية بعضوية العقيد هواري بومدين رئيسا والعقيد الصادق (دهليس) والرائد أحمد قايد (سليمان) نوابا والنقيب علي منجلي مدعيا عاما والملازمان الأولان محمد فلاح (الولاية الرابعة) وعلي مشيش (الولاية الأولى) والملازم عبد العزيز زرداني (محلفون) بينما كان في هيئة الدفاع العقيد الطاهر الزبيري ومجموعة أخرى.

دون الخوض في حيثيات المحاكمة ينتهي الموضوع بحكم الإعدام مع التجريد من الرتب على كل من محمد لعموري وأحمد نواورة ومحمد عواشرية وعلي زغداني المدعو مصطفى الاكحل.

كما حكم على الرواد عبد الله بلهوشات والشويشي العيساني أحمد دارية والنقيب محمد الشريف مساعدية بسنتين حبسا وعلى النقيبين محمد ملوح وصالح قوجيل بسنة حبسا. الأحكام طالت أيضا الملازمين الأولين عبد الحميد الزناتي وعمار العقون والملازم محمود الواعي بأربعة أشهر حبسا مع التجريد من الرتبة.

هذه المحاكمات أدت إلى خلق حالة من التوتر الشديد في وحدات جيش التحرير في الحدود وحالة من العصيان غير المعلن. لم تتمكن القيادة من وضع حد للفوضى الناشئة سوى بعد عام لما تشكلت قيادة الأركان العامة EMG بقيادة العقيد هواري بومدين، ويسدل الستار على تجربة القاعدة

44) مجلة نقد، العددان 14 و15، سنة 2001.

الشرقية وتبدأ قصة أخرى مع ما سيعرف لاحقا بجيش الحدود، العمود الفقري للدولة الجزائرية المعاصرة.

2. الرد على الحصار

منذ البداية يجب الاعتراف بأن قرار فتح جبهة ثانية في فرنسا لم يدخل برنامج جبهة التحرير إلا عندما بلغ القمع الاستعماري في الجزائر حدا لا يمكن تحمله. كان الهدف الرئيسي من توسيع نطاق الحرب شد القوة العسكرية داخل التراب الفرنسي لفرملة الإمدادات المتدفقة على الجزائر دون توقف منذ نوفمبر 1954. ما إن وصل ديغول إلى السلطة حتى طالب صالان بإرسال 200 ألف جندي إضافي.

أثناء شهر جويلية 1958 تجتمع اللجنة الموسعة لفدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني بضاحية كولونيا بألمانيا لتحضير هجوم واسع فوق الأراضي الفرنسية. اللقاء جمع القادة السياسيين والعسكريين في التنظيم و هم: عمر بوداود، السعيد بوعزيز، علي هارون، قدور العدلاني، عبد الكريم السويسي، بشير بومعزة، موسى قبايلي، حمادة حداد، عمار غزالي، واسماعيل مناعة. الاجتماع ينتهي في 25 جويلية بالاتفاق على قائمة الأهداف العسكرية المرصودة وتحديد يوم 25 أوت على الساعة الصفر توقيتا لشن هجوم شامل.

تصحو فرنسا في صبيحة يوم 26 أوت على سلسلة من الهجومات عبر كامل مناطقها بدءا بباريس العاصمة وجانفليية وفيتري وراون وبوتي كيفلي وتولوز وموريبيان قرب مرسيليا أين تم حرق أكبر مركز لتخزين الوقود في المنطقة الجنوبية الشرقية وضياع 16 ألف متر مكعب من الوقود، كما استهدفت العمليات عناصر من الشرطة والجيش.

يصيب الذعر الأوساط الأمنية والسياسية في فرنسا ذاتها، حرب الجزائر صارت داخل البيت. صحيفة البروفنسال على صفحتها الأولى تلخص الوضع تحت عنوان كبير « إنها كارثة وطنية ». أحداث الليلة الحمراء تتحول

إلى شوكة في قلب النظام الديغولي المتغطرس وتفسد أوراق المخططات الاستخباراتية الرامية إلى تصفية الثورة الجزائرية في آجال لا تتعدى نهاية ديسمبر 1958.

في بيان لها موجه للشعب الفرنسي، تتبنى فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير العمليات وتعطي لها المبررات : « **بانتهاجها للحرب الشاملة في الجزائر والقمع في فرنسا لم تترك الحكومات المتعاقبة أمام الجزائريين من وسائل أخرى سوى العمل المباشر للتعبير عن قناعتهم الوطنية... بعد تقدير كل المخاطر ودراسة تبعات أعمالها، فإن جبهة التحرير الوطني قررت ضرب – في كل أماكن تواجدها – الرصيد الحربي للعدو وخاصة احتياطي الوقود** » البيان لا ينسى طمأنة المواطنين الفرنسيين : « **المدنيون الفرنسيون ليسوا مستهدفين على عكس ما يقوم به الجيش الفرنسي في الجزائر الذي لا يتوانى في قنبلة مناطق بكاملها** ».

استقبل جنود القاعدة الشرقية والولايات الداخلية أخبار هذه الهجومات بابتهاج لأنها جاءت في الوقت المناسب ليفهم الجميع أن الثورة لها نفس طويل وحلول بديلة وأن المعركة مستمرة ولا مجال لليأس رغم صعوبة الأوضاع.

حصلية الهجومات حسب المصادر الفرنسية الرسمية ذاتها بلغت إلى غاية 27 سبتمبر 1958، 26 عملية تخريب و242 هجوما ضد 181 هدفا ومقتل 82 شخصا وجرح 188 آخرين بكلفة إجمالية تجاوزت عدة مليارات.

الحصيلة السياسية كانت الأهم، حرب الجزائر صارت واقعا يوميا في الجزائر وفي فرنسا، ويتسع صف المعارضين للحرب داخل المجتمع الفرنسي الذي بدأ يدرك أن مصالحه المباشرة باتت مهددة.

3. الحكومة المؤقتة : الرهان على السلاح الدبلوماسي

بدأت فكرة إنشاء حكومة في المهجر تتبلور لدى قادة الثورة خلال السداسي الثاني لعام 1957 بعدما وجدت لجنة التنسيق والتنفيذ نفسها مجبرة

على مغادرة أرض الوطن عقب « معركة الجزائر »، لكن تسارع الأحداث على المستويين العسكري والسياسي خلال عام 1958 عجل بتجسيد المشروع لرفع التحديات التي فرضت نفسها.

تبين مختلف التقارير التي قدمت للمناقشة أمام لجنة التنسيق والتنفيذ من طرف المسؤولين فيها أو من طرف اللجنة المكلفة بالتحضير تقاطع وجهات النظر – رغم الطموحات الشخصية والحسابات الظرفية والاختلافات في الطرح – في مسألتين، أولهما ضرورة تقوية قدرات جيش التحرير الوطني لمواجهة سياسة ديغول.

في التقرير المؤرخ في 8 جويلية 1958 يعترف العقيد عمار أوعمران مسؤول التسليح و التموين العام بأن : « **الساعة حرجة على الصعيد العسكري، فإن جيش التحرير الذي بلغ مستوى محترما من القوة عدة وعتادا يتعرض لخسائر كبيرة – استشهاد أكثر من 6000 مجاهد خلال شهرين في منطقة بوشقوف لوحدها – لأن العدو قد دعم إمكانياته وكيّف أسلوبه**[45] ». هنا الإشارة واضحة للتضحيات الجسام أثناء حرب الحدود.

كما يعترف بواقعية كبيرة بالصعوبات التي أصبح يمثلها خط موريس إذ يقول العقيد أوعمران : « **إذا تمكنا من جلب تسليح هام خلال السنة الماضية (1957) فإن التموين بالذخيرة وتجديدها أصبح حاليا من المهام العسيرة بسبب غلق الحدود** ».

بنغمة انتقادية يرجع العقيد أوعمران أسباب الوضع الراهن في شقه الحربي إلى عاملين :

– **استراتيجيا : كان علينا فتح جبهة قتال ثانية في فرنسا نفسها ولكن الخطة لم تنفذ لحد الساعة.**

– **تكتيكيا : لقد اكتفينا بأسلوب حرب العصابات واستعمال الأسلحة الكلاسيكية وقللنا من قيمة العمليات التخريبية واستخدام**

45) Mohamed Harbi, *Les Archives de la révolution Algérienne*, Editions Jeune Afrique, Paris, 1981, p. 189.

وسائل التدمير العصرية ومهاجمة المنشآت الحيوية لجهاز إمداد العدو (طرقات، خزانات وقود، مصانع، موانئ، مطارات...) ويخلص العقيد أوعمران للمطالبة في «**التعجيل بفتح جبهة ثانية على الأقل لمواجهة نية ديغول في تكثيف الحرب والمراهنة على القمع لإخماد الثورة**» هذه الرؤية كانت واحدة من أسباب عزل العقيد أوعمران وإقصاءه من الحكومة المؤقتة المقبلة.

أما فرحات عباس في تقريره للقيادة بتاريخ 29 جويلية 1958 تحت عنوان «العناصر الأساسية لسياسة جبهة التحرير»[46] فإنه يذكر بأن «**حرب الجزائر هي حرب تحرير، وأن الجندي الجزائري يعد بطلا أسطوريا ورمزا للشجاعة، وأن العالم بأسره لم يُبدِ اهتماما بمصير الشعب الجزائري سوى منذ اليوم الذي حمل فيه السلاح للمطالبة بالاستقلال**» ومن ثم يؤكد السيد عباس فرحات على أن التوجه الوطني لابد أن يرتكز على ثلاث دعائم:

- تحسين المستوى القتالي لجيش التحرير.
- روح المقاومة والتفاف الشعب الجزائري حول الثورة.
- سياسة مالية في مستوى حاجيات الجيش والشعب.

في تقرير السيد عباس فرحات، وهو من وصف دوما بالاعتدال، فإن الجهد الحربي يجب أن يكون قاعدة أي عمل سياسي أو دبلوماسي؛ لأنه يعي أن الكفاح المسلح هو الأداة الوحيدة لتغيير موازين القوى والداعم الرئيسي لأي موقف تفاوضي.

وتحت عنوان «الحالة العامة» يقدم كريم بلقاسم مسؤول الحربية تقريره بتاريخ 5 أوت 1958 إلى الهيئة القيادية[47].

كسابقاتها سنركز على ما جاء في الوثيقة من تحاليل تخص الاستراتيجية العسكرية. يقول كريم بلقاسم: «**إن جيش التحرير الوطني الواعي بالمهمة**

46) *Op. cit.*, p. 194
47) *Op. cit.*, p. 201

النبيلة والتاريخية التي يتشرف بها والمتأكد بقوته والواثق بمستقبل الجزائر الجريحة ينتظر إمكانيات في مستوى المهمة ليبرهن للعالم بأنه أصبح يمثل حقيقة جديدة في المجال العسكري» في تقدير كريم بلقاسم: «**خلال سنوات 1954، 1955، 1956 كانت القيادة العسكرية الفرنسية متأخرة بثلاثة أو أربعة أشهر بعد كل ضربة من ضربات جيش التحرير. حاليا تغير الوضع، هياكلنا التنظيمية أصبحت هرمة ولم تعد صالحة لمواجهة الأحداث. للمحافظة وتشجيع التقنيين والاختصاصيين يجب علينا أخذ اقتراحاتهم بعين الاعتبار ولا ينبغي إبعادهم عن المسؤولية خاصة إذا كانت معنوية. يجب الإصغاء للتنبيهات والنصائح البريئة**». وهنا يشير إلى الإطارات الجديدة التي التحقت بالحدود بعد فرارها من الجيش الفرنسي. ويضيف: «**إن الجيش يطالب بإمكانيات القتال، يجب علينا الحصول عليها أينما وجدت. يجب توفيرها للوقاية من كل المخاطر الممكنة، لهذه المهمة ولها وحدها يجب تكريس كل نشاط ووقت الوفد الخارجي، أما الباقي فليس مهما، هذا الموضوع يقودنا للحديث عن خط موريس الذي يعتبر حاجزا مهما، وجوده يرهن الثورة ويجعلها في خطر، هذا الحاجز لابد أن يختفي أو علينا إيجاد بديل لتمرير السلاح، وهنا تصبح المساعدة الأجنبية أمرا حتميا. علينا القيام بعمليات الإنزال الجوي**».

تصورات كريم بلقاسم المسؤول الأول على العمليات العسكرية تطرح كثيرا من التساؤلات:

- هل تم فعلا تقييم حرب الحدود بطريقة موضوعية أخذت في الحسبان التجربة الميدانية لقادة القاعدة الشرقية وإسهامات الكفاءات العسكرية الوافدة إلى جبهة القتال من الضباط الجزائريين القادمين من الكليات الفرنسية أو العربية؟
- ماهو مستوى جدية البدائل المطروحة بالنظر إلى ظروف تلك المرحلة؟ يعتبر إدخال السلاح جوا إلى الجزائر في سنة 1958 وما بعدها ضربا من الخيال.

– ما هي الاستراتيجية العسكرية المعتمدة لمواجهة معضلة خط موريس ؟

في مذكرة مرسلة إلى القيادة بتاريخ 6 سبتمبر 1958 يرى عبد الحفيظ بوصوف مسؤول الاتصالات العامة والاستعلامات[48] بأن : « **الجميع ينتظر من جبهة التحرير الوطني منذ مجيء الجنرال ديغول مبادرة ليست عسكرية فحسب بل كذلك بسيكولوجية وسياسية. يجب الاعتراف بأن الأمر ليس عاديا لأن المقاتلين سيشعرون بأنهم مدعمون ومحكومون بأتم معنى الكلمة بواسطة تنظيم يتمتع بسمعة دولية** ». وهنا الإشارة إلى إنشاء الحكومة المؤقتة.

تتويجا للتوجه العام ولإجماع حقيقي يأتي تقرير[49] اللجنة المكلفة بتشكيل الحكومة المؤقتة المؤرخ في 6 سبتمبر 1958 لرسم خط راديكالي في مواجهة سياسة ديغول : « **إن إنشاء الحكومة المؤقتة يستجيب للرغبة العميقة لجنود جيش التحرير الأشاوس وكافة الشعب الجزائري ويساهم في تقوية فكرة الاستقلال لدى الجميع وينمي الحماس والإيمان بقرب الحرية، وهكذا يشعر الكل بأنه في إطار الدولة الجزائرية العائدة التي ستحكمها بأتم معنى الكلمة حكومة تتمتع بالقدر الكافي بسمعة دولية** ».

هذا التقرير لا يترك أي مجال في غموض الخلفية حيث يعترف منذ البداية : « **بأن إنشاء الحكومة المؤقتة للجزائر الحرة يندرج في الإطار الطبيعي لعملنا ومواصلة الحرب التي تقودها جبهة التحرير الوطني، وهذه العملية تعتبر دعما جديدا وخطوة إلى الأمام لإيصال الجزائر إلى استقلالها** ».

في يوم 19 سبتمبر 1958 يتم الإعلان عن الحكومة المؤقتة، تركيبتها تعطي فكرة حول التوزانات السياسية السائدة بين القادة، وكذلك حول الخيارات العسكرية المختارة :

48) *Op. cit.*, p. 222

49) Mohamed Harbi, *Les Archives de la révolution algérienne*, Edition Jeune Afrique, Paris, 1981, p. 210.

رئيس الحكومة : عباس فرحات

نائب الرئيس وزير القوات المسلحة : كريم بلقاسم

نائب الرئيس : أحمد بن بلة

وزراء الدولة : حسين آيت احمد – رابح بيطاط –محمد بوضياف – محمد خيضر.

وزير الشؤون الخارجية : محمد لمين دباغين.

وزير التسليح والتموين : محمود الشريف.

وزير الداخلية : لخضر بن طوبال.

وزير الاتصالات العامة والاستعلامات : عبد الحفيظ بوصوف.

وزير شؤون شمال إفريقيا : عبد الحميد مهري.

وزير الشؤون الاقتصادية والمالية : أحمد فرانسيس.

وزير الإعلام : محمد يزيد.

وزير الشؤون الاجتماعية : بن يوسف بن خدة.

وزير الشؤون الثقافية : أحمد توفيق المدني.

كُتّاب دولة في مهمة في المناطق العملياتية : الدكتور لمين خان – عمر أوصديق – مصطفى سطنبولي.

4. اجتماع الطاهير : هاجس التسليح

لم يكن هَم تجاوز معضلة خط موريس يعني قيادة الثورة في الخارج لوحدها، بل أصبح يشكل هاجسا للقيادات في الداخل أيضا باعتبارها الضحية الأكبر لحالة الحصار الخانق. في تلك الظروف الصعبة يقوم العقيد عميروش بالدعوى إلى عقد اجتماع لقادة الولايات بمنطقة الطاهير في الولاية الثانية بين 6 إلى 12 ديسمبر 1958.

حضر اللقاء العقيد عميروش آيت حمودة قائد الولاية الثالثة والعقيد سي الحواس قائد الولاية السادسة والعقيد عبيدي الحاج لخضر قائد الولاية الأولى

والعقيد امحمد بوقارة قائد الولاية الرابعة ومثّل الولاية الثانية الدكتور لمين خان الذي أخبر المجتمعين بقرار مقاطعة الولاية الثانية لاجتماع العقداء[50] كما تعذر الحضور على العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة.

قيل الكثير حول هذه المبادرة حيث اعتبرها البعض تمردا صريحا للعقيد عميروش الداعي إلى عقد اللقاء ضد الحكومة المؤقتة كما فسرها البعض على أنها صراع بين الداخل والخارج.

فهم البعض أن غياب العقيد لطفي يرجع إلى وفائه لقائد الولاية الخامسة الأصلي عبد الحفيظ بوصوف وزير الاستعلام والاتصال في الحكومة المؤقتة الناشئة، متناسين الصعوبات العملية والعوائق الواقعية التي حالت دون إمكانية خروج هذا الأخير من ولايته و الوصول إلى مكان الاجتماع.

العقيد علي كافي الذي امتنع عن الحضور في غياب موافقة قائد الولاية الثانية لخضر بن طوبال وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة يبرر في مذكراته موقفه هذا بالقول: « **أن العقيد عميروش قام بتنظيم هذا الاجتماع لأنه كان يطمح في قيادة الثورة، وأن الولاية الثانية قد رفضت المشاركة لأنها أدركت المناورة. فبعد تهاني كريم بلقاسم وبوصوف كان عميروش يريد المباركة العامة والشاملة من جميع الولايات وفي الوقت نفسه تضامنهم معه على ما سيبقى في التاريخ مجزرة وجريمة**[51] » والمقصود هنا مؤامرة الزرق التي دبرتها المخابرات الفرنسية والتي ذهب ضحيتها عشرات من المثقفين وإطارات الولاية الثالثة.

كما هو واضح تقدير قيمة هذا اللقاء لم يسلم – كغيره من الأحداث – من ثقل الاختلافات في تقييم الأوضاع الصعبة التي عاشتها الثورة سنة 1958 وتأثير الصراعات القائمة بين الأجنحة في الحكومة المؤقتة نفسها.

الحقيقة المرة التي لا اختلاف عليها في أي معاينة والتي زادت من حدة توتر العلاقات بين مختلف الأطراف الفاعلة تتمثل في شح التموين بالسلاح

50) محمد عباس، ثوار... عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص 232.

51) شوقي عبد الكريم، دور عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة، الجزائر 2004، ص 186، نقلا عن مذكرات علي كافي، ص 134 - 135.

والذخيرة الأمر الذي دفع بقيادات الداخل إلى التحرك والبحث عن حلول استعجالية للخروج من المأزق الذي آلت إليه عمليات التموين والتسليح بسبب خط موريس وتراجع دور القاعدة الشرقية. مهما كانت الخلفيات لا يمكن اعتبار عقد لقاء الطاهير سوى مطلب عام نافع من ضرورة ملحة فرضتها انعكاسات حرب الحدود وتطور الأوضاع التي أصبحت تهدد مصير الكفاح المسلح داخل الجزائر.

استحوذت المسائل العسكرية الملموسة على جدول أعمال اللقاء[52].

العمل على جلب الأسلحة بأية وسيلة لأن الموقف يقتضي ذلك وعليه يتوقف استمرار الثورة.

ضرورة التحاق وزير الحربية والأخبار المتواجدين في تونس ساحة المعركة.

اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير السلاح إذا عجزت القيادة في الخارج على توفيره[53].

حسب شهادة العقيد الحاج لخضر عبيدي[54] قائد الولاية الأولى، اتفق الحاضرون على وضع قواعد عمل جديدة أولها إلزامية إرسال الأسلحة من طرف القادة في الخارج، ولتفادي اختناق الولايات في الداخل تم الاتفاق على إنشاء فيالق جديدة يتم تجنيدها على طول الحدود الجزائرية التونسية تساهم فيها كل الولايات بحصتها من المجاهدين حتى يصل عدد أفرادها 12 ألف جندي لمواجهة الجيش الاستعماري المتمركز في مناطق الحدود، كما تم الاتفاق على إنشاء وحدة متحركة من 1000 جندي مهمتها التنقل في جهتي خط موريس لمحاصرة مراكز العدو، الخطة تتضمن كذلك حفر مخابئ محصنة لتخزين الأسلحة والذخيرة في جهة قالمة تسند مهمة حمايتها لـ 5000 جندي مع إنشاء مراكز محمية في جهتي خط موريس تحميها أسلحة

52) شوقي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 186، استنادا إلى شهادة المجاهد عمار حافظ.

53) مرجع سابق، ص 186.

54) Mohamed Larbi Madaci, *Les tamiseurs de sable*, Edition ANEP, Alger, 2001, p. 223

ثقيلة في بئر العاتر (قرن الكبش) وزبرقة (قرب تبسة) ورمان وموانة قرب قالمة و قرب سوق أهراس.

بعد اطلاعها على محاضر جلسات اجتماع عقداء الداخل في الطاهير المرسلة إليها بواسطة النقيب عمر أوصديق، تقرر الحكومة المؤقتة استدعاء المعنيين لحضور اجتماع القادة العسكريين في الخارج.

الخطة الطموحة التي أسفر عنها لقاء الطاهير لم يكتب لها النجاح بسبب استشهاد غالبية القادة الذين حضروا الاجتماع.

استشهد العقيد عميروش صحبة العقيد سي الحواس وهما في طريقيهما إلى تونس بتاريخ 29 مارس 1959، بينما استشهد العقيد امحمد بوقارة يوم 05 ماي 1959.

الخاتمة

هكذا نأتي إلى نهاية هذا العمل ونحن على قناعة بأننا لم نسلط إلا الجزء اليسير من الأضواء على أحداث تاريخية هامة مازالت تحتاج إلى الكثير من الدراسات والبحوث لكي ينجلي عنها الغموض وتوضع في سياقها الفعلي.

الاعتراف الأول الذي نقرّه في هذا الباب يتعلق بفتح الأرشيف في الجزائر وفي فرنسا أو غيرهما من البلدان المعنية بحرب تحرير الجزائر كتونس والمغرب ومصر... لا يمكن للباحث أن يكون موضوعيا إلا إذا توفرت له مصادر متعددة ووثائق متنوعة وشهادات متقاطعة ليتخلص من المسلّمات المزيفة والخلفيات المرسخة والقناعات الظرفية.

الاعتراف الثاني يخص الشهداء وعناصر جيش التحرير الوطني، بطولاتهم كانت أكثر من أسطورية. وفقا لكل المفاهيم العسكرية يمكن الجزم بأن القوة التدميرية الاستعمارية الهائلة التي جندت خلال حرب التحرير لم يكن بإمكانها حسم الحرب لصالح جيش الاحتلال.

صحيح أن التكلفة كانت غالية جدا لكن المجاهد الجزائري كان يقاتل من أجل هدف سام ونبيل وهو يعي كبشر يحب الحياة أن الاستشهاد هو خطوة حتمية نحو الاستقلال، بينما كان الجندي الفرنسي يقاتل من أجل سراب. وهذا ما يفسر العقدة التي مازال يعانيها غالبية المحاربين الفرنسيين الذين شاركوا في حرب الجزائر.

في نهاية المطاف نعترف بأن حرب الحدود كانت إطارا مثاليا لوحدة وطنية فعلية، فالشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف كانوا من مختلف مناطق الوطن الجزائري.

المجد والخلود للشهداء الأبرار

المراجع

المراجع باللغة الفرنسية

Bouhara Abderrazak, *Les viviers de libération*, Edition Casbah, Alger, 2001.

Sudry Yres, *Guerre d'Algérie, les prisonniers des Djounoud*, Editions L'Harmattan, Paris, 2005.

Henri Le Mire (Colonel), *Histoire militaire de la guerre d'Algérie*, Editions Albin Michel, Paris, 1982.

Vittori Jean-Pierre, *La vraie histoire des appelés*, Editions Ramsy, Paris, 1977.

Urban André, *Etats-Unis, tiers-monde et crises internationales (1953-1960)*, Editions L'Harmattan, Paris, 2007.

Camau Michel, Vincent Geisser, *Habib Bourguiba : La trace et l'héritage*, Editions Karthala , Tunis, 2004.

Lahrèche Brahim, *L'Algérie terre des héros*, Imprimerie EL-Maaraf, Annaba.

Vaisset Thomas, *Etude du bombardement de Sakiet Sidi Youcef*, Mémoire de maîtrise d'histoire, Prix de l'armée de l'air, Paris, 2005.

Wall Irwin , *Les Etats Unis et la guerre d'Algérie*, Editions Soleb, Paris, 2006.

Jouhoud Edmand (général), *Ce que je n'ai pas dit : Sakiet, O.A.S., Evian*, Editions Fayard, Paris, 1977.

Ely Paul (général), *Mémoire : suez ... le 13 mai*, Edition Plon, Paris, 1969.

Guy Pervillé, *L'armée française au combat de 1956 à 1962*, Carnet de la bibliothèque de documentation internationale contemporaine, Paris, 1992.

Féraud Henri, *Les commandos de l'air*, Editions Nouvelles éditions latins, Paris, 1986.

Nezzar Khaled (Général), *Récits de combats, guerre de libération nationale 1958-1962*, Editions Chihab, Alger, 2002.

Stora Benjamin-Daoud Zakya, *Ferhat Abbas, Une autre Algérie*, Editions Casbah , Alger, 1995.

Harbi Mohamed :

Le FLN, mirage et réalité..., Editions Jeune Afrique, Paris, 1980.

Les archives de la révolution algérienne, Editions Jeune Afrique, Paris, 1981.

Bergot Erwan, *La guerre des appelés en Algérie (1956-1962)*, Editions Presse de la cité, Paris, 1991.

Eveno Patrick et Planchais Jean, *La guerre d'Algérie*, Editions La Découverte, Paris, 1989.

المراجع باللغة العربية

عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993.

عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001.

شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية (1954)، دار هومه، الجزائر، 2004.

تابليت عمر، دور غسيرة في ثورة التحرير 1954-1962، ج2، مطبعة المعارف، عنابة، الجزائر، 2008.

قنديل جمال، خطا موريس وشال، دار الضياء، الجزائر، 2006.

بودوح السبتي، مذكرات مجاهد، مطابع قرفي، باتنة، الجزائر، 2002.

زروال محمد، اللمامشة في الثورة، دار هومه، الجزائر، 2003.

العقيد الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

الرائد الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2001.

المجلات والجرائد

« Il y a 50 ans, Sakiet Sidi Youcef était bombardée », Ali Cherif Deroua, ancien du MALG, *L'Expression*, Algérie, du 07/02/2008.

Interview de Véronique Gazeau, propos recueillis par Laure Gnabé, *Nouvel Observateur*, France, du 10/01/2008.

« Il y a 50 ans l'embuscade de Sakiet », *Nouvel Observateur*, France, du 20/06/2008.

الشروق اليومي، في الذكرى 32 لمعركة جبل الواسطة، ملف من إعداد عمر الحامدي، 08 فيفري 2010.

مجلة نقد، العددان 14 و15، 2001.

الخبر الأسبوعي، العدد 592، 30 جوان 2010.

الفهرس

الفصل الثالث

تداعيات معركة سوق أهراس

هذا الكتاب يضع تحت المجهر وقائع احتدام الصّراع بين جيش التّحرير الوطنيّ ووحدات النّخبة في الجيش الفرنسيّ سنة 1958 على الحدود الجزائريّة - التّونسيّة في إطار ما سُمّيَ بـ « حرب الحدود »، ويتناول الرّهانات العسكريّة الفعليّة في تلك المناطق ويسلّط الأضواء على كثير من الملابسات، بدءًا بخلفيّة إنجاز خطّ موريس وأسرار معركة جبل الواسطة وما تلاها، وحقيقة العدوان على قرية ساقية سيدي يوسف التّونسيّة و معركة سوق أهراس ومحنة الفيلق الرّابع وحقيقة القاعدة الشّرقيّة وتدويل القضيّة الجزائريّة.

يعالج الكتاب أيضا انقلاب 13 ماي 1958 والإطاحة بالجمهوريّة الرّابعة ودور ديغول الخفيّ قبل وأثناء هذا الانقلاب الّذي اعتمد بالأساس على ضبّاط الجيش الفرنسيّ في الجزائر. كما يعرّج على حيثيّات وقائع الثّورة، من مقتل عبّان رمضان مرورا بملابسات إنشاء قيادة العمليّات العسكريّة بالشّرق وحلّها، وتفكيك القاعدة الشّرقيّة، وانتهاءً بقضيّة « انقلاب العقداء » وظروف إنشاء الحكومة المؤقّتة للجمهوريّة الجزائريّة واجتماع « عقداء الدّاخل » بالطّاهير في الولاية الثّانية.

الأستاذ محمد عجرود، من مواليد 19 جويلية 1959 بسدراتة، أستاذ باحث في تاريخ الحركة الوطنيّة وثورة التّحرير.

صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة في إطار الإحتفال بالذكرى الخمسين للإستقلال.







